

العلاقات النحوية بين الخبر والصفة والحال -دراسة تطبيقية في سورة يوسف-

إعداد
علام جميل أحمد اشتية

إشراف
الأستاذ الدكتور أحمد حسن حامد

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2009م

العلاقات النحوية بين الخبر والصفة والحال

-دراسة تطبيقية في سورة يوسف-

إعداد

علام جميل أحمد اشتية

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ: 27 / 8 / 2009 وأجيزت.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

----- الأستاذ الدكتور أحمد حسن حامد / مشرفاً رئيساً

----- الدكتور زهير إبراهيم / ممتحناً خارجياً

----- الأستاذ الدكتور يحيى جبر / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى

من كنت أتوق للاقتداء بشجاعته ونبيل أخلاقه إلى من سطر باستشهاده أروع آيات التضحية والفداء

أخي الشهيد عمار رحمك الله

من أدبني فأحسن تأديبي، إلى الأب الذي لا يتكرر في آلاف الأزمان إلى من أفنى عمره ليرى ثمرة علمي

والذي عافاك الله وأوردك حوضه

إلى الأميرة واللؤلؤة الكريمة والصديقة والرقيقة مثل زهرة الأقحوان

والدتي جعل الله حياتك كاملاً العذب

إلى وردتي وياقوتي وربحانتي وهبة ربي عليّ ونعمة الأقدار

زوجي أدام الله لك قلباً يذكرك بدعائه

إلى عصافير الذهب ونور حياتي إلى من كانوا سنداً لي في مشواري

إخوتي وأخواتي

إلى بستان الزعفران وحديقة الوفاء

أصدقائي

إلى كل الرائعين في حياتي

لكم جميعاً شكري وإهدائي

شكر وتقدير

استمحيكم عذرا بأن أسجل بكل الفخر والاعتزاز عظيم امتناني وشكري لأستاذي الفاضل الدكتور أحمد حسن حامد المشرف على هذه الأطروحة، الذي أشرف على هذا العمل ولم يبخل بجهد أو نصيحة، فتابع هذا العمل بجد وإخلاص منذ أن كان ثمرة إلى أن أئيع وحن قطافه، فكان نعم المشرف والمساعد فله مني كلّ الحب والوفاء، وسأبقى ممتنا له طوال عمري وعاجزا عن شكره وتقديره.

ويسعدني أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور يحيى عبد الرؤوف جبر، والدكتور زهير إبراهيم اللذين تفضلا بمناقشة الرسالة وإبداء الملاحظات القيمة التي جاءت إثراء لها.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى كلّ أساتذتي في قسم اللغة العربية أخص منهم بالذكر الأستاذ الدكتور عبد الخالق عيسى الذي كان له دور مهم في التوجيه والمساندة .

الباحث

إقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

العلاقات النحوية بين الخبر والصفة والحال -دراسة تطبيقية في سورة يوسف-

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة، أو لقب علمي،
أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية، أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name:

اسم الطالب:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
ت	الإهداء
ث	شكر وتقدير
ج	إقرار
ح	فهرس الموضوعات
ذ	الملخص
1	مقدمة
5	الأحكام النحوية للخبر والصفة والحال-دراسة تمهيدية
6	الخبر
7	تعريف الخبر
7	العامل في الخبر
9	أقسام الخبر
11	الإخبار بالمكان والزمان
12	اقتران الخبر بالفاء
13	دخول الباء الزائدة على خبر المبتدأ
13	تعدد الخبر
14	رتبة الخبر
16	حذف الخبر
19	الصفة - النعت
19	تعريف الصفة
20	النعت الحقيقي والنعت السببي
20	المطابقة بين النعت والمنعوت
21	النعت المشتق وغير المشتق
22	ما ينعت به
24	تقسيم الأسماء بالنسبة إلى النعت
25	تعدد النعت
27	قطع النعت - قطع الصفة رفعاً ونصباً
28	وقوع النعت بعد لا وإما

الصفحة	الموضوع
29	الترتيب بين النعوت المتعددة
29	حذف النعت والمنعوت
31	الحال
31	تعريف الحال
32	عامل الحال وصاحبها
34	ترتيب الحال مع صاحبها
34	ترتيب الحال مع عاملها
35	حذف عامل الحال
36	أوصاف الحال ... (أحكامها)
39	أقسام الحال
39	الحال المؤسدة (المبينة) والحال المؤكدة
39	تقسيم الحال حسب الزمان
39	الحال المقصودة لذاتها، والحال الموطئة
40	الحال الحقيقية، والحال السببية
40	تقسيم الحال باعتبار لفظها
41	تعدد الحال
42	حذف الحال
43	الفصل الأول: العلاقات النحوية بين الخبر والصفة
44	العلاقة بين الخبر والصفة "النعت"
45	العلاقة بين الخبر والصفة في المعنى
46	الغرض من الخبر والصفة
47	المطابقة بين الخبر والمبتدأ والصفة والموصوف
49	العلاقة بين الخبر والصفة في العامل النحوي
50	العلاقة بين الخبر والصفة في أقسام كل منهما
50	أولاً: الخبر المفرد والصفة المفردة
52	ثانياً: الإخبار بالجملة والوصف بها
54	ثالثاً: الإخبار بشبه الجملة والوصف بها
56	تعدد الخبر والصفة

الصفحة	الموضوع
60	علاقة الخبر بالنعت المقطوع
61	العلاقة بين الخبر والصفة في الرتبة
63	العلاقة بين الخبر والصفة في الحذف والإثبات
66	الفصل الثاني: العلاقات النحوية بين الخبر والحال
67	العلاقة النحوية بين الخبر والحال في المعنى
69	العلاقة بين الخبر والحال في التعريف والتنكير
70	الأوصاف المشتركة بين المبتدأ وصاحب الحال من وجهة نظر النحاة
72	العلاقة بين الخبر والحال في العامل النحوي
73	العلاقة بين الخبر والحال في أقسام كل منهما
78	الحال التي تسد مسد الخبر
79	تعدد الخبر والحال
81	العلاقة بين الخبر والحال في الرتبة
86	العلاقة بين الخبر والحال في الإثبات والحذف
90	الفصل الثالث: العلاقة النحوية بين الصفة والحال
91	العلاقة النحوية بين الصفة والحال
92	العلاقة بين الصفة والحال في المعنى
93	الغرض من الصفة والحال
95	العلاقة بين الصفة والحال في العامل النحوي
96	العلاقة بين الصفة والحال من حيث الجمود والاشتقاق
97	العلاقة بين الصفة والحال من حيث أقسام كل منهما:
97	أولاً: أقسام الصفة والحال من حيث المعنى
97	أ. الصفة الحقيقية والسببية، والحال الحقيقية والسببية
99	ب. تقسيم الصفة والحال من حيث المعنى إلى مؤسسة ومؤكدة، ومقصودة لذاتها وموطئة.
101	ثانياً: أقسام الصفة والحال من حيث اللفظ
101	أ. الصفة المفردة والحال المفردة
102	ب. وقوع الجملة صفة وحالاً
106	ج. مجيء الصفة والحال شبه جملة

الصفحة	الموضوع
107	تعدد الصفة والحال
111	العلاقة بين الصفة والحال في الترتيب
113	العلاقة بين الصفة والحال في الإثبات والحذف
117	الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية في سورة يوسف
119	الخبر في سورة يوسف
127	رتبة الخبر
128	حذف الخبر
129	تعدد الخبر
130	الصفة في سورة يوسف
137	تعدد الصفة
139	الحال في سورة يوسف
147	تعدد الحال
148	رتبة الحال
149	الخبر والصفة والحال في سورة يوسف
150	تعدد الخبر والصفة والحال في سورة يوسف
151	العلاقة بين الخبر والصفة والحال في سورة يوسف في الرتبة
153	العلاقة بين الخبر والصفة والحال في الحذف
155	الخاتمة
157	المصادر والمراجع
b	الملخص باللغة الإنجليزية

العلاقات النحوية بين الخبر والصفة والحال

دراسة تطبيقية في سورة يوسف

إعداد

علام جميل أحمد اشتية

إشراف

الأستاذ الدكتور أحمد حسن حامد

الملخص

يتناول هذا البحث العلاقات النحوية بين الخبر والصفة والحال؛ دراسة تطبيقية في سورة يوسف، وقد قسم هذا البحث إلى تمهيد، وأربعة فصول، عمدت فيها أن أتناول أهم العلاقات النحوية التي تربط بين الموضوعات الثلاثة، ففي التمهيد تناولت الأحكام النحوية المتعددة للخبر والصفة والحال.

وفي الفصل الأول، درست العلاقات النحوية بين الخبر والصفة من حيث أوجه الشبه والاختلاف فيما بينهما.

وفي الفصل الثاني تناولت العلاقات النحوية بين الخبر والحال من خلال أوجه الشبه والاختلاف فيما بينهما.

وفي الفصل الثالث تناولت العلاقات النحوية بين الصفة والحال من خلال أوجه الشبه والاختلاف فيما بينهما.

أما الفصل الرابع فقد تناولت هذه العلاقات في سورة يوسف من خلال الآيات التي ورد فيها كل من الخبر والصفة والحال، وقمت بالتركيز على أهم العلاقات التي ظهرت في سورة يوسف بين هذه الموضوعات، حيث قمت بعمل رسوم بيانية توضح هذه العلاقات.

وفي النهاية أدرجت الخاتمة التي سجلت أهم النتائج التي توصلت إليها وخصوصاً ما يتصل بالعلاقات الثلاثية التي تربط بين الموضوعات الثلاثة، مستنيراً بآراء العلماء .

مقدمة:

الحمد لله الذي منَّ على المسلمين بإنزال القرآن الكريم، وتكفل بحفظه في الصدور والسطور إلى يوم الدين، وجعل من تتمة حفظه حفظ سنة سيد المرسلين. والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد - صلى الله عليه وسلم- المعلم الأول الذي أوكل الله إليه تبيان ما أراده من التنزيل الحكيم، هادي البشرية ابتعثه الله رحمة للعالمين ينقذهم من ضلال الجهل والكفر إلى نور العلم والإيمان، بهداه نقّدي وعلى نهجه نسير، بنى لنا بالقرآن الكريم صرح الفضيلة ورفع لنا بسنته أعمدة العلم والمعرفة، كي نرقى بعلمنا وإيماننا سائر البشرية.

أما بعد،

فهذا بحث عنوانه: "العلاقات النحوية بين الخبر والصفة والحال_ دراسة تطبيقية في سورة يوسف".

كتبه الباحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها.

يزعم كثير من الناس أن النحو العربي قد نضج حتى احترق ، أي أنه لم يعد صالحاً لبحث جديد، بعد أن أشبع بحثاً ودراسة استمرت نحو ثلاثة عشر قرناً. غير أن مثل القول لا يسلم إلى النتيجة القائلة بأن عصر البحث في النحو العربي قد ولى وانتهى ، بل أن الأوان لنا أن نبحر في يمه لارتياح آفاق جديدة في الدراسات اللغوية والنحوية ؛ فالنحو مازال أرضاً خصبة صالحة لكل زمان ومكان، ففيها من المجالات الجديدة التي تحتاج الجهود الكثيرة لاكتشاف خصائصها وأبعادها.

جاءت فكرة هذا البحث عندما وقعت على كثير من الأحكام النحوية التي تربط بين الخبر والصفة والحال ، ولكنّ مثل هذه العلاقات لم تجمع في كتاب أو بحث سابق ، حتى قمت بإعداد هذا البحث وربط هذه الموضوعات بعضها ببعض، الأمر الذي مكّني من إقامة العديد من العلاقات النحوية فيما بينها سواء أكانت علاقات ثلاثية بين الموضوعات الثلاثة أم علاقات ثنائية بين كل موضوعين من خلال أوجه الشبه والاختلاف.

ولقد استعنت في هذه الدراسة بطائفة من المصادر النحوية المميزة، كالكتاب لسيبويه، والمفصل للزمخشري، وشرح التسهيل لابن مالك، وشرح كافية ابن الحاجب للإسراباذي، والأشباه والنظائر، وهمع الهوامع للسيوطي، وشرح شذور الذهب، وشرح قطر الندى لابن هشام وغيرها من الكتب القديمة والحديثة. وعلى الرغم من وفرة المصادر والمراجع إلا أنني واجهت صعوبة في إقامة بعض العلاقات بين هذه الموضوعات الثلاثة؛ وذلك بسبب تعدد آراء العلماء في القضية الواحدة، ولكنني ذلت هذه الصعوبة للانتصار للرأي الصائب بالدليل الأقوى في سبيل الوصول إلى أهم العلاقات النحوية وأشهرها.

وقد نهجت في هذه الدراسة نهجا يجمع بين الوصف والتحليل، وامتاز المنهج الوصفي باستقراء الأحكام النحوية المتعددة لكل موضوع. أما المنهج التحليلي فقد تمثل في تحديد أهم العلاقات النحوية التي تربط بين هذه الموضوعات والوقوف على الظواهر النحوية التي تميز فيما بينها مستشهدا بالشواهد النحوية التي تدعم كل موضوع.

فجاءت هذه الدراسة في تمهيد وأربعة فصول، أما التمهيد فقد تناولت فيه الأحكام النحوية لكل من الخبر والصفة والحال، من حيث التعريف، والوظيفة النحوية التي يؤديها كل موضوع، والعامل النحوي، والتقسيم، والرتبة، والتعدد، والإثبات والحذف، مستشهدا بآراء العلماء في كل موضوع.

وجاء الفصل الأول للحديث عن العلاقات النحوية بين الخبر والصفة، التي تمثلت في العلاقة في المعنى، حيث يتشابه الخبر والصفة في هذا الباب من حيث كونهما وصفا لما قبلهما وتوضيحا له، كما أشرت إلى أن الفرق بينهما في هذا الباب هو أن الخبر عمدة لا يستغنى عن ذكره إلا للضرورة، بينما الصفة تابع مكمل لمتبوعه. والعلاقة بينهما في التقسيم، إذ إن هناك تشابها وثيقا بين الخبر والصفة في أقسام كل منهما، والأقسام هي: الاسم المفرد، وشبه الجملة والجملة. أما الاسم المفرد الواقع خبرا أو صفة فالأصل فيه إذا كان خبرا أن يكون نكرة بينما الاسم الواقع صفة فإنه يلزم الموصوف. كذلك يشترط فيه أن يكون مشتقا وهو في هذه الحال بحاجة إلى رابط يربطه بالمبتدأ أو الموصوف، أما إذا كان جامدا فإنه لا يتحمل الضمير. والقسم الثاني هو شبه الجملة حيث تقع شبه الجملة في موقع الخبر والصفة ولا يقع ظرف الزمان خبرا عن اسم عين ولا صفة

له. وشبه الجملة على تقدير محذوف وجوبا قد يكون اسما أو فعلا والأصل فيه أن يكون اسما لأن الأصل في الخبر والصفة الإفراد. والقسم الثالث هو الجملة، حيث تقع الجملة بنوعيتها موقع الخبر والصفة، ويشترط فيها أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ والموصوف. ويشترط فيها أيضا أن تكون خبرية، ولكن أجاز بعض النحاة وقوع الطلبية موقع الخبر. كما أشرت إلى العلاقة بين الخبر والنعته المقطوع حيث يقع النعت المقطوع موقع الخبر. والعلاقة الأخرى بين الخبر والصفة هي العلاقة في الترتيب، إذ إن الأصل فيهما التأخير غير أنه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، أما الصفة فإن تقدمت على الموصوف زال عنها معنى الوصفية وأعربت حسب موقعا من الكلام. وهناك علاقة أخرى بين الخبر والصفة هي العلاقة في التعدد، فيجوز تعدد الخبر لمبتدأ واحد، ويتعدد الخبر لتعدد المبتدآت، ومثل ذلك في الصفة. أما العلاقة الأخيرة فهي العلاقة في الإثبات والحذف، إذ يجوز حذف كل من الخبر والصفة إذا دل عليهما دليل.

وفي الفصل الثاني تناولت العلاقات النحوية بين الخبر والحال من حيث المعنى، فالحال كما عرفها سيبويه هي خبر في المعنى، والخبر والحال وصف لما قبلهما، لكن الخبر _ كما أسلفت _ عمدة، والحال تتوسط بين العمدة والفضلة إذ قد يعرض للحال ما يمنع حذفها، كالتي تسد مسد الخبر. والعلاقة بينهما من حيث التعريف والتتكير إذ إن الأصل فيهما هو التتكير. وهناك علاقة وثيقة بين المبتدأ وصاحب الحال؛ ذلك لأن الحال خبر في المعنى وصاحبها مخبر عنه تشابه بالمبتدأ، فالأصل في صاحبها التعريف؛ لأنه محكوم عليه بالحال، والأصل في المبتدأ التعريف لأنه محكوم عليه بالخبر، والحكم على مجهول لا يفيد غالبا، والعلاقة بينهما في التقسيم فينقسم الخبر والحال إلى مفرد وشبه جملة وجملة، والعلاقة هذه تشبه العلاقة بين الخبر والصفة، ولكن لا بد من الإشارة إلى أن الرابط في الجملة الواقعة حالا قد يكون الضمير أو الواو أو هما معا. كما أشرت إلى العلاقة النحوية بين الخبر والحال في التعدد، فالخبر والحال صفة في المعنى، فيجوز أن يتعدد الخبر لتعدد المبتدآت، أو يتعدد الخبر لمبتدأ واحد، وكذا الأمر في الحال. ثم العلاقة بينهما في الترتيب؛ إذ إن الأصل في الخبر والحال التأخير بيد أنه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ وتقديم الحال على صاحبها. والعلاقة الأخرى هي العلاقة في الإثبات والحذف، فالأصل فيهما

الإثبات ولكن يجوز أن يحذف الخبر والحال إذا دل عليهما دليل، ولكن قد يعرض للخبر والحال ما يمنع حذفهما، فيكون الحذف منافاة للغرض.

أما الفصل الثالث فتحدثت فيه عن العلاقات النحوية بين الصفة والحال من حيث المعنى والغرض النحوي والدلالي، والعلاقة في العامل النحوي، والعلاقة من حيث التقسيم، سواء من حيث المعنى أو اللفظ، والعلاقة بينهما من حيث الترتيب، والتعدد، والعلاقة من حيث الإثبات والحذف.

وفي الفصل الرابع تناولت الدراسة التطبيقية للعلاقات النحوية بين الخبر والحال، من حيث عدد المرات التي ورد فيها كل موضوع، والأشكال المتعددة لكل منها، إضافة إلى العلاقات النحوية المتعددة التي سبقت الإشارة إليها، حيث قمت بعمل هذه العلاقات في رسوم بيانية توضح هذه العلاقات.

الأحكام النحوية للخبر والصفة والحال
دراسة تمهيدية

الخبر

تعريف الخبر

الخبر لغةً:

خَبَرَ: الخبير: من أسماء الله عز وجل، العالم بما كان وما يكون، وَخَبِرْتُ بالأمر أي علمته. وَخَبَرْتُ الأمر أَخْبَرُهُ إذا عرفتَه على حقيقته، وقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ طَرَفًا﴾ (1)، أي اسأل عنه خبيراً يَخْبُرُ. والخبر بالتحريك واحد الأخبار، والخَبَر ما أتاك من نبأ عمن تستخير، والخبر النبأ. والجمع أخبار، وأخبار جمع الجمع، وقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ طَرَفًا﴾ (2)، فمعناه يوم تنزل تُخْبِرُ بما عُمِلَ عليها. واستخبره: سأله عن الخبر وطلب أن يخبره، والخابر الْمُخْبِرُ المجرب (3).

وقولهم لأخْبِرَنَّ خُبْرَكَ: أي لأعلمنّ علمك. تقول منه خَبَرْتَهُ أَخْبَرَهُ خُبْرًا بالضم، وخُبْرَةٌ بالضم والكسر إذا بلوته واختبرته. يقال صدق الخبر الخُبْر، وأما قول أبي الدرداء: "وجدت الناس أَخْبَرَهُ تَقْلَهُمْ"، فيريد أنك إذا خَبَرْتَهُمْ قَلَيْتَهُمْ، فأخرج الكلام على لفظ الأمر ومعناه الخبر.

والخَبْر: المزدادة العظيمة، والجمع خُبُورٌ، وتشبه بها الناقة في غزرها فتسمى خبراء، والخبراء: القاع ينبت السدر، والجمع الخباري والخباري، مثل الصحاري والصحاري. والخَبَار الأرض الرخوة ذات الجحرة (4).

والخُبْرُ: شجر السدر والأراك وما حولهما من العشب، واحدته خَبْرَةٌ وخبراء الخبيرة: شجرها. والخابور واد بالجزيرة العربية، وقيل موضع بناحية الشام (5).

(1) الفرقان: آية 59.

(2) الزلزلة: آية 4.

(3) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، ج4، دار صادر، بيروت، ص226-227. (خبر).

(4) الجوهري، إسماعيل بن حماد: الصحاح، ج2، ط2، تحقيق أحمد عبد الغفار عطار، دار الكتاب العربي، مصر، ص641-642. (خبر).

(5) ابن منظور: لسان العرب، ص227. (خبر).

الخبر في الاصطلاح

"الخبر هو الاسم المسند الذي تتم به مع المبتدأ الفائدة"⁽¹⁾، والمبتدأ هو "كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه"⁽²⁾.

وعرف ابن الحاجب المبتدأ بقوله: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعاً لظاهر، مثل "زيد قائم" و"ما قائم الزيدان" و"أقائم الزيدان"، فإن طابقت مفرداً جاز الأمران.

والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة⁽³⁾، وهو "الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً. والذي يدل على ذلك أن به يقع التصديق والتكذيب، ألا ترى أنك إذا قلت عبد الله منطلق، فالصدق والكذب إنما وقعا في انطلاق عبد الله لا في عبد الله لأن الفائدة في انطلاقه. وإنما ذكرت عبد الله وهو معروف عند السامع لتسند إليه الخبر الذي هو الانطلاق"⁽⁴⁾.

العامل في الخبر

والعامل في النحو هو ما يؤثر فيما يليه، فيرفع ما بعده، أو ينصبه، أو يجزمه أو يجره، كالفعل يرفع فاعلاً وينصب المفعول، وكالمبتدأ يرفع الخبر، وكأدوات الجزم تجزم المضارع، وكحروف الجر تخفض ما يليها من الأسماء، ويدعى العامل المؤثر الذي يحدث أثره في غيره.

والعوامل هي الفعل وشبهه كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل، والأدوات التي تنصب المضارع أو تجزمه، والأحرف التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، والأحرف التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وحروف الجر والمضاف والمبتدأ⁽⁵⁾.

(1) ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف الانصاري: شرح قطر الندى ويل الصدى، ط1، تقديم اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص114.

(2) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج2، ص126.

(3) الإستراباذي، رضي الدين: شرح كافية ابن الحاجب، تقديم اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص196.

(4) ابن يعيش، موفق الدين بن علي: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ج1، ص87.

(5) الغلاييني، مصطفى: جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت_لبنان، ط38، ج3، ص272-273.

والعامل عند النحويين ما به يحدث المعنى المحوج للإعراب. وهو نوعان: عامل لفظي: كالفعل في قولك: "أكرم زيداً عمرًا"، فالفعل عامل لفظي رفع الفاعل ونصب المفعول به، ومن العوامل اللفظية حروف الجر وأدوات الجزم، ومنها النواسخ. وعامل معنوي: كرفع الفعل المضارع وهو التجرد من الناصب والجازم وهذا أمر معنوي. والابتداء عامل معنوي، وهو التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد، مثل: "محمد ناجح". محمد اسم مجرد عن العوامل اللفظية للإسناد، فهو مرفوع بالابتداء. أما الخبر وهو ناجح فإن عامله لفظي وهو المبتدأ⁽¹⁾.

أما عامل الخبر، ففيه آراء عدة، "فذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ، فهما مترافعان"⁽²⁾. وقال الأخفش والرماني وابن السراج إن الخبر يرتفع بالابتداء⁽³⁾، أما المبرد فقال: إن الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً. أما سيبويه فيرى أنه يرتفع بالمبتدأ، حيث أشار بقوله: "فأما الذي يبني عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به"⁽⁴⁾. وقد أيد ابن مالك هذا الرأي، وقال يوضح رأيه:

ورفعوا مبتدأ بالابتداء كذاً كرفع خبر بالمبتدأ⁽⁵⁾

بعد عرض هذه الآراء، انتصر لرأي سيبويه القائل بأن العامل في الخبر هو المبتدأ. وهو أفضل الآراء، ذلك لأن من قال بأن العامل فيه هو الابتداء مرفوض، لأن الابتداء عامل معنوي، والعامل المعنوي ضعيف أصلاً فعمل بالمبتدأ، فكيف به يعمل في شيئين معاً؟

كذلك قول من قال بأن العامل فيه هو الابتداء والمبتدأ معاً باطل أيضاً لأنه يؤدي إلى منع تقديم الخبر، ولأنه لا يتقدم المعمول إلا إذا كان العامل لفظاً متصرفاً، كذلك لأن الابتداء يعد عاملاً مستقلاً عن المبتدأ وهذا يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد⁽⁶⁾.

(1) السيد، أمين علي: في علم النحو، دار المعارف، ط5، ج1، ص175.

(2) الأنباري، كمال الدين أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ج1، ص44.

(3) السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع شرح جمع الجوامع، دار المعرفة، بيروت- لبنان، 1982، ج1، ص93.

(4) سيبويه: الكتاب، ج2، ص127.

(5) الأزهرى، خالد بن عبد الله: التصريح على التوضيح، إعداد فيصل عبد الخالق، ط1، ج1، ص127. دار اليراع للنشر

والتوزيع، ينظر شرح الكافية، ج1، ص279.

(6) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الأشبيلي: شرح جمل الزجاجي، ج1، إشراف اميل يعقوب، دار الكتب

العلمية، بيروت، لبنان، ص341.

أقسام الخبر

قد يكون خبر المبتدأ مفرداً، نحو قوله تعالى: "﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ صَمَدٌ ۝ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ لَهُ أَسْمَاءُ غَيْرُ كَاتِبِينَ ۝﴾" (1)، أو جملة، نحو: "﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ صَمَدٌ ۝ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ لَهُ أَسْمَاءُ غَيْرُ كَاتِبِينَ ۝﴾" (2)، وقوله تعالى: "﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ صَمَدٌ ۝ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ لَهُ أَسْمَاءُ غَيْرُ كَاتِبِينَ ۝﴾" (3)، والخبر شبه الجملة، نحو: محمد أمامك، وزيد في الدار".

أولاً: الخبر المفرد

قال السيوطي: "فالمفرد ما للعوامل تسلط على لفظه مضافاً كان أو غير مضاف (4)، وقال ابن يعيش: "إذا كان الخبر مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى، أو منزلاً منزلته، فالأول نحو قولك: "زيدٌ منطلق". فالمنطلق هو زيد والخبر ههنا هو المبتدأ، بحيث يجوز لك أن تفسر كل واحد منهما بصاحبه. ألا تراك لو سئلت عن زيد من قولك: زيد منطلق، فقيل: من زيدٌ هذا الذي ذكرت؟ لقلت: هو المنطلق، ولو قيل من المنطلق؟ لقلت: زيد.

وأما المنزل منزلة ما هو هو، فنحو قولهم: أبو يوسف أبو حنيفة، فأبو يوسف ليس أبا حنيفة، وإنما سد مسده في العلم (5).

والخبر المفرد إما جامد أو مشتق: والجامد عارٍ عن ضمير المبتدأ، نحو: "زيد أخوك"، وقد يكون الجامد متضمناً معنى المشتق أو لا، فإن تضمن معناه نحو: زيد أسدٌ -أي شجاع- تحمل الضمير وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير.

ولا بد في الخبر المشتق أو في متعلقه من ضمير عائد إلى المبتدأ، لأن المشتق يعمل عمل فعله، فإذا كان الخبر المشتق في الحقيقية خبراً للمبتدأ أسند إلى ضمير المبتدأ في المعنى، نحو: زيدٌ قائمٌ، أي هو (6).

(1) البقرة: آية 191.

(2) آل عمران: آية 136.

(3) البقرة: آية 15.

(4) السيوطي: معجم الهوامع شرح جمع الجوامع، ج1، ص95.

(5) ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص87.

(6) ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان: أسرار النحو، تحقيق أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، ص108.

ثانيا: الخبر الجملة

يخبر عن المبتدأ بجملة فعلية نحو: "المؤمن يخشع في صلاته"، أو اسمية، نحو قولهم في المثل "الظلم مرتّعٌ وخيم"⁽¹⁾.

"والجملة إما أن تكون نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط، نحو: ﴿♦□→◇↻﴾ والجملة إما أن تكون نفس المبتدأ في المعنى لا بد من احتوائها على رابط يربطها بالمبتدأ⁽³⁾.

ويقع الخبر جملة مرتبطة بالمبتدأ برابط من روابط أربعة:

أحدها: الضمير، وهو الأصل في الربط، كقولك: "زيد أبوه قائم" فزيد مبتدأ أول وأبوه مبتدأ ثانٍ، والهاء مضاف إليه، وقائم خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما الضمير.

والثاني: الإشارة، كقوله تعالى: ﴿♦□→◇↻﴾، فلباسٌ: مبتدأ، والتقوى: مضاف إليه، وذلك مبتدأ ثانٍ وخبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول والرابط بينهما الإشارة.

الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه، نحو ﴿♦□→◇↻﴾، فالحاقة مبتدأ أول و"ما" مبتدأ ثانٍ والحاقة خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه.

(1) ابن عبد ربه، أحمد بن عبد ربه الأندلسي: العقد الفريد، تحقيق عبد المجيد الترميني، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج3، ص68.
(2) الإخلاص: آية 1.
(3) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث، ط5، ج1، ص197.
(4) الأعراف: آية 26.
(5) الحاقة: آية 2.

ولا يقال: زيدٌ اليوم، لعدم صحة الإخبار بالزمان عن أسماء الذوات إلا إذا كان المبتدأ عاماً، والزمان خاصاً، نحو: نحن في شهر كذا، ونحن في زمان طيب⁽¹⁾.

وقال ابن مالك: لا يفيد الاستغناء بظرف زمان عن خبر اسم عين غالباً إلا إذا كان العين مثال المعنى في حدوثه وقتاً دون وقت، فإن الاستغناء عن خبر هذا النوع بظرف الزمان يفيد، كقولك: "الربط في شهر كذا". وكذلك إذا كان دليل على إضافة معنى إلى العين، ومنه قول الشاعر:

[الرجز]

أكل عام نعام تحوونهُ يُلقُحُه قوومٌ وتنتجونه⁽²⁾

وأما اسم المعنى فيغني عن خبره ظرف الزمان في بعضه، والموقع في جميعه، لكن الموقع في جميعه إن كان نكرة فرفعه أكثر من نصبه، كقوله تعالى: "□◆□×□→□◊→◊←○⊙". ومثال رفع الموقع في بعضه قولك: "الزيارة يوم الجمعة"، ولا فرق في هذا بين المعرفة والنكرة⁽⁴⁾.

اقتران الخبر بالفاء

الخبر مرتبط بالمبتدأ ارتباطاً معنوياً قوياً، ويزداد قوة ببعض الروابط اللفظية الخاصة، كالضمير العائد على المبتدأ من الخبر، ولهذا كان الغالب على الخبر أن يكتفي بتلك الروابط وأن يخلو من الفاء التي تستخدم للربط، ولكن هناك حالات لا بد من اقتران الخبر فيها بالفاء.

قال ابن يعيش: "إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء على خبره وذلك على نوعين الاسم الموصول، والنكرة الموصوفة؛ إذا كانت الصلة أو الصفة فعلاً أو ظرفاً⁽⁵⁾، كقوله تعالى:

"جاءهم من فوقهم غمام سحاباً لؤلؤاً كما إذا تحلى القوم بحلواض وسرجاناً الجاهل الكذاب" (سجدة: ١٧)

"فما كان الحرف يمشي على الأقدام كأنه كاس من الكحل" (سجدة: ١٧)

(1) الأزهري: التصريح على التوضيح، ج 1، ص 103-104.

(2) الرجز لقيس بن حصين في الكتاب، ج 1، ص 129.

(3) الأحقاف: آية 15.

(4) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الجبائي الأندلسي: شرح التسهيل، ط 1، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، ج 1، ص 304-305.

(5) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 99.

[الرجز]

مَنْ يَأْكُ ذَا بَتِّ فَهَذَا بَتِّي مَقْطُطٌ مَصَّ يَفُّ مَشَانِي (1)

والثاني: أن يتعدد لفظاً ومعنى لتعدد المخبر عنه حقيقة كقولك: "بنو زيدٍ فقيه ونحوي وكاتب". أو لتعدد المخبر عنه حكماً، كقول الشاعر:

[البسيط]

والمرة ساعٍ لأمرٍ ليس يُدركُهُ والعيش شحٌّ وإشفاقٌ وتأميلٌ (2)

والثالث: أن يتعدد لفظاً لا معنى، لقيامه مقام خبر واحد في اللفظ كقولك: هذا حلو حامض (3).

رتبة الخبر

للخبر من ناحية تأخره عن المبتدأ وتقدمه ثلاث حالات: أن يجوز تأخره وتقدمه وأن يتأخر وجوباً وأن يتقدم وجوباً.

أ. أما تأخره وتقدمه جوازاً فهو الأصل الغالب، مثل "السحاب بخارٌ" و"بخارٌ السحاب" (4).

ب. أما تأخره وجوباً فله مواضع أشهرها:

الأول: أن يخاف التباسه بالمبتدأ وذلك إذا كانا معرفتين أو نكرتين متساويتين في التخصيص ولا قرينة تميز أحدهما عن الآخر، فالمعرفتان، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: "مفتاحُ الصلاةِ الطهورُ، وتحريمُها التكبيرُ، وتحليلُها التسليمُ" (5). والنكرتان، نحو قولك: "أكبرُ منك سناً أكثرُ منك خبرةً".

(1) رؤية بن العجاج: ديوانه، اعتنى بتحصيله: وليم بن الورد البروسي، دارالآفاق الجديدة، ط1، بيروت، ص189.

(2) البيت لعبد بن الطبيب في شرح المفضليات للتبريزي، تحقيق: علي محمد الجاوي، الفجالة- القاهرة، ج1، ص521.

(3) ابن مالك: شرح التسهيل، ج1، ص309-310. ينظر: همع الهوامع، ص108.

(4) قبش، أحمد: الكامل في النحو والصرف والإعراب، ط2، دار الجبل، بيروت، لبنان، ص99.

(5) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة: الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، ط2، تحقيق أحمد محمد شاكر، مكتبة مصطفى الحلبي، مصر، ج2، ص3.

الثاني: أن يخشى التباس المبتدأ بالفاعل، نحو: "زيد قام" فلا يجوز قام زيداً لالتباس المبتدأ بالفاعل⁽¹⁾.

الثالث: أن يفترن بالإنشاء معنى، نحو قوله تعالى: "إنما أنت نذير"⁽²⁾، أو لفظاً، نحو قوله تعالى: "وما محمد إلا رسول"⁽³⁾.

الرابع: أن يكون المبتدأ مستحقاً للتصدير، إما بنفسه، نحو: "ما أحسن زيداً!" و"من في الدار؟" و"من يقيم أقم معه" أو بغيره، إما متقدماً عليه، نحو: "الزيد قائم"⁽⁴⁾، أما قول الشاعر من:

[الكامل]

خَالِي لَأَنْتَ، وَمَنْ جَرِيْرٌ خَالُهُ يَنْلِ الْعَلَاءَ وَيَكْرِمُ الْأَخْوََالَ⁽⁵⁾

فشاذ، أو مؤول؛ فقليل: اللام زائدة، وقيل: اللام داخلة على مبتدأ محذوف، أي: لهو أنت، وقيل أصله لخالي أنت، أخرت اللام إلى الخبر للضرورة⁽⁶⁾.

ج. تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً

الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، لكن ثمة حالات يجب أن يتقدم فيها الخبر على المبتدأ، وهي:

أحدها: إذا كان المبتدأ نكرة غير مفيدة، مخبراً عنها بظرف أو جار ومجرور، نحو قوله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ غَافِلُونَ﴾⁽⁷⁾، وقوله: ".....: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ غَافِلُونَ﴾⁽⁸⁾.

﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ غَافِلُونَ﴾⁽⁸⁾.

(1) الأزهرى: التصريح على التوضيح، ص106.

(2) هود: آية 12.

(3) آل عمران: آية 144.

(4) ابن هشام: أوضع المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص148.

(5) البيت بلا نسبة في شرح التصريح، ج1، ص106. وشرح ابن عقيل، ج1، ص105.

(6) الأزهرى: التصريح على التوضيح، ج1، ص107.

(7) ق: آية 35.

(8) البقرة: آية 7.

"وإنما وجب تقديم الخبر هنا لأن تأخيره يوهم أنه صفة وأن الخبر منتظر. فإن كانت النكرة مفيدة لم يجب تقديم خبرها، كقوله تعالى: ﴿لَمَّا مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَخْبَرَهُم أَنَّ اللَّهَ هَدَىٰ لِلْبَيْتِ الْحَرَامِ لَمَّا كَفَرَ الْكُفْرَانُ﴾ (1)، لأن النكرة وصفت بمسمى، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة (2).
الثانية: أن يكون الخبر لازم الصدرية، نحو "أين زيد؟" أو مضاف إلى ملازمها، نحو "صبيحة أي يوم سفرك".

الثالثة: أن يقترن المبتدأ بإلا لفظاً، نحو "ما لنا إلا اتباعُ أحمدًا" أو معنى، نحو: "إنما عندك زيد".

الرابعة: أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر، كقوله تعالى: ﴿لَمَّا مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَخْبَرَهُم أَنَّ اللَّهَ هَدَىٰ لِلْبَيْتِ الْحَرَامِ لَمَّا كَفَرَ الْكُفْرَانُ﴾ (3)، وقول الشاعر:

[الطويل]

أَهَابُكَ إِجْلَالًا، وَمَا بِكَ قَدْرَةٌ عَلَيَّ، وَلَكِنْ مِلءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا (4)

فلا يجوز "حبيبها ملء عين" لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة (5).

كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ "أن" و صلتها، نحو "عندي أنك فاضل"، إذ لو قدم المبتدأ لالتبست أن المفتوحة بالمكسورة (6).

حذف الخبر

يجوز حذف كل من المبتدأ والخبر إذا علم ودلّ عليه دليل، كما إذا قلت زيد في جواب: من عندك؟ ودنّف في جواب: كيف عمرو؟ فزيد مبتدأ محذوف الخبر، ودفن خبر محذوف المبتدأ، والتقدير: "زيد عندي، وعمرو دفن"، ولكن جاز فيهما الحذف لظهور المراد (7).

(1) الأنعام: آية 2.

(2) الغلابيني: جامع الدروس العربية ، ج2، ص267.

(3) محمد: آية 24.

(4) قيس بن الملوح، مجنون ليلى، ديوانه، ط3، شرح يوسف فرحات، دار الكتاب العربي، 1997، ص35.

(5) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص151-152.

(6) الأشموني، نور الدين أبو الحسن بن محمد: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان ج1، ص101.

(7) ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين بن مالك: شرح ألفية ابن مالك، ص47.

وقد يحذف الخبر أيضاً جوازاً إذ لم يكن مع القرينة ما يقوم مقام الخبر، نحو: خرجتُ فإذا السبع، أي فإذا السبع واقف والقرينة إذا المفاجأة لأنها لا يستعمل بعدها إلا جملة ابتدائية⁽¹⁾.

وقد يحذف المبتدأ والخبر كلاهما إذا دلّ عليهما دليل، كقوله تعالى:

﴿لَمَّا سَأَلْنَا آلَ مَرْيَمَ نَحْنُ وَإِبْرَاهِيمَ مُبْتَدِئِينَ قَالَتْ هِيَ عَجَبًا أَنْ يَنْصَرِفَ عَلَيَّ بِالْحَبْلِ الْعَالِيِ فِي الْوَادِعِ الْحَمِيمِ وَقَدْ جِئْتِنَا بِالْحَبْلِ الْعَالِيِ لَمْ يَكُنْ لَكَ قُوَّةٌ بَلْ كُنَّا نَعْتَدُ بِعَذَابٍ مُبِينٍ﴾

﴿لَمَّا سَأَلْنَا آلَ مَرْيَمَ نَحْنُ وَإِبْرَاهِيمَ مُبْتَدِئِينَ قَالَتْ هِيَ عَجَبًا أَنْ يَنْصَرِفَ عَلَيَّ بِالْحَبْلِ الْعَالِيِ فِي الْوَادِعِ الْحَمِيمِ وَقَدْ جِئْتِنَا بِالْحَبْلِ الْعَالِيِ لَمْ يَكُنْ لَكَ قُوَّةٌ بَلْ كُنَّا نَعْتَدُ بِعَذَابٍ مُبِينٍ﴾

﴿لَمَّا سَأَلْنَا آلَ مَرْيَمَ نَحْنُ وَإِبْرَاهِيمَ مُبْتَدِئِينَ قَالَتْ هِيَ عَجَبًا أَنْ يَنْصَرِفَ عَلَيَّ بِالْحَبْلِ الْعَالِيِ فِي الْوَادِعِ الْحَمِيمِ وَقَدْ جِئْتِنَا بِالْحَبْلِ الْعَالِيِ لَمْ يَكُنْ لَكَ قُوَّةٌ بَلْ كُنَّا نَعْتَدُ بِعَذَابٍ مُبِينٍ﴾⁽²⁾، والتقدير: واللّائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر. حذف المبتدأ والخبر لدلالة ما قبلهما عليهما⁽³⁾.

ويحذف الخبر وجوباً في مواضع أشهرها

أولاً: إذا كان الخبر كوناً عاماً والمبتدأ بعد لولا الامتناعية الشرطية، "وذلك كقولك: "لولا عبد الله لكان كذا وكذا". أما لكان كذا وكذا فحديث معلق بحديث لولا. وأما عبد الله فإنه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام، كقولك: "أزيد أخوك؟"، وإنما رفعته على ما رفعت عليه زيد أخوك. غير أنّ ذلك استخبار وهذا خبر. وكأن المبني عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا، فكأنه قال: لولا عبد الله كان بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكنّ هذا حُذِفَ حين كثر استعمالهم إياه في الكلام⁽⁴⁾.

أما إذا كان الخبر كوناً مقيداً بمعنى زائد على الوجود وجب ذكره، إن فقد دليله، نحو: "لولا زيد سالمنا ما سلم من القتل"، فزيد مبتدأ، وجملة سالمنا خبره، وهو كون مقيد لأن وجود زيد مقيد بالمسالمة، ولذلك وجب ذكره.

وجاز الوجهان وهما ذكر الخبر وحذفه، إن وجد الدليل الدال عليه، ومنه قول الشاعر⁽⁵⁾:

[الوافر]

(1) ابن كمال باشا: أسرار النحو، ص 144.

(2) الطلاق: آية 4.

(3) النادري، محمد أسعد: نحو اللغة العربية، ط3، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ص 374.

(4) سيبويه: الكتاب، ج2، ص 129.

(5) الأزهري: التصريح على التوضيح، ج1، ص 111.

يُذِيْبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ قَالُوا الْغَمْدُ يَمْسِكُهُ لَسَالًا(1)

ثانياً: أن يكون المبتدأ نصاً في اليمين، نحو: "أنا ذابب الرعب من كل عصب قالوا الغمد يمسكه لسالا(1)"
فعمرك: مبتدأ، وقسمي: خبره، ولا يجوز التصريح به.

ثالثاً: أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية، نحو: "كل رجل وضيعته"، فكل مبتدأ،
وقوله ضيعته معطوف على كل، والخبر محذوف، والتقدير: "كل رجل وضيعته مقترنان" ويقدر
الخبر بعد واو المعية.

رابعاً: أن يكون المبتدأ مصدرًا، وبعده حال سدّت مسد الخبر، وهي لا تصلح أن تكون
خبراً، فيحذف الخبر وجوباً، لسدّ الحال مسده، وذلك نحو: "ضربي العبد مسيئاً" فضربي مبتدأ،
والعبد: معمول له، ومسيئاً حال سدت مسد الخبر والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: "ضربي العبد
إذا كان مسيئاً" فمسيئاً حال من الضمير المستتر في "كان" المفسر بالعبد، و"إذا كان" ظرف زمان
نائب عن الخبر.

أما إذا كانت الحال تصلح لأن تكون خبراً، فلا يكون الخبر واجب الحذف، نحو: "زيد
قائماً"، فزيد مبتدأ والخبر محذوف والتقدير: ثبت قائماً، وهذا الحال تصلح أن تكون خبراً، فنقول:
"زيد قائم" فلا يكون الخبر واجب الحذف، بخلاف "ضربي العبد مسيئاً" فإن الحال فيه لا تصلح أن
تكون خبراً عن المبتدأ الذي قبلها، فلا نقول: "ضربي العبد مسيء" لأن الضرب لا يوصف بأنه
مسيء(3).

خامساً: أن يكون حذفه مسموعاً عن العرب، كقولهم:

"حسبك ينم الناس"، فحسب مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه والتقدير: حسبك
السكوت ينم الناس(4).

(1) أبو العلاء المعري: ديوان سقط الزند، شرح ن رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ص14.

(2) الحجر: آية 72.

(3) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص112-113.

(4) النادري، محمد أسعد: نحو اللغة العربية، ص375.

الصفة - النعت

تعريف الصفة

أ. الصفة والنعت في اللغة

النعت والصفة مصدران بمعنى واحد، فالصفة تسمية بصرية، والنعت تسمية كوفية، جاء في الصحاح: النعت: الصفة، ونعتُ الشيء، انتعته، إذا وصفته. ووصفتُ الشيء وصفاً وصفة⁽¹⁾. والنعت: وصفك الشيء، تتعته بما فيه وتبالغ في وصفه، والنعت: ما نعت به، نَعَتَهُ ينعته نعتاً: وصفه، والنعت من كل شيء: جيده وقال ابن الأثير: النعت وصف الشيء بما فيه من حُسن، ولا يقال في القبح ولا يقال في القبيح إلا أنه يتكلف، فيقول: نَعَت، والوصف يقال في الحسن والقبح⁽²⁾.

وقيل: النعت خاص بما يتغير، كقائم وضارب، والوصف والصفة لا يختصان بل يشملان، نحو: عالم وفاضل، وعلى الثاني يقال: صفات الله وأوصافه ولا يقال نعوته، ولكن الصفة والنعت مصدران بمعنى واحد⁽³⁾.

الصفة (النعت) في الاصطلاح النحوي:

قال السيوطي في همع الهوامع: "النعت التعبير به اصطلاح الكوفيين وربما قاله البصريون والأكثر عندهم الوصف والصفة، وهو تابع مكمل لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أو في متعلق به"⁽⁴⁾.

وقال ابن مالك: "وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً أو تأويلاً مسوقاً لتخصيص أو تعميم أو تفصيل أو مدح أو ذم أو ترحم أو إبهام أو توكيد"⁽⁵⁾.

(1) الجوهرى: الصحاح، ج1، ص269، باب "نعت".

(2) المصدر السابق، باب نعت، ج2، ص99.

(3) النادري، محمد أسعد: نحو اللغة العربية، ص563.

(4) السيوطي: همع الهوامع شرح جمع الجوامع، ج2، ص116.

(5) ابن مالك: شرح التسهيل، ج3، ص168.

وقال ابن الحاجب: "النعته تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً"⁽¹⁾. أما ابن هشام فعرفه بقوله: "هو تابع مشتق أو مؤول به، يفيد تخصيص متبوعه أو توضيحه أو مدحه أو ذمه أو تأكيده أو الترحم عليه، ويتبعه في واحدٍ من أوجه الإعراب، ومن التعريف والتكبير، وفي الإفراد التذكير، ولا يكون أخص منه"⁽²⁾.

النعته الحقيقي والنعته السببي

ينقسم النعته من جهة معناه إلى حقيقي وسببي.

فالنعته الحقيقي هو ما دلّ على معنى في متبوعه نحو: "المتبني شاعرٌ مجيدٌ"، والنعته السببي هو ما دلّ على معنى في اسم بعده مرتبط بالمنعوت متعلق به، نحو: "أشفقت على الطفل الميت أبوه"⁽³⁾.

المطابقة بين النعته والمنعوت:

أولاً: مطابقة النعته الحقيقي بمنعوته:

يجب في النعته الحقيقي أن يتبع متبوعه في أربعة من عشرة:

1. يجب أن يتبع المنعوت في واحدٍ من أوجه الإعراب الثلاثة: الرفع والنصب والجر، كقولك: "الجيش القويّ يحمي الأرض العزيزة من العدو الآثم".
2. يتبع المنعوت في واحدٍ من التعريف والتكبير، كقولك: "لنا جيشٌ عظيمٌ يحمي الوطن العربيّ من كل عدوّ غاصبٍ".
3. ويتبع المنعوت في واحدٍ من التذكير والتأنيث، كقولك: "سافر محمد العاقل وهندٌ المجتهدة إلى قطر عربيّ في رحلة قصيرة".
4. ويتبع المنعوت في واحدٍ من الإفراد والتثنية والجمع، كقولك: "خالدٌ رجل كريم، والخالدان رجالان كريمان، والخالدون رجال كرماء"⁽⁴⁾.

(1) الإسترأبادي، رضي الدين: شرح كافية ابن الحاجب، ط1، تقديم إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج2، س311.

(2) ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب، ص432.

(3) النادري، محمد أسعد: نحو اللغة العربية، ص563.

(4) السيد، أمين علي: في علم النحو، ص75.

ويستثنى من المطابقة النعت بالمصدر،" ويكثر استعمال المصدر نعتاً، نحو: "مررت برجل عدل، وبرجلين عدل، وبرجال عدل، وبامرأة عدل، وبامرتين عدل، ونساءٍ عدل"، ويلزم حينئذٍ الإفراد والتذكير، والنعت به على خلاف الأصل؛ لأنه يدل على المعنى، لا على صاحبه، وهو مؤول: إما على وضع "عدل" موضع "عادل"، أو على حذف مضاف، والأصل: مررت برجلٍ ذي عدل، ثم حذف "ذي" وأقيم "عدل" مقامه، وإما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى مجازاً، أو ادعاءً⁽¹⁾.

ثانياً: مطابقة النعت السببي لمنعوته

إذا كان الوصف رافعاً لاسم ظاهر، فإن تذكيره وتأنيثه على حسب ذلك الاسم الظاهر، لا على حسب المنعوت، كما أن الفعل الذي يحل محله يكون كذلك. تقول: "مررت برجل قائمة أمه"، فتؤنث الصفة لتأنيث "الأم"، ولا تلتفت لكون الموصوف مذكراً؛ لأنك تقول في الفعل: "قامت أمه" وتقول في عكسها: "مررت بامرأة قائم أبوها" فتذكر الصفة لتذكير الأب ولا تلتفت لكون الموصوف مؤنثاً، لأنك تقول في الفعل: قام أبوها.

ويجب إفراد الوصف ولو كان فاعله مثنى أو مجموعاً، كما يجب ذلك في الفعل فتقول: "مررت برجلين قائم أبواهما"، و"برجال قائم أبواهم" كما تقول "قام أبواهما"، و"قام أبواهم"⁽²⁾.

النعت المشتق وغير المشتق

قال ابن الحاجب: "ولا فرق بين أن يكون النعت مشتقاً أو غيره، إذا كان وضعه لغرض المعنى عموماً، مثل: "تميمي" و"ذي مال" أو خصوصاً مثل: "مررت برجل أي رجل" و"مررت بهذا الرجل وبزيد هذا".

يعني أن معنى النعت أن يكون تابعاً يدل على معنى في متبوعه، فإذا كانت دلالاته كذلك صح وقوعه نعتاً، ولا فرق بين أن يكون مشتقاً أو غيره، "لكن لما كان الأكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق، توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط حتى تألوا غير المشتق بالمشتق. وأن جمهور النحاة اشتراطوا في الوصف الاشتقاق، فلذلك استضعف سيبويه: "مررت برجل أسدٍ ووصفاً، ولم يستضعف. "بزيد أسداً" حالاً، فكأنه يشترط في الوصف لا الحال،

(1) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ص119.

(2) ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص269-270.

الاشتقاق. والنحاة يشترطون ذلك فيهما معاً، والمصنف لا يشترطه فيهما، ويكتفي بكون الوصف دالاً على معنى في متبوعه، مشتقاً كان، أو لا، وبكون الحال هيئةً للفاعل أو المفعول⁽¹⁾.

والنعت لا يخلو من أن يرفع ضمير المنعوت أو ظاهراً من سبب المنعوت، فإن رفع المنعوت فلا يخلو من أن يكون مشتقاً أو في حكم المشتق، والمشتق ما أخذ من المصدر، نحو: قائم من القيام والذي في حكم المشتق ما هو في معنى ما أخذ من المصدر، نحو: "رجل أسد" أي شجاع، ورجل ذو مال، أي صاحب مال⁽²⁾.

ما ينعت به

الأشياء التي ينعت بها خمسة

أحدها: المشتق

وهو في الأصل ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب إلى المصدر، أي ما دلّ على حدث وصاحبه ممن قام بالفعل أو وقع عليه "كضارب" من أسماء الفاعلين ومضروب من أسماء المفعولين، وما كان بمعناهما، فمما هو بمعنى اسم الفاعل أمثلة المبالغة "كضراب" والصفة المشبهة نحو "حسن" واسم التفضيل المبني على فعل الفاعل نحو "أفضل" ومما هو بمعنى اسم المفعول "كقتيل" بمعنى مقتول. وخرج عن ذلك أسماء الزمان والمكان والآلة فلا ينعت بها.

الثاني: الجامد المشبه للمشتق في المعنى

وهو ما يفيد من المعنى ما يفيد المشتق (كاسم الإشارة، غير المكانية، وذي بمعنى صاحب وأسماء النسب). فأسماء الإشارة ينعب بها المعارف، نحو: مررت بزيد هذا.

ذو بمعنى صاحب ينعت بها النكرات، نحو: مررت برجل ذي مال. وأسماء النسب ينعت بها المعارف والنكرات، نحو: مررت بالرجل الدمشقي ومررت برجل دمشقي⁽³⁾.

(1) الإسترابادي: شرح كافية ابن الحاجب، ج2، ص315.

(2) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، ج1، ص143.

(3) الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص110-111.

[الرجز]

حَتَّىٰ إِذَا جَنَّ الظَّالِمُ وَاخْتَلَطَ جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ⁽¹⁾

فالظاهر أن جملة "هل رأيت الذنب قط"، صفة للمذوق، وهي جملة طلبية، ولكن صفة للمذوق، والتقدير: جاؤوا بمذوق مقول فيه: هل رأيت الذنب قط⁽²⁾.

الرابع: المصدر

قال ابن مالك:

ونعتوا بمصدرٍ كثيرٍ فالتزموا الإفرادَ والتذكيراً

الأصل في النعت أن يكون مشتقاً كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل، ولكن نعتوا بالمصدر وهو اسم معنى جامد، فالنعت به على خلاف الأصل. وينعت بالمصدر كثيراً على تأويله بالمشتق، كقولهم رجل عدل، ويلتزمون فيه الإفراد والتذكير، فيقولون: امرأة عدل، ورجلان عدل، ورجال عدل، وكأنهم قصدوا بذلك التنبيه على أن أصله رجل ذو عدل، وامرأة ذات عدل، ورجلان ذوا عدل ورجال ذوو عدل، فلما حذف المضاف تركوا المضاف إليه على ما كان عليه⁽³⁾.

خامساً: شبه الجملة:

ويقصد بشبه الجملة الظرف والجار والمجرور، حيث يقعان صفة بعد الاسم النكرة، وتكون شبه الجملة "كالجملة في محل رفع أو نصب أو جر حسب موقع المنعوت، نحو: هذه طائرة فوق السحاب، وقابلت طلاباً من المدرسة، وتمسكت بضيوف من المغرب"⁽⁴⁾.

تقسيم الأسماء بالنسبة إلى النعت

وقد قسمت الأسماء في الوصف على أربعة أقسام، وهي:

(1) البيت للعجاج في أوضح المسالك 3/ 8، وشرح التسهيل 3/ 173، وشرح الكافية 2/ 325، وشرح التصريح 2/ 112، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل 2/ 118.

(2) السيوطي: همع الهوامع شرح جمع الجوامع، ج2، ص117. ينظر شرح التصريح، ج2، ص112. وشرح الكافية، ج2، ص325.

(3) ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك، ص194.

(4) مغالسة، محمود حسني: النحو الشافي، ط1، دار البشير للطباعة والنشر، ص379.

أولاً: قسم لا ينعى ولا ينعى به وهو اسم الشرط، واسم الاستفهام، والمضمر، وكل اسم متوغل في البناء، وهو ما ليس بمعرب في الأصل ما عدا الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة.

ثانياً: قسم ينعى به ولا ينعى، وهو ما يستعمل تابعاً، نحو: "ليطان" و"نائع" من قولهم: شيطان ليطان، وجائع نائع، وهي محفوظة ويقاس عليها.

ثالثاً: قسم ينعى ولا ينعى به وهو العلم، وما كان من الأسماء ليس بمشتق، ولا في حكمه، نحو: ثوب وحائط وما أشبه ذلك.

رابعاً: قسم ينعى وينعى به وهو ما بقي من الأسماء⁽¹⁾.

تعدد النعت

قد تتعدد النعوت لمنعوت واحد، نحو استشرت رجلاً ذكياً مخلصاً أميناً، ولغير واحد، وهو ضربان:

أحدهما: أن يكون المنعوت مثنى أو مجموعاً من غير تفريق، نحو: "زارني صديقان عزيزان".

الثاني: أن يكون مفرداً وتفريقه إما لكون التثنية والجمع لا يتأتیان فيه، فيقوم العطف مقامهما، وإما لتعدد عامل المنعوت، فإن كان المنعوت مثنى أو مجموعاً من غير تفريق واتحد معنى النعت ولفظه استغني بالتثنية والجمع عن تفريقه بالعطف، نحو: جاءني رجلان فاضلان ورجال فضلاء.

وإن اختلف معنى النعت ولفظه كالعاقل والكريم، أو لفظه دون معناه كالذاهب والمنطلق، أو معناه دون لفظه كالضارب من الضرب بالعصا ونحوها من الضارب من الضرب في الأرض، أي السير فيها وجب التفريق فيهما بالعطف⁽²⁾. نحو قول الشاعر:

[الوافر]

بَكَيْتُ وَمَا بُكََا رَجُلٍ حَزِينٍ عَلَى رُبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبِالِ⁽³⁾

(1) السيوطي، جلال الدين: الأشباه والنظائر في النحو، ج3، ص205.

(2) الأزهري: شرح لتصريح على التوضيح، ج2، ص114.

(3) البيت بلا نسبة في شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص114. وهو لرجل من باهلة في الكتاب، ج1، ص431.

فمسلوب وبال نعتان لرعيين وعطف أحدهما على الآخر بالواو، ومثله قولك: مررت برجال شاعر وكاتب وفقية. جاء التفريق بين الصفات بالواو لأن الصفات مختلفة، لذلك تعين التفريق فيما بينها.

ويستثنى نعت الإشارة فلا يتأتى فيه التفريق ولا يجوز: مررت بهذين الطويل والقصير على النعت؛ لأن نعت الإشارة لا يكون إلا طبقها في اللفظ لأنهم جعلوا التطابق في الجامد عوضاً عن الضمير وحمل المشتق عليه⁽¹⁾.

أما إذا تعددت النعوت مع تفريق المنعوت بالنسبة إلى العامل، فإما أن يكون العامل واحداً أو متعدداً، فإن كان العامل واحداً ففيه ثلاث صور:

1. أن يتحد العامل والنسبة (أي نسبة العامل إلى المتعدد بأن تكون جهة الفاعلية أو المفعولية)، نحو: فاز محمدٌ وعلي السابقان، ورأيت شاباً وطفلاً وشيخاً سابحين، وهذه يجوز فيها الإتيان والقطع.

2. أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل إلى التعدد من جهة المعنى، نحو: زار محمد عليا الكريمان، ويجب فيه القطع.

3. أن يختلف العمل وتتحدد النسبة من جهة المعنى، نحو: خاصم محمد علياً الكريمان، فالقطع واجب عند البصريين، وجائز هو الإتيان عند غيرهم، فقليل إذا أتبع غلب المرفوع، وقليل يجوز إتيان أيهما شئت، لأن كلاً منهما مخاصم ومخاصم.

"وإذا كان العامل متعدداً، فإن اتحد العاملان معنى وعملاً، جاز الإتيان مطلقاً (سواء أكان المتبوعان مرفوعي فعلين، أو خبري مبتدئين أو منصوبين أو مخفوضين)" نحو: جاء محمد وأتى علي الكريمان، ورأيت محمداً وأبصرت عليا الشاعرين، وسقت النفع إلى محمدٍ وسبق إلى علي الكاتبين، وجاز القطع أيضاً⁽²⁾.

وإن اختلف العاملان في المعنى والعمل، أو في أحدهما امتنع الإتيان ووجب القطع عن المتبوع، إما بالرفع على إضمار مبتدأ، أو بالنصب على إضمار فعل، نحو: "جاء محمد ورأيت عليا الفاضلان أو الفاضلين".

(1) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص114.

(2) صفوت، أحمد زكي: الكامل في النحو والصرف، مطبعة العلوم، ج3، ص91-92.

وقوع النعت بعد (لا) و(إما)

قال السيوطي: "ويلي النعت 'إما' أو 'لا' لإفادة شك أو تنويع أو نحوهما فيجب تكرارهما مقرونين بالواو، نحو: 'مررت برجلٍ إما صالحٍ وإما طالح' (1)، ونحو: 'مررت برجلٍ لا كريمٍ ولا شجاع'.

الترتيب بين النعوت المتعددة

إذا كانت النعوت المتعددة مفردة جاز تقديم بعضها على بعض من غير ترتيب محتوم، وكذلك إن كانت جملاً، أو أشباه جمل؛ نحو: "راقني الوردُ الناضرُ العطرُ البهيُّ"، وأقبل رجلٌ وجهه متهللاً، ثغره باسمٌ، وأبصرت رجلاً في سيارة على أريكة.

أما إذا اختلفت أنواعها فالأغلب تقديم المفرد على شبه الجملة، وشبه الجملة على الجملة، نحو: "هذا عصفورٌ حزينٌ، على شجرةٍ، يشكو ما أصابه". وقد تتقدم الجملة أيضاً على غيرها، كقوله تعالى: "﴿...﴾" (2)، وهذا النوع من التقديم جائز ويجوز القياس عليها لوروده في أبلغ الكلام، وهو القرآن الكريم (3).

حذف النعت والمنعوت

يجوز حذف كل من النعت والمنعوت إذا كان في الكلام ما يدل عليهما. قال ابن مالك: "يقام النعت مقام المنعوت كثيراً إن علم جنسه" ونعت بغير ظرف وجملة، أو بأحدهما بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن أو في، وإن لم يكن كذلك لم يعم الظرف والجملة مقامة إلا في شعر (4).

أ. حذف المنعوت (الموصوف)

يكثر حذف الموصوف إن علم ولم يوصف بظرف أو جملة، كقوله تعالى: "﴿...﴾" (5)، فإن وصف بأحدهما جاز كثيراً بالشرط المذكور، لكن لا كالأول في الكثرة، لأن القائم مقام الشيء

(1) السيوطي: همع الهوامع شرح جمع الجوامع، ج2، ص120.

(2) الأنعام: آية 192.

(3) حسن، عباس: النحو الوافي، ج3، ص496.

(4) ابن مالك: شرح التسهيل، ج3، ص183.

(5) الصافات: آية 48.

الحال

تعريف الحال

أ. الحال في اللغة

قال ابن فارس: "الحاء والواو واللام أصل واحد، وهو تحركٌ في دَوْرٍ، فالحَوَلُ العام، وذلك أن يَحُولَ ويدور، ويقال حالتِ الدار وأحالت وأحَوَلت: أتى عليها الحول. وأحولت أنا بالمكان وأحلتُ أي أقمْتُ به حَوْلًا⁽¹⁾."

وقال الزبيدي: والحال كينة الإنسان وما هو عليه من خير أو شر، والحال ما يختص به الإنسان وغيره من الأمور المتغيرة في نفسه وبدنه وقنيتة، الحال يستعمل في اللغة للصفة التي عليها الموصوف، وفي تعاريف أهل المنطق لكيفية سريعة الزوال، نحو حرارة وبرودة ورطوبة ويبوسة عارضة، والحال أيضاً الوقت الذي أنت فيه، وشبه النحويون الحال بالمفعول به، وشبهها به من حيث إنها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة، ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها، ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول، والحال لغةً نهاية الماضي وبداية المستقبل⁽²⁾.

الحال في الاصطلاح النحوي

ذكر النحاة تعريفات متعددة للحال، منها:

قال ابن آجروم: الحال هو الاسم المنصوب المفسّر لما أنبهم من الهيئات⁽³⁾، وقال السيوطي: الحال هو فضلة دالة على هيئة صاحبه ونصبه نصب المفعول به أو المشتبه به أو الظرف، ويغلب انتقاله إلا في مؤكده وقيل يشترط لزومه وانتقال غيره، واشتقاقه ويغني وصفه أو تقدير مضاف قبله أو دلالته على سعر أو مفاعلة⁽⁴⁾.

(1) ابن فارس، أبو الحسين: معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ج2، ص121.

(2) الزبيدي، محمد مرتضى: تاج العروس، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، ج7، ص295.

(3) ابن آجروم، أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي: شرح الأجرومية، شرح محمد بن صالح العثيمين، مكتبة الأنصار للنشر والتوزيع، ص319.

(4) السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص236.

وقال ابن الحاجب: "الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به لفظاً أو معنى، نحو: "ضربت زيدا قائماً"، وزيدٌ في الدار قائماً، وهذا زيد قائماً"⁽¹⁾.

أما ابن مالك فعرف الحال بقوله: "هو ما دل على هيئة وصاحبها متضمناً ما فيه معنى" في "غير تابع ولا عمدة، وحقه النصب، وقد يجر بباء زائدة"⁽²⁾.

عامل الحال وصاحبها

يقصد بعامل الحال الحدث الذي تأتي الحال لبيان هيئة مشترك فيه. وليس من الضروري أن يكون هذا الحدث ممثلاً على شكل فعل، وإن كان هذا هو الأصل⁽³⁾.

"وإذا كان عامل الحال فعلاً جاز تقديم الحال عليه، فنقول: "جاء زيد قائماً"، و"جاء قائماً زيداً"، و"قائماً جاء زيداً" كل ذلك جائز لتصرف الفعل، وكذلك ما أشبهه من الصفات يجوز تقديم الحال على صاحبها إذا كان عاملاً فيها، فنقول: "زيدٌ ضاربٌ عمراً قائماً"، و"قائماً زيدٌ ضاربٌ عمراً" وكذلك اسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل حكم الجميع شيء واحد. أما إذا كان العامل في الحال معنى فعل لم يجز تقديمها على العامل، فنقول: "فيها زيدٌ مقيماً"، فمقيماً حال من المضمرة في "فيها" والعامل فيها الجار والمجرور لنيابته عن الفعل الذي هو استقر⁽⁴⁾.

صاحب الحال

لما كانت الحال خبيراً في المعنى وصاحبها مخبراً عنه أشبه بالمبتدأ فلم يجز مجيء الحال من النكرة غالباً إلا بمسوغ من مسوغات الابتداء به ومن النادر قولهم: "عليه مائة بيضاً"⁽⁵⁾، والأصل في صاحب الحال التعريف، ويقع نكرة بمسوغ، كأن يتقدم عليه الحال، كقول الشاعر:

[مجزوء الوافر]

(1) الاسترأبادي: شرح كافية ابن الحاجب، ج2، ص46.

(2) ابن مالك: شرح التسهيل، ج2، ص239.

(3) الأنطاكي، محمد: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ج2، ص172.

(4) ابن يعيش: شرح المفصل، ج2، ص55.

(5) السيوطي: همع الهوامع شرح جمع الجوامع، ج1، ص240.

لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَائِلٌ يَلِوْحُ كَأَنَّهُ خَائِلٌ⁽¹⁾

أو يكون مخصوصاً إما بوصف، كقول الشاعر:

[البسيط]

نَجَّيْتَ يَا رَبُّ نُوحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلْكِ مَآخِرِ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا⁽²⁾

أو يكون مخصوصاً بالإضافة، نحو قوله تعالى: "مَنْ يَرْجُ الْآخِرَ نُوَ فِي الْآخِرَةِ كَأَنَّ يَصْرَقُ لِنَفْسِهِ الْأَخْيَارَ" (3)، أو مسبقاً بنفي، نحو قوله تعالى: "مَنْ يَرْجُ الْآخِرَ نُوَ فِي الْآخِرَةِ كَأَنَّ يَصْرَقُ لِنَفْسِهِ الْأَخْيَارَ" (3)، أو مسبقاً بنفي، نحو قوله تعالى: "مَنْ يَرْجُ الْآخِرَ نُوَ فِي الْآخِرَةِ كَأَنَّ يَصْرَقُ لِنَفْسِهِ الْأَخْيَارَ" (3).

أو مسبقاً بنفي، نحو قوله تعالى: "مَنْ يَرْجُ الْآخِرَ نُوَ فِي الْآخِرَةِ كَأَنَّ يَصْرَقُ لِنَفْسِهِ الْأَخْيَارَ" (3).

أو مسبقاً بنفي، نحو قوله تعالى: "مَنْ يَرْجُ الْآخِرَ نُوَ فِي الْآخِرَةِ كَأَنَّ يَصْرَقُ لِنَفْسِهِ الْأَخْيَارَ" (3).

أو نهي نحو قول الشاعر: "مَنْ يَرْجُ الْآخِرَ نُوَ فِي الْآخِرَةِ كَأَنَّ يَصْرَقُ لِنَفْسِهِ الْأَخْيَارَ" (4).

[الكامل]

لَا يَرْكَنَنَّ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَّخِوفاً لِحِمَامِ⁽⁵⁾

أو استفهام⁽⁶⁾، كقول الشاعر:

[البسيط]

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيَا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُنْزَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا⁽⁷⁾

(1) البيت لكثير عزة في شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص375.

(2) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك، ج2، ص84. وشرح الأشموني، ج1، ص274.

(3) فصلت: آية 10.

(4) الحجر: آية 4.

(5) البيت لقطري بن الفجاءة في ديوان الخوارج، ط1، جمعه: نايف محمود معروف، دار المسيرة- بيروت، ص171.

(6) ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك، ج2، ص82-87.

(7) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ج2، ص87، وهمع الهوامع، ج1، ص240.

ترتيب الحال مع صاحبها

نسبة الحال إلى صاحبها نسبة الخبر من المبتدأ، فالأصل تأخير الحال وتقديم صاحبها كما أن الأصل تأخير الخبر وتقديم المبتدأ، وجواز مخالفة الأصل ثابت في الحال، كما كان ثابتاً في الخبر، ما لم يعرض موجب للبقاء على الأصل أو الخروج عنه.

فما يوجب البقاء على الأصل بالإضافة إلى صاحب الحال مع كون الإضافة مخصصة، نحو: "عرفت قيام زيد مسرعاً". ومما يوجب الخروج عن الأصل اقتران صاحب الحال بإلا، نحو: "ما قام إلا مسرعاً زيداً"، فإن ورد نحو، "ما قام إلا زيد مسرعاً"، أضمر ناصب الحال بعد صاحبها. وإذا كان صاحب الحال مجروراً بالإضافة محضة لم يجز تقديم الحال عليه بإجماع، لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فإن كانت الإضافة غير محضة جاز تقديم الحال على المضاف، كقولك: "هذا شارب السويق ملتوتاً الآن"، لأن الإضافة في نية الانفصال ولا يعتد بها⁽¹⁾.

ترتيب الحال مع عاملها

الأصل في الحال أن تتأخر عن عاملها، وقد تتقدم عليه جوازاً إذا لم يمنع ذلك مانع، نحو: "راكباً جاء زيداً".

وتتقدم الحال على عاملها وجوباً في ثلاثة مواضع:

- أ- أن تكون الحال اسماً من أسماء الصدارة، نحو: "كيف رأيت زيداً؟".
- ب- أن يكون عاملها اسم تفضيل عاملاً في حالين فيجب تقديم إحدى الحالين، وهي حال المفضل، نحو: "زيد ماشياً أسرع من خالد راكباً".
- ج- أن يكون عاملها هو معنى التشبيه، وأن يكون عاملاً في حالين يراد تشبيه صاحب أولاهما بصاحب أخراهما، فعند ذلك يجب تقديم حال المشبه على العامل، نحو: "زيد راكباً كخالد ماشياً"⁽²⁾.

وتتأخر الحال عن عاملها وجوباً في أحد عشر موضعاً:

(1) ابن مالك: شرح التسهيل، ج2، ص251.
(2) الأنطاكي: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ج2، ص175.

1. أن يكون العامل فيها فعلاً جامداً، نحو: "بِعَمِّ المِهْدَاؤِ ساكتاً". و"ما أحسنَ الحكيمَ متكلمًا!".
2. أن يكون العامل اسم فعل، نحو: "نزالٍ مسرعاً".
3. أن يكون مصدرًا يصح تقديره بالفعل والحرف المصدرى، نحو: "يسرني اغترابك طالباً للعلم". حيث يصح أن تقول: "يسرني أن تغترب طالباً للعلم".
4. أن يكون صلة لأل، نحو: "خالدٌ هو العاملُ مجتهداً".
5. أن يكون صلة لحرف مصدرى، نحو: "يسرني أن تعمل مجتهداً".
6. أن يكون مقرونًا بلام الابتداء، نحو: "لأصبرُ معتملاً".
7. أن يكون مقرونًا بلام القسم، نحو: "لأتأبرنَ مجتهداً"⁽¹⁾.
8. أن يكون كلمة فيها معنى الفعل دون أحرفه، نحو: "هذا علي مقبلاً"⁽²⁾.
9. أن يكون اسم تفضيل، نحو: "علي أفصح القوم خطيباً"، إلا إذا كان عاملاً في حالين، نحو: "العصفور مغرداً خيرٌ منه ساكتاً"، فجيئ تقديم حال المفضل على عامله.
10. أن تكون الحال مؤكدة لعاملها، نحو: "ولّى العدو مدبراً، فتبسم الصديق ضاحكاً".
11. أن تكون جملة الحال مقترنة بالواو، نحو: "جئت والشمس طالعة"⁽³⁾.

حذف عامل الحال...

الأصل في عامل الحال أن يذكر، ويجوز حذفه لقرينة تدل عليه. وأكثر ما يكون في جمل الحوار، ويجوز حذفه لقيام قرينة حالية، كقولك للمسافر: "راشداً مهدياً"، أي سر راشداً مهدياً. بقرينة حال المخاطب.

أو قرينة مقالية، كقولك: "راكباً" لمن يقول: كيف جئت؟ أي جئت ركباً. بقرينة السؤال،

ومنه قوله تعالى: "﴿...﴾" 

(1) الغلابيني: جامع الدروس العربية، ج3، ص95.

(2) معنى الفعل هنا: التنبيه أو الإشارة.

(3) الغلابيني: جامع الدروس العربية، ج3، ص90-91.

هذا بَسْرًا أَطِيبَ مِنْهُ رُطْبًا"، أو أن تكون نوعاً لصاحبها، نحو: "هذا مالك ذهباً". أو فرعاً لصاحبها، نحو: "هذا حديدك خاتماً". أو أصلاً له⁽²⁾، نحو قوله تعالى: "أرسلها العراك أي معتزكة"⁽³⁾.

الوصف الثالث من أوصاف الحال: أن تكون نكرة لا معرفة، وذلك لازم؛ لأن الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة فالترزم تكبيرها لئلا يتوهم كونها نعتاً إذا كان صاحبها منصوباً وحمل غيره عليه، فإن وردت بلفظ المعرفة أولت بالنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير⁽⁴⁾.

وقد تجيء الحال معرفة بالألف واللام أو بالإضافة، فيحكم بشذوذها وتأولها بنكرة، فمن المعرف بالألف واللام قولهم: "دخلوا الأول فالأول"، أي مرتبين، جرى على قولك: "دخلوا واحداً فواحداً"⁽⁵⁾. ومنه جاؤوا الجماء الغفير أي جميعاً، وأرسلها العراك أي معتزكة.

ومن المعرف بالإضافة قولهم: "رجع عودَه على بدئه"، و"جلس وحده"، والمعنى رجع عائداً وجلس منفرداً. ومن المعرف بالإضافة مؤولاً بنكرة قولهم: "تفرقوا أيدي سباً" أي متبديدين تبدداً، ومن وقوع المعرف بالإضافة حالاً لتأوله بنكرة قول أهل الحجاز: "جاء القوم ثلاثتهم وأربعتهم" والنصب عند أهل الحجاز على تقدير جميعاً، ورفع التميمون توكيداً على تقدير جميعهم⁽⁶⁾.

الوصف الرابع من أوصاف الحال أن تكون نفس صاحبها في المعنى لأنها وصف له وخبر عنه، والوصف نفس الموصوف والخبر نفس المخبر عنه فلذلك الاتحاد جاز أن يقال: "جاء زيدٌ ضاحكاً"، لأن الضاحك هو زيدٌ في المعنى وامتنع أن يقال جاء زيدٌ ضحكاً؛ لأن الضحك مصدر وزيدٌ ذات، وقد جاءت مصادر أحوالاً بقلّة في المعارف، نحو قولك: "أرسلها العراك". وجاءت مصادر أحوالاً بكثرة في النكرات وكان الأصل أن لا تقع أحوالاً لأنها غير صاحبها في المعنى لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيراً واتساعها، نحو: "زيدٌ عدلٌ"، فعلوا مثل ذلك لأنها خبر من الأخبار. ومثال المصدر النكرة حالاً قولهم: "جاء ركضاً"، فركضاً حال من

(1) الأعراف: آية 142،

(2) ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك، ج2، ص80.

(3) الإسراء: آية 61.

(4) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص373.

(5) سيبويه: الكتاب، ج1، ص398.

(6) ابن مالك: شرح التسهيل، ج2، ص243-244.

الحال الحقيقية، والحال السببية

وتنقسم الحال باعتبار صاحبها إلى حقيقية، وهي التي تبين هيئة صاحبها، نحو: "جئت ماشياً"، وإلى سببية وهي ما تبين هيئة ما تحمل ضميراً يعود إلى صاحبها، نحو: "كلمت هنداً حاضراً أبوها"، و"مررت بمصرَ مستبشراً سكانها"⁽¹⁾.

تقسيم الحال باعتبار لفظها

تقسم الحال باعتبار لفظها إلى "مفردة، وجملة، وشبه جملة، كما في خبر المبتدأ. والأصل في الحال أن تكون مفردة، ويقابلها في ذلك شبه الجملة والجملة على التحديد الآتي.

أولاً: الحال المفردة: هي ما كانت غير جملة ولا شبه جملة، وإن كانت مثناة أو مجموعة، نحو: "من حقّ العاملِ للمجتمع أن يعيشَ مستريحاً". فمستريحاً حال مفرد.

ثانياً: الحال شبه الجملة: ويقصد بذلك أن تكون الحال ظرفاً أو جاراً أو مجروراً، مثل قولك: "إن الحرمانَ وقتَ الحاجةِ أقلُّ ألماً من العطاءِ مع المنِّ". وقال ابن هشام: "ويتعلقان بمستقر أو استقر محذوفين".

ثالثاً: الحال الجملة: وهي ما تكون من مسند ومسند إليه، سواء أكانت اسمية أم فعلية، نحو: "سهرتُ والناسُ نائمون"، و"انتشرَ الناسُ في الأرضِ يبتغون الرزقَ"⁽²⁾.

شروط الجملة الحالية

يشترط في الجملة الحالية ثلاثة شروط:

1. أن تكون جملة خبرية، لا طلبية ولا تعجبية.
2. أن تكون غير مصدرة بعلامة استقبال.
3. أن تشتمل على رابط يربطها بصاحب الحال.

(1) الهاشمي، أحمد: القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص231.

(2) عيد، محمد: النحو المصفي، ط1، عالم الكتب، ص370.

الفصل الأول

العلاقات النحوية بين الخبر والصفة

العلاقة بين الخبر والصفة "النعته"

لقد تناول علماء النحو قديماً وحديثاً موضوعات الخبر والصفة والحال، فلا يوجد مرجع قديم أو حديث إلا وتناول تلك الموضوعات، لكنّ دراسة العلماء لتلك الموضوعات لا تعدو في كونها دراسات مستقلة ومتفرقة، بحيث تمت دراسة تلك الموضوعات بشكل مستقل ومنفرد عن الآخر.

وفي هذا الفصل أحاول الوقوف على أهم العلاقات النحوية التي تربط بين الخبر والصفة، فسأتناول العلاقة بينهما في المعنى، والعامل النحوي، والعلاقة بينهما من حيث أقسام كل من الخبر والصفة، والعلاقة في التعدد، والترتيب والحذف، إضافة إلى أنني سأعرض أهم الخلافات النحوية في كل علاقة.

العلاقة بين الخبر والصفة في المعنى

الخبر كما عرفه ابن مالك: "هو الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور فخرج فاعل الفعل، فإنه ليس مع المبتدأ وفاعل الوصف"⁽¹⁾.

وعرفه ابن يعيش بقوله: "هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً، والذي يدل على ذلك أن به يقع التصديق والتكذيب ألا ترى أنك إذا قلت: عبدُ الله منطلقٌ. فالصدق والكذب إنما وقعا في انطلاق عبد الله لا في عبد الله، لأن الفائدة في انطلاقه. وإنما ذكرت عبد الله وهو معروف عند السامع لتسند إليه الخبر الذي هو الانطلاق"⁽²⁾.

أما الصفة، فعرفها ابن الحاجب بقوله: "تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً"⁽³⁾. وهي "تابع مشتق أو مؤول به يفيد تخصيص متبوعه أو توضيحه أو مدحه أو ذمه أو تأكيده أو الترحم عليه، ويتبعه في واحد من أوجه الإعراب، ومن التعريف والتكثير، وفي الإفراد والتذكير ولا يكون أخص منه"⁽⁴⁾.

ومن هنا نجد أن هناك علاقة وثيقة بين الخبر والصفة في المعنى حيث إن كلاً منهما يؤدي فائدة مهمة مع متبوعه، فالخبر هو الجزء الذي تحصل به الفائدة مع المبتدأ، والصفة أيضاً لها فائدة مهمة في توضيح الموصوف وتعيينه. ولكن هناك فرق بين الخبر والصفة يتمثل في أن الخبر جزء مهم في الجملة وبدونه لا تحصل الفائدة بينما الصفة تابع يوضح بعض معاني متبوعه أي أنه يمكن الاستغناء عن الصفة في الجملة، وتبقى الفائدة حاصلة دونها.

فالخبر ينتزل منزلة الوصف، لأنه هو المبتدأ في المعنى، يتجلى ذلك في قول سيبويه: "فأما الذي يبني عليه شيء هو فإنّ المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك كقولك:

(1) ابن هشام: أوضح المسالك ، ط2، ج1، ص137.

(2) ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص87.

(3) الإستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب، ج2، ص311.

(4) ابن هشام: شرح شذور الذهب، ص432.

"عبد الله منطلق"، ارتفع عبد الله لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلة⁽¹⁾، كقولك: "زيد قائم، وعمرو ذاهب"، أو منزل منزلة، كقولك: "زيد الشمس حسناً"، وعمرو الأسد شدة"، أي ينتزل منزلة، وكقولهم: "أبو يوسف أبو حنيفة"، أي ينزل منزلة في الفقه، فلما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى، أو منزلاً منزلة في الوصف، لأن الوصف في المعنى هو الموصوف، فإذا قلت: "قام زيد العاقل، وذهب عمرو الظريف"، فالعاقل هو زيد في المعنى، والظريف في المعنى هو عمرو ولهذا تنزل الخبر منزلة الوصف وكان تابعاً للمبتدأ في الرفع، كما تتبع الصفة الموصوف⁽²⁾.

الغرض من الخبر والصفة

لخبر هو المبتدأ في المعنى، فالمبتدأ ذات والخبر حال من أحوالها⁽³⁾. فالخبر دال على بعض أحوال الذات⁽⁴⁾، لذلك فإن الغرض من الخبر هو إفادة المخاطب ما يجهله، وإذا كان المبتدأ جثة لم يجز أن يكون خبره ظرفاً للزمان، كقولك: "زيد يوم الجمعة" وقد علمنا أن زيدا وغيره من الأشخاص لا يخلو من الزمان حياً كان أو ميتاً، فلما كان هذا الخبر يعلمه المخاطب لم يستفد به شيئاً، فوجب أن يسقط التكلم به، إذ لا فائدة فيه وأما إذا كان المبتدأ غير جثة فظرف الزمان يكون خيراً له، كقولك: "القتال يوم الجمعة" وإنما صح ظرف الزمان أن يكون خيراً لما ليس بجثة؛ للفائدة الواقعة في الخبر إذا كان القتال قد يخلو من يوم الجمعة، فصار المخاطب مستقبلاً للخبر فلماذا صح الكلام⁽⁵⁾.

والصفة هي الموصوف في المعنى، وكما كان الخبر دالاً على بعض أحوال الذات، فالصفة كذلك تدل على بعض أحوال الذات، وذلك نحو: طويل، وقصير، وعاقل، وأحمق. والذي

(1) سيبويه: الكتاب، ج2، ص127.

(2) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص47.

(3) الجامي: شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص279.

(4) الزمخشري: المفصل في علم العربية، ط1، دار عمار، ص117.

(5) الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله: العلل في النحو، ط1، تحقيق مها مازن مبارك، دار الفكر، دمشق، ص139.

تُساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم⁽¹⁾. فالغرض من الصفة يكون لتوضيح المعارف كقولك: "أقبل خالد الشجاع"، وللتخصيص، نحو: "مررت بزيد الخياط"، وللمدح، نحو: "مررت بزيد الكريم"، وللذم، نحو: "مررت بزيد الفاسق"، وللترحم، نحو: "مررت بزيد المسكين"، وللتأكيد⁽²⁾، نحو قوله تعالى: "﴿مَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُبِرًّا﴾" (3).

فالغرض من الخبر والصفة هو إفادة المخاطب ما يجهله، فالخبر هو ما أسند إلى المبتدأ أو تتم به الفائدة مع المبتدأ، كذلك الصفة فهي تابع يكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته، أو من صفات ما تعلق به.

المطابقة بين الخبر والمبتدأ والصفة والموصوف

حكم الخبر أن يطابق المبتدأ إفراداً وتنثيةً وجمعاً وتذكيراً بشرط أن لا يكون الخبر أفعال التفضيل المستعمل بمن وألا يكون الخبر أيضاً خبراً لما هو سبب المبتدأ لأنه لو كان الخبر أفعال من لا يطابق المبتدأ، نحو: "زيدٌ أفضل من عمرو، والزيدان أفضل من عمرو"، وكذلك لا يطابق إذا كان الخبر خبراً لسبب المبتدأ نحو: "زيدٌ قائمٌ أبوه، والزيدان قائم أبواهما، والزيدون قائم أبواؤهم، وزيد قائم أمه"، وكون الخبر مشتقاً وغير مشتق ليس بشيء كما قيد به بعضهم؛ لأن "قائماً" في المثال المذكور مشتق وليس بمطابق، وكذا تجب المطابقة في مثل: "زيدٌ يضرب" والزيدان يضربان"، وفي: "زيد أخوك"، و"الزيدان أخواك"، مع أن الخبر هنا ليس بمشتق⁽⁴⁾.

(1) الزمخشري: المفصل في علم العربية، ص117.

(2) النجار، محمد عبد العزيز: التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، مطبعة الفجالة، القاهرة، 1967، ج2، ص143.

(3) الحاقة: آية 13.

(4) ابن كمال، باشا: أسرار النحو، ص111.

ويستثنى من المطابقة أيضاً الخبر في صيغة "فعل" و"فعل" ، نحو: خبير أنت، وخبير أنتما، وخبير بنو قومك، وهو عدو لي، وهما عدو لك، وهم عدو لنا، وهي عدو لك، وهن عدو لكم، وهاتان الصيغتان يستوي فيهما المفرد والثنى والجمع تذكيراً وتأنيثاً⁽¹⁾.

ويتشابه النعت مع الخبر في أنه يتبع منوعته في الإعراب والإفراد والثنى والجمع والتعريف والتذكير، إلا إذا كان النعت سبباً غير محتمل لضمير المنعوت فيتبعه حينئذ في الإعراب والتعريف والتذكير فقط. فنقول في النعت الحقيقي: "جاء الرجلُ العاقلُ"، و"رأيتُ الرجلَ العاقلَ"، ومررت بالرجلِ العاقلِ"، وتقول في النعت السببي الذي لم يتحمل ضمير المنعوت: "جاء الرجلُ الكريمُ أبوه، والرجلان الكريمُ أبوهما، والرجالُ الكريمُ أبوهم"، أما إذا تحمل النعت السببي ضمير المنعوت فيطابقه إفراداً وثنياً وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً، كما يطابقه إعراباً وتعريفاً وتذكيراً، فنقول: "جاء الرجلان الكريما الأب، والمرأتان الكريمتا الأب.." ⁽²⁾.

ويستثنى من المطابقة بين الصفة والموصوف الصفات التي على وزن "فعل" نحو: صبور، غيور، والصفات التي على وزن "فعل" نحو: جريح، وقتيل، أو على وزن "مفعال"، نحو: مهذار، مبسام، أو على وزن "مفعيل"، نحو: معطير، مسكين، أو على وزن "مفعل"، نحو: مغشَم، ومهذَر، فهذه الأوزان يستوي فيها وصف المذكر والمؤنث فنقول: "رجلٌ غيور، وامرأةٌ غيور، ورجل جريح وامرأةٌ جريح".

كذلك المصدر الموصوف به فإنه يبقى بصورة واحدة للمفرد والثنى والجمع والمذكر والمؤنث، نحو: "رجلٌ عدلٌ، وامرأةٌ عدلٌ، ورجالٌ عدلٌ"، وما كان نعتاً لجمع ما يعقل، فإنه يجوز فيه وجهان: أن يعامل معاملة الجمع، وأن يعامل معاملة المفرد المؤنث، فنقول: "عندي خيول سابقات، وخيول سابقة"⁽³⁾.

(1) مسعد، عبد المنعم فائز: العمدة في النحو، ط1، ج1، ص122.

(2) الغلابيني: جامع الدروس العربية، ج3، ص224.

(3) المصدر السابق: ص225.

إذن نجد أن هناك علاقة وثيقة بين الخبر والصفة في المطابقة ذلك أن الخبر يجب أن يطابق المبتدأ إذا كان الخبر اسماً مشتقاً لا يستوي فيه التذكير والتأنيث، وكذلك فإن الصفة واجبة المطابقة في هذه الحالة.

كما أن المطابقة بين المبتدأ والخبر تمتنع إذا كان الخبر أفعل التفضيل المقترن بمن وأفعل التفضيل إذا اقترن بمن أو أضيف إلى نكرة فإنه إذا وقع صفة فإنها لا تطابق الموصوف أيضاً. ويستثنى من المطابقة أيضاً بين الخبر والمبتدأ وبين الصفة والموصوف، الخبر والصفة في صيغة "فعل" و"فعل" والخبر لما هو سبب المبتدأ يطابقه والنعت السببي غير المحتمل للضمير لا يطابق منعوته إلا في الإعراب والتعريف والتكثير.

العلاقة بين الخبر والصفة في العامل النحوي

تحدثت في الدراسة التمهيدية عن العامل النحوي، ومفهومه، وأنواع العوامل التي تؤثر فيما بعدها من الأسماء، والأفعال، والعامل عند النحويين ما به يحدث المعنى المحوج للإعراب، وقد قسم النحاة العوامل على قسمين: عوامل لفظية، كالفعل الذي يرفع الفاعل وينصب المفعول، وحروف الجر التي تخفض الأسماء، وأدوات النصب والجزم التي تختص بالفعل المضارع، وعوامل معنوية، كالابتداء الذي يرفع المبتدأ ورافع الفعل المضارع وهو التجرد من الناصب والجازم.

كذلك أشرت إلى العامل في الخبر، وذكرت آراء النحاة المتعددة في العامل الذي يخص الخبر وانتصرت لرأي سيبويه القائل بأن العامل في الخبر هو المبتدأ وهو عامل لفظي، حيث أشار إلى ذلك بقوله: "فأما الذي بني عليه شيء هو فإن المبني عليه يرتفع به"⁽¹⁾، وقد أيد ابن مالك هذا الرأي بقوله:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْأَيْدِي دَا كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ (2)

(1) سيبويه: الكتاب، ص 127.

(2) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 99.

أما العامل في الصفة فهو العامل في الموصوف، لأنها هي هو في المعنى، ولذلك جاز أن يحذف الموصوف، ويولّى العامل الصفة، فنقول: "مررت بالظريف" ولا نكرر العامل معها، فنقول: "مررت بزيد الظريف"⁽¹⁾.

إذن نجد أن هناك تشابهاً بين الخبر والصفة فيما يتعلق بالعامل النحوي، ذلك أن العامل فيهما عامل لفظي، بخلاف من قال بأن العامل في الخبر هو الابتداء ومن قال بأن العامل في الصفة معنوي أيضاً وهو التبعية، أي كونها تابعة وهو رأي الأخفش⁽²⁾.

العلاقة بين الخبر والصفة في أقسام كل منهما

إنّ من أهم العلاقات النحوية التي تربط بين الخبر والصفة، هي أنهما متشابهان في أقسام كل منهما، أي أن أقسام الخبر هي نفسها أقسام الصفة، فالخبر قد يكون مفرداً، أو جملة أو شبه جملة، كذلك الصفة قد تكون مفردة أو جملة، أو شبه جملة.

أما أقسامهما فهي:

أولاً: الخبر المفرد والصفة المفردة

يأتي خبر المبتدأ مفرداً، والمفرد نوعان: جامد لا يتحمل ضمير المبتدأ نحو: "زيدٌ أخوك" إلا إن أولَ بمشتق، نحو: "زيد أسدٌ" إذا أُريد به شجاع⁽³⁾. "وذهب الكسائي والرماني إلى أنه يتحمل الضمير، والتقدير عندهم: "زيد أخوك هو" وأما البصريون فقالوا: إما أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق، أو لا، فإن تضمن معناه نحو: "زيد أسدٌ" أي شجاع تحمل الضمير، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل"⁽⁴⁾.

(1) العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، ص406.

(2) المصدر السابق، ص406.

(3) ابن هشام: أوضح المسالك، ج1، ص137.

(4) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج1، ص91. ابن هشام: أوضح المسالك، ج1، ص137.

وقد يكون الخبر المفرد مشتقاً فإنه يتحمل ضمير المبتدأ، نحو: "زيد قائم" إلا إن رَفَعَ الظاهر، نحو: "زيد قائم أبواه". ويبرز الضمير المُتَّحَمَلُ إذا جرى الوصف على غير من هو له، سواء البس، نحو: "غلامٌ زيد ضاربهُ هو" إذا كانت الهاء للغلام، أم لم يُلبس، نحو: "غلام هند ضاربه هي"⁽¹⁾.

والصفة أيضاً قد تكون مفردة؛ لذا فقد تكون اسماً جامداً أو مشتقاً وهو الأصل، فقد اشترط جمهور النحاة في الوصف الاشتقاق، فلذلك استضعف سيبويه: "مررت برجلٍ أسدٍ"، وصفاً، ولم يستضعف: "زيد أسداً"، حالاً، فكأنه يشترط في الوصف، لا الحال الاشتقاق، والنحاة يشترطون ذلك فيهما معاً، والمصنف أي ابن الحاجب لا يشترطه فيهما، ويكتفي بكون الوصف دالاً على معنى في متبوعه، مشتقاً كان أو لا⁽²⁾.

ويجوز الوصف بما يشبه المشتق ويقصد به الأسماء الجامدة التي يمكن أن تؤول بمشتق، أي يمكن أن يتصور من معناها اسم مشتق تدل عليه⁽³⁾.

والمؤول بالمشتق: كأسماء الإشارة، نحو: "مررتُ بزیدِ هذا" أي المشار إليه، وكذا "نو" بمعنى صاحب والموصولة، نحو: "مررتُ برجلٍ ذي مالٍ" أي صاحب مال، وبزيد ذو قام – أي القائم. والمنتسب، نحو: "مررتُ برجلٍ قرشي" – أي منتسب إلى قريش⁽⁴⁾.

وقد يوصف بالمصدر وهو اسم جامد، فالنعت به على خلاف الأصل وينعت بالمصدر كثيراً على تأويله بالمشتق، ومن صفته حين ينعت به أن يلتزم دائماً الأفراد، والتذكير، فلا يثنى أو يجمع وكذلك يؤنث؛ تقول: "كان الخلفاء الراشدون رجالاً عدلاً في حكمهم، ويقال: "شهادة امرأتين عدلٍ تقوم مقام رجل فرد"⁽⁵⁾.

(1) الإسترابادي: شرح كافية ابن الحاجب، ج2، ص315.

(2) ابن هشام: أوضح المسالك، ج1، ص137.

(3) عيّد، محمد: النحو المصفي، ص462.

(4) النجار، محمد عبد العزيز: التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، ج2، ص146.

(5) عيّد، محمد: النحو المصفي، ص463.

والنعت لا يخلو من أن يرفع ضمير المنعوت، فإن رفع المنعوت فلا يخلو من أن يكون مشتقاً أو في حكم المشتق، نحو: "رجلٌ أسدٌ" أي شجاع، فشجاع مأخوذ من الشجاعة، و"رجلٌ ذي مال"، أي صاحب مال⁽¹⁾.

مهما يكن من أمر فإن علاقة الخبر بالصفة تبدو جلية هنا في أن كلاً منهما يقع مفرداً سواءً أكان المفرد اسماً جامداً أم مشتقاً، فالجامد ما لم يتحمل ضميراً للمبتدأ أو الموصوف، إلا إن أول بمشتق، والمشتق الذي يتحمل ضمير المبتدأ والموصوف.

ثانياً: الإخبار بالجملة والوصف بها

يتشابه الخبر والصفة في أن كلاً منهما يقع جملة، فيأتي الخبر جملة سواء كانت فعلية أم اسمية، والجملة إما أن تكون نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ، نحو قوله تعالى: "لله عرشه العظيم" (2)، ف"هو" مبتدأ و"الله أحد" جملة خبره، وهي عينه في المعنى؛ لأنها مفسرة له، والمفسر عين المفسر، أي الشأن الله أحد.

ومنه أيضاً قولنا: "نطقي الله حسبي"، ف"نطقي" مبتدأ و"الله حسبي" مبتدأ وخبر والجملة خبر نطقي وهي نفسه في المعنى، لأن المراد بالنطق المنطوق به، والمنطوق به هو الله حسبي، فلا يحتاج إلى رابط⁽³⁾.

وإن لم تكن جملة الخبر هي المبتدأ فلا بد من ضمير ظاهر أو مقدر، وقد يقام الظاهر مقام الضمير، وإنما احتاجت إلى الضمير؛ لأن الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزءاً من الكلام، فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير، إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض، وذلك نحو: "زيدٌ أبوه قائمٌ"⁽⁴⁾.

(1) ابن عصفور: شرح جمل الزجاج، ص144.

(2) الإخلاص: آية 1.

(3) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص164.

(4) الإستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص208.

صفة، ثم يجب في الجملة الواقعة صفة أن تشتمل على ضمير يربطها بالموصوف، كما يجب أن تكون خبرية لا إنشائية، فلا يصح أن يقال: "جاء رجلٌ اضربه" فإن وقع في الكلام جملة طلبية ظاهرها أنها نعت لنكرة، فليس الأمر كذلك وإنما هي مقولة لقول محذوف، وهذا القول هو النعت⁽¹⁾، وذلك كقول الشاعر:

[الرجز]

حَتَّىٰ إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ جَاؤُوا بِمَنَّقٍ هَلْ رَأَيْتَ الدُّنْبَ قَطُّ⁽²⁾

ويصح الوصف بالجملة بعد المعرف بأل الجنسية، باعتبار معنى لا لفظاً، لأنه في المعنى

نكرة، وأن تجعلها حالاً منه، باعتبار اللفظ، لأنه معرف لفظاً بأل نحو:

[الكامل]

ولقد أمرُ على اللئيم يسُبُّني فَمَضِيْتُ نَمَّتْ قَلْتُ: لا يعنيني⁽³⁾

فليس القصد لئيماً مخصوصاً، لأنك إن قلت: ولقد أمر على لئيم يسبني، صح المعنى⁽⁴⁾.

إذن فالمفرد هو الأصل في الخبر والصفة، والجملة الواقعة خبراً أو صفة نائية عن المفرد،

ومؤولة به، وتتفرد التي تقع خبراً بجواز كونها طلبية، أما الجملة الواقعة صفة لا تكون طلبية.

وتتفق الجملة الواقعة خبراً والواقعة صفة في أنه لا بد من أن يربط الجملة الواقعة خبراً برابط

يربطها بالمبتدأ والجملة الواقعة صفة لا بد لها أيضاً من رابط يربطها بالموصوف.

(1) الانطاكي، محمد: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ط3، ج2، ص237.

(2) البيت للعجاج في أوضح المسالك 3/8، وشرح التسهيل 3/173، وشرح الكافية 2/325، وشرح التصريح 2/112، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل 2/118.

(3) البيت لرجل من سلول في شرح التصريح 2/111، وشرح الكافية 2/325، وأوضح المسالك 3/6، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل 2/116، ومعني اللبيب، ص411.

(4) الغلابيني: جامع الدروس العربية، ج3، ص226.

ولكن لو قلت: "الأرضُ يومَ الجمعةِ"، و"زيدٌ يومَ السبتِ" لم يجز، لأنه لا فائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله. ويكون ظرف الزمان خبراً عن اسم معنى بشرط حدوثه، ثم ينظر: فإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره، وكان الزمان نكرة، رفع غالباً، نحو: "الصومُ يومٌ" و"السيرُ شهرٌ" إذا كان السير في أكثره؛ لأنه باستغراقه إياه كان هو ولا سيما مع التكرير المناسب للخبرية⁽¹⁾.

ويجوز نصب ظرف الزمان المنكر، وجره بفي، نحو: "الصومُ في يومٍ"، أو يوماً، خلافاً للكوفيين، وذلك أن "في" عندهم توجب التبويض، فلا يجيزون: "صمتُ في يوم الجمعة" بل يوجبون النصب.

وإن كان الزمان معرفة، نحو: "الصوم يوم الجمعة" لم يكن الرفع غالباً. ويقع ظرف المكان خبراً عن اسم عين، سواء كان اسم مكان أو لا، فإن كان غير متصرف، نحو: "زيدٌ عندك"، فلا كلام في امتناع رفعه، وإن كان متصرفاً وهو نكرة، فالرفع راجح، نحو: "أنت مني مكان قريب"، وإن كان معرفة فالرفع مرجوح، نحو: "زيدٌ خلفك" وذلك لأن أصل الخبر التكرير، ومع ذلك فرفع المعرفة⁽²⁾.

إذن يخبر بالمكان عن أسماء الذوات والمعاني، نحو: زيدٌ عندك، والخيرُ أمامك" ولا يخبر بالزمان إلا عن أسماء المعاني إذا كان الحدث غير مستمر، نحو: "الصومُ اليومَ، والسفرُ غداً" فإذا كان الحدث مستمراً امتنع الإخبار به عنه، فلا يقال: "طلوعُ الشمس يوم الجمعة" لعدم الفائدة، ولا يخبر بالزمان عن أسماء الذوات، نحو: "زيدٌ اليوم"⁽³⁾.

وتقع شبه الجملة من الجار والمجرور أو الظرفية صفة، لكنها لا تكون كذلك إلا إذا كان الموصوف نكرة، فإن كان ما قبلها معرفة كانت حالاً لا صفة، وقولنا إنها صفة من باب التساهل

(1) الإسترابادي: شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص218-220.

(2) الإسترابادي: شرح كافية ابن الحاجب، ص220.

(3) الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص167.

إذ هي في الحقيقة متعلقة بالصفة المحذوفة كما هو الحال في الخبر، كقولنا: "رأيت عصفوراً فوق الشجرة تقديره: رأيت عصفوراً كائناً فوق الشجرة"⁽¹⁾.

واضح أن شبه الجملة تقع خبراً وصفة، وشبه الجملة الظرفية أو الجار والمجرور اسماً أي "كائن" أو فعلاً، نحو: "استقر"، ويجب حذف عامل الظرف أو الجار والمجرور إذا كان صفة أو خبراً.

تَعَدُّدُ الْخَبَرِ وَالصِّفَةِ

الخبر صفة في المعنى، وكما أن الإنسان أو الشيء يوصف بأكثر من صفة، فإنه يمكن أيضاً أن يخبر عنه بأكثر من خبر، فيكون المبتدأ واحداً والخبر متعدداً⁽²⁾. ومنه قول الشاعر:

[الرجز]

مَنْ يَكُ ذَا بَاتٍ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّطٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِي⁽³⁾

وإذا أُخبر بخبرين فصاعداً كان العائد على المخبر عنه راجعاً من مجموع الجزأين، والمراد العائد المستقل به جميع الخبر وذلك إنما يعود من مجموع الاسمين فأما كل واحد منهما على انفراد فيه ضمير يعود إليه لا محالة من حيث كان راجعاً إلى معنى الفعل، فيعود من كل واحد منهما ضمير عود الضمير من الصفة إلى الموصوف، والظرف إلى المظروف، فأما عود الضمير من الخبر المستقل به إلى المبتدأ، فإنما يكون من المجموع، سواء كان الخبران ضدين أم لم يكونا⁽⁴⁾.

والخبر المتعدد إما أن يكون بالعطف، أو بغيره، فالأول نحو: "زيدٌ عالمٌ وعاقِلٌ"، وليس قولك: "هما عالمٌ وعاقِلٌ" من هذا، لأن الكلام عن تعدد الخبر لشيء واحد، وههنا المخبر عنه بـ "العالم" غير المخبر عنه بـ "العاقِل".

(1) الأنطاكي: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ج2، ص293.

(2) عيد، محمد: النحو المصفي، ص176.

(3) رؤية بن العجاج: ديوانه، اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد البروسي، دارالآفاق الجديدة، ط1، بيروت، ص189.

(4) ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص99.

والثاني على ضربين، لأن الأخبار المتعددة، إما أن تكون متضادة، أو لا، وليس ما تعدد لفظاً دون معنى من هذا في الحقيقة، نحو: "زيدٌ جائعٌ نائعٌ"، لأنهما بمعنى واحد، والثاني في الحقيقة تأكيد للأول⁽¹⁾.

وإن لم تكن الأخبار متضادة، كقوله تعالى: "♦□→∩♦□" → ∩♦□→∩♦□

∩♦□→∩♦□ → ∩♦□→∩♦□ ∩♦□→∩♦□ ∩♦□→∩♦□ ∩♦□→∩♦□ ∩♦□→∩♦□

∩♦□→∩♦□ ∩♦□→∩♦□ ∩♦□→∩♦□ ∩♦□→∩♦□ ∩♦□→∩♦□ ∩♦□→∩♦□ ∩♦□→∩♦□

"⁽²⁾، ففي كل واحدٍ منها ضمير يرجع إلى المبتدأ، إن كان مشتقاً. وإن كانت متضادة، فهي على ضربين: إما أن يتصف جزء المبتدأ ببعض الأخبار، والجزء الآخر بالخبر الآخر، أو يتصف المجموع بكل واحد منهما، فالأول نحو قولك للأبلق: "هذا أبيضٌ أسودٌ" وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر، لأنه مثل قولك: "هما عالمٌ وجاهلٌ" إلا أن الفرق بينهما أن الضمير في كل واحدٍ من عالم وجاهل، لا يرجع إلى مجموع المبتدأ، بل المعنى: هما رجلٌ عالمٌ، ورجلٌ جاهلٌ.

أما الضمير في كل واحد من أبيض وأسود، فإنه يرجع إلى مجموع المبتدأ بدليل مطابقتهما له إفراداً وتثنية، وجمعاً، كقولك: "هما أبيضان أسودان"، وهم "بيض سود".

أما الثاني، وهو ما اتصف فيه المجموع بكل واحد منهما، نحو: "هذا حلوةٌ حامضٌ"، فلا إشكال فيه، لأن الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ، إذ المعنى: في جميع أجزائه حلوةٌ وفيها كلها حموضة، لأنه امتزج الطعمان في جميع أجزائه، وانكسر أحدهما بالآخر.

كذلك يجوز عطف أحد الخبرين على الآخر، مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحدٍ من الخبرين، تقول: "زيدٌ كريمٌ شجاعٌ"، و"زيدٌ كريمٌ وشجاعٌ"، كما يعطف بعض الأوصاف على بعض، نحو قول الشاعر:

[المتقارب]

(1) الاستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص334.

(2) البروج: آية 14-16.

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَأَبْنِ الْهَمَامِ وَلَيْثِ الْكَتَيْبَةِ فِي الْمُرْدَحَمِ⁽¹⁾

ومثل ذلك ما هو بمنزلته في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ، نحو: "هذا أبيضٌ وأسود"، و"هذا حلوّ وحامضٌ"، وأما إذا لم يرجع ضمير كل واحد منهما إلى مجموع المبتدأ، نحو: "هما عالمٌ وجاهلٌ" فلا بد للواو، لأن المبتدأ مفكوك تقديراً⁽²⁾.

ويجوز أن يوصف الإنسان أو الشيء بأوصاف متعددة، فإذا نعت غير الواحد: إما أن يختلف النعت، أو يتفق، فإن اختلف وجب التفريق بالعطف، نحو: "مررتُ بالزيدين الكريم والبخيل"، وبرجالٍ فقيهِ وكاتبٍ وشاعرٍ"، أما إن اتفق جيء به مثني أو مجموعاً، نحو: "مررتُ برجلين كريمين، ورجالٍ كرماءً".

"وإذا نُعت معمولان لعاملين متحدي المعنى والعمل، أتبعَ النعتُ المنعوتَ: رفعاً ونصباً وجرأً، نحو: "ذهب زيدٌ وانطلق عمرو العاقلان"، وحدثتُ زيداً وكلمتُ عمراً الكريمين" ومررتُ بزيدٍ وجزتُ على عمرو الصالحين"، فإن اختلف معنى العاملين أو عملهما وجب القطع وامتنع الإتياع، فتقول: "جاء زيدٌ وذهب عمرو العاقلين" بالنصب على إضمار فعل أي أعني العاقلين وبالرفع على إضمار مبتدأ أي: هما العاقلان، وتقول: انطلق زيدٌ وكلمتُ عمراً الظرفين أي أعني الظرفين أو الظرفيان" أي هما الظرفيان".

وإذا تكررت النعوت وكان المنعوت لا يتضح إلا بها جميعاً وجب إتياعها كلها، فنقول: "مررتُ بزيدٍ الفقيهِ الشاعرِ الكاتبِ" وإذا كان المنعوت متضحاً بدونها كلها جاز فيها جميعاً الإتياع والقطع، وإن كان معيناً ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين إلا به الإتياع، وجاز فيما يتعين بدون الإتياع والقطع"⁽³⁾.

(1) البيت بلا نسبة في شرح الكافية، ج1، ص235.

(2) الإستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب، ص234-236.

(3) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص119-120.

يتعدد الخبر والمبتدأ واحد، كما يتعدد النعت والمنعوت، وتعدد الخبر قد يكون في اللفظ دون المعنى، نحو: "الرمأن حلوٌ حامضٌ"، فالأخبار ههنا تؤدي معنى واحداً، إذ لا يجوز العطف بينها، وقد يكون التعدد في اللفظ والمعنى والمبتدأ واحد في المعنى، نحو: "الهواء لطيفٍ عليـلٍ منعشٌ" لكن هنا جاز العطف بالواو بين الأخبار، أما إذا كان الخبر واحداً في اللفظ متعدداً في المعنى وجب العطف بين الأخبار المتعددة، نحو: "الفائزان شابٌّ وفتاةٌ"⁽¹⁾.

أما إذا تعددت النعوت وكانت متحدة في المعنى استغني بتثنيتهما وجمعها عن التفريق، نحو: زارني صديقان عزيزان، وزارني أصدقاءٌ أعزاء" أما إن تعددت وكانت مختلفة في المعنى وجب التفريق بينها بالواو، نحو: "زارني صديقان طيبٌ ومعلمٌ، وزارني أصدقاءً طيبٌ ومعلمٌ ومهندسٌ" ومن ذلك قول الشاعر⁽²⁾:

[الوافر]

بكِتْ وَمَا بُّكَارِجُلٍ حَزِينٍ عَلَى رَبْعَيْنِ: مَسْلُوبٍ وَبِالِ⁽³⁾

ومن أهم الأمور التي تربط بين الخبر والصفة في تعدد كل منهما هي أنها إذا تعددت واختلفت أنواعها بين مفرد وجملة وشبهها جاز تقديم المفرد، ويليه شبه الجملة، ثم الجملة، فمثال النعوت المتعددة، قوله تعالى: "وَإِن مِّنْ مَّجْدُونٍ إِلَّا عَدُوٌّ مُّبِينٌ" ⁽⁴⁾، ويجوز العكس كقوله تعالى: "وَإِن مِّنْ مَّجْدُونٍ إِلَّا عَدُوٌّ مُّبِينٌ" ⁽⁵⁾، لكن الأولى تقديم المفرد على شبه الجملة والجملة كذلك في الأخبار فقد تكون متعددة من نوع واحد، أي من المفردات أو الجمل أو أشباه الجمل، وقد تختلف فيكون بعضها

(1) النادري، محمد أسعد: نحو اللغة العربية، ص377.
(2) النادري، محمد أسعد: نحو اللغة العربية، ص377.
(3) البيت بلا نسبة في شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص114. وهو لرجل من باهلة في الكتاب، ج1، ص431.
(4) غافر: آية 28.
(5) الأنعام: آية 92.

مفرداً وجملة وشبه جملة⁽¹⁾. فالأصل في الأخبار إن كانت متعددة أن يتقدم المفرد على شبه الجملة والجملة كقول علي ابن أبي طالب:

[الرجز]
أنا الذي سمّنتي أمي حيدرَه
كليت غابات غليظ القصرَه
أكي لكم بالسيف كيل السندرَه⁽²⁾

علاقة الخبر بالنعته المقطوع

يجوز أن يقطع النعت بالرفع على إضمار مبتدأ، أو بالنصب على إضمار فعل، فنقول:
"قصدتُ إلى محمدٍ الكريمِ، أو الكريمِ"، أي هو الكريمُ أو أمدح الكريمَ.

ولكن يشترط في قطع النعت ألا يكون للتأكيد، لأنه يكون قطعاً للشيء عما هو متصل به معنى، فالمنعوت في مثل ذلك يكون نصاً في معنى النعت، كذلك يشترط فيه أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم، لأنه إن لم يعلمه فالمنعوت محتاج للنعت، إذ لا قطع مع الحاجة⁽³⁾.

لكن يجوز رفع العامل في النعت المقطوع، إذا كان للتخصيص، نحو: "مررتُ بزيدٍ الخياطِ، أو الخياطِ" فإن شئت أظهرت العامل؛ فنقول: هو الخياطُ، أو أعني الخياطُ، والمراد بالعامل هنا الرفع وهو لفظة "هو" والناصب وهو "أعني"⁽⁴⁾.

فجواز قطع النعت على أن يؤتى بجملة واحدة تؤدي معنى جملتين، فيقطع النعت عن جملته ويرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف⁽⁵⁾، فيكون النعت المقطوع خبراً للمبتدأ المحذوف، وهنا تأتي بجملة جديدة هي في الأصل متممة للجملة الأصلية، فعندما نقول: "مررتُ بخالدٍ الشجاعِ" تكون كلمة

(1) عيد، محمد: النحو المصفى، ص178.

(2) علي بن أبي طالب : ديوانه، ط1، تحقيق: يحيى مراد، مؤسسة المختار للنشر، القاهرة، ص80.

(3) الإسترابادي: شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص343.

(4) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص120.

(5) الأفغاني، سعيد: الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدا، ط1، دار الفكر، ص357.

إلى أن وصلتها، نحو: "والمؤمن العائذات الطير تمسحها ركبأن مئة بين الغيل والسعد" (3).

في الدار إلا زيداً، والسادس: أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر، نحو قوله تعالى:

"والمؤمن العائذات الطير تمسحها ركبأن مئة بين الغيل والسعد" (4).

لكن الصفة تختلف عن الخبر في هذا العلاقة حيث لا يجوز أن تتقدم الصفة على

الموصوف إلا حيث سمع، وذلك قليل كقول الشاعر:

[البسيط]

والمؤمن العائذات الطير تمسحها ركبأن مئة بين الغيل والسعد (4)

وفي إعراب مثل هذا وجهان، أحدهما: أن تعرب "العائذات" نعتاً للطير مقدماً، والثاني: أن

تجعل "الطير" مجروراً بالبديل، والعائذات مجروراً بإضافة المؤمن إليه، وتجعل ما بعدها بدلاً منها.

ويجوز تقديم الصفة بإضافاتها إلى الموصوف إذا قدمتها عليه (5)، كقول الشاعر:

[الكامل]

يا قمر إن أباك حي خويلد قد كنت خائفه على الأحماق (6)

أراد الشاعر خويلداً الحي، فقدم الصفة وأضافها إلى الموصوف.

ويغلب إعراب الصفة حالاً من الاسم الذي كان موصوفها عند تقدمه عليها، عند كونها

نكرتين، ويغلب أن يعرب الموصوف بدلاً عند تقديم الصفة عليه مع كونها نكرتين، نحو: "استمعنا

إلى أم كلثوم المطرية، وإلى المطرية أم كلثوم" (7).

(1) يس: آية 41.

(2) السيوطي: همع الهوامع، ج 1، ص 102-103.

(3) محمد: آية 24.

(4) النابغة الذبياني: ديوانه، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر، دار بيروت- بيروت، ص 35، 1963 م.

(5) ابن عصفور، الاشيلي: شرح جمل الزجاج، ج 1، ص 165.

(6) البيت بلا نسبة في شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص 167.

(7) النادري، محمد أسعد: نحو اللغة العربية، ص 576.

لكن الخبر يعرب خبراً سواء تقدم على المبتدأ أو تأخر عنه فإنه يبقى على إعرابه وهو الخبر.

العلاقة بين الخبر والصفة في الحذف والإثبات

المبتدأ والخبر ركنا الجملة الاسمية، وبهما يكتمل معنى جملة يحسن السكون عليها، لكن يجوز حذف كل من المبتدأ والخبر إذا دل عليهما دليل.

فمثال حذف المبتدأ، نحو قوله تعالى: "﴿مَنْ يَشْرِكْ بِاللَّهِ فَهُوَ كَمَا أَنْتَ تَكْفُرُ﴾" (1)، أي هي النار، ومثال حذف الخبر، نحو قوله تعالى: "﴿لَا يَخْشَى الْوَيْلَ مِنَ الْمَنِّ وَالضُّلَمِ﴾" (2)، أي دائم.

"وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر، في قوله تعالى: "﴿لَا يَخْشَى الْوَيْلَ مِنَ الْمَنِّ وَالضُّلَمِ﴾" (3)، ف "سلام" مبتدأ حذف خبره، أي: سلامٌ عليكم، و"قوم" خبر حذف مبتدؤه، مبتدؤه، أي: أنتم قومٌ".

ويجب حذف الخبر في أربع مسائل:

إحداها: قبل جواب لولا، نحو قوله تعالى: "﴿لَوْلَا أَنْتُمْ صَدَقْتُمُونَا لَقَدْ كُنَّا مِنَ الْخَائِبِينَ﴾" (4)، أي: لولا أنتم صدقتمونا عن الهدى.

ثانيها: قبل جواب القسم الصريح، نحو قوله تعالى: "﴿لَقَدْ كُنَّا مِنَ الْخَائِبِينَ﴾" (5)، أي: لعمرك يميني، أو قسمي.

(1) الحج: آية 172.

(2) الرعد: آية 135.

(3) الذاريات: آية 25.

(4) سبأ: آية 32.

(5) الحجر: آية 72.

ثالثها: قبل الحال التي يمتنع كونها خبراً عن المبتدأ، كقولهم: "ضربي زيداً قائماً"، أصله: ضربي زيداً حاصلٌ إذا كان قائماً.

والرابعة: بعد واو المصاحبة الصريحة، كقولهم: "كلُّ رجلٍ وضيعته"، أي كل رجلٍ مع ضيعته مقرونان، والذي دل على الاقتران ما في الواو من معنى المعية⁽¹⁾.

وتكمن العلاقة بين الخبر والصفة في هذا الباب أن كلاً منهما جزء مهم في الجملة، غير أن الخبر عمدة في الجملة وهو ركن أساسي فيها، بينما الصفة فضلة تكمل متبوعها وتوضحه، ومع ذلك فإنه -كما أسلفت في الدراسة التمهيدية - يجوز حذف كل من الخبر والصفة إذا كان في الكلام ما يدل عليهما، فيكون في المبتدأ ما يدل على الخبر المحذوف كما يكون في الموصوف ما يدل على الصفة المحذوفة.

فالصفة كالخبر يجوز حذفها، لكن حذف الصفة قليل، لأنه جيء بها في الأصل لفائدة إزالة الاشتراك والعموم، فحذفها عكس المقصود⁽²⁾.

ومن حذف الصفة نحو قوله تعالى: "﴿قُلْ لِيُحْيِيَنَّ اللَّهُ رِجْسًا﴾" 

﴿قُلْ لِيُحْيِيَنَّ اللَّهُ رِجْسًا﴾ ⁽³⁾. قالتقدير يأخذ كل سفية صالحة غصباً.

ومنه قول الشاعر:

[المتقارب]

وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تُدْرٍاءٍ فلم أعط شيئاً ولم أمتع⁽⁴⁾

والتقدير: فلم أعط شيئاً طائلاً.

نجد هنا أنه يجوز حذف كل من الخبر والصفة مع بقاء دليل عليهما.

(1) ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص122.

(2) السيوطي: همع الهوامع شرح جمع الجوامع، ج2، ص120.

(3) الكهف: آية 179.

(4) البيت للعباس بن مرداس في شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص119. وحاشية الصبيان، ج3، ص71.

الفصل الثاني

العلاقات النحوية بين الخبر والحال

من بين هذه التعريفات استنتج أن هناك علاقة بين الخبر والحال في المعنى، ذلك أن الحال يدل على هيئة، والخبر كذلك يدل على هيئة المبتدأ، ويتمثل ذلك بقول الجامي في "شرح الكافية": "المبتدأ ذات والخبر حال من أحوالها"⁽¹⁾. كذلك نجد سيبويه في "الكتاب" قد سمى الحال خبراً للعلاقة بينهما، ولأن الحال هي في معنى الخبر.

وعند الحديث عن العلاقة بين الحال والخبر في هذا الباب لا بدّ من الإشارة إلى أن الخبر عمدة لا يستغنى عنه في الجملة، وإن استغني عنها فيكون ذلك على غير الأصل، بخلاف الحال التي تعد فضلة تابعة يمكن الاستغناء عنها، وإن عرض للفضلة امتناع الاستغناء عنها فإنها لا تخرج عن كونها فضلة.

ومما يربط بين الخبر والحال هو دخول الباء الزائدة على كليهما. وأما زيادتها في خبر المبتدأ⁽²⁾، نحو قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا" ⁽³⁾، فالتقدير: جزاء سيئة مثلها.

وتدخل الباء الزائدة على الحال، كقول رجل من فصحاء طيء:

[البسيط]

كَانَ دُعِيْتُ إِلَى بَأْسَاءِ دَاهِمَةٍ فَمَا انْبَعَثْتُ بِمَزُودٍ وَلَا وَكَلٍ⁽⁴⁾

أي: فما انبعثتُ مزووداً.

ومنه قول الشاعر:

[الوافر]

فَمَا رَجَعْتُ بِخَائِبَةٍ رِكَابٍ حَكِيمٌ بَنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا⁽¹⁾

(1) الجامي: شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص279.

(2) ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص138.

(3) سورة يونس: آية 27.

(4) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل، ج2، ص240.

أي: فما رجعت خائبة.

العلاقة بين الخبر والحال في التعريف والتنكير

الأصل في الخبر أن يكون نكرة، وقد يأتي معرفة لغرض بلاغي كالتأكيد والحصر، مثل: "زيد هو الشاعر"، أو في جواب من سأل: "من أخوك؟"⁽²⁾. كذلك الأصل في الحال أن تكون نكرة، لا معرفة. وهذا شيء طبيعي، لأن وظيفة الحال أن تبين الوصف الذي تلبس الشخص أثناء وقوع الحدث، ومجرد ذكر الوصف يؤدي إلى الغاية المرجوة، ومع ذلك فقد جاءت الحال معرفة في عبارات مخصوصة تأولها النحاة على معنى التنكير، وهي: "رجع المسافر عوده على بدئه، وجاء زيد وحده، وكلمته فاه إلى فيّ، وجاؤوا الجماء الغفير... وغيرها من العبارات. فتأويل ذلك: عائداً، منفرداً، مشافهاً، جميعاً"⁽³⁾.

الأوصاف المشتركة بين المبتدأ وصاحب الحال من وجهة نظر النحاة

تتشابه الحال بالخبر في أن علاقتها بصاحبها هي كعلاقة الخبر بالمبتدأ. فكما هو معلوم أن الأصل في المبتدأ التعريف والخبر التنكير، كذلك الأصل في الحال التنكير وفي صاحبها التعريف، والأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، كما هو الأصل في الحال التي يجب أن تتأخر عن صاحبها، غير أنه يجوز في كليهما التقديم، وهذا ما سوف أدرسه لاحقاً.

أصل المبتدأ التقديم، لأنه محكوم عليه، ولا بدّ من وجوده قبل الحكم فُقصد في اللفظ أيضاً أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه⁽⁴⁾. والخبر هو الحكم، فقد يكون الخبر المفرد عين المبتدأ في المعنى، نحو "زيد منطلق"، أو منزلاً منزله نحو قوله تعالى: "﴿...﴾"

(1) البيت لقحيف العقيلي في كتاب العصر الأموي، ل يوسف عطا الطريفي، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع.

(2) الأنطاكي: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ج1، ص364.

(3) المصدر السابق، ج2، ص162.

(4) الإسترابادي: شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص201.

نظقي الله حسبي".⁽¹⁾ وتأتي الجملة الواقعة خبراً نفس المبتدأ في المعنى، نحو:

ويشترط في المبتدأ أن يكون معرفة والخبر نكرة، ذلك لأن الغرض من الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيلة منزلتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه، فإن أفاد جاز⁽²⁾. وقد ابتدؤوا بالنكرة في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة، وتلك المواضع هي النكرة الموصوفة، نحو قوله تعالى: "تحت رأسي سرح، ولي مال"⁽³⁾. والنكرة إذا اعتمدت على استفهام أو نفي لأن الكلام صار غير موجب فتضمنت النكرة معنى العموم فأفادت فجاز الابتداء بها، وذلك نحو قولك: "أرجلٌ عندك أم امرأة"، وما أحدٌ خير منك"، ويجوز الابتداء بالنكرة إذا كان الخبر عن النكرة ظرفاً أو جاراً ومجروراً وتقدم عليها، نحو: "تحت رأسي سرح، ولي مال"⁽⁴⁾.

ولما كانت الحال خبراً في المعنى وصاحبها مخبراً عنه أشبه المبتدأ⁽⁵⁾، فالأصل في صاحبها التعريف لأنه محكوم عليه بالحال، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالباً، فلم يجز مجيء الحال من النكرة غالباً إلا بمسوغ من مسوغات الابتداء بها كي يقربه من المعرفة، كأن تتقدم عليه الحال، نحو قول الشاعر:

[مجزوء الوافر]

لَمِيَّةٌ مُوحِشَةٌ طَاطِلٌ يَأْبُوهُ كَأَنَّه خَائِلٌ⁽⁶⁾

(1) سورة الأحزاب: آية 6.

(2) السيوطي: الأشباه والنظائر، ج 3، ص 95.

(3) سورة البقرة: آية 221.

(4) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 86.

(5) السيوطي: همع الهوامع شرح جمع الجوامع، ج 1، ص 240.

(6) نسبه الأزهرى في شرح التصريح، 1/375. لكثير عزة.

فموحشاً حال من طلل ومسوخ مجيء الحال من النكرة تقديم الحال على صاحبها، أو أن

يكون صاحب الحال مخصصاً بالوصف، نحو قول الشاعر:

[البيسط]

نَجَيْتَ يَا رَبُّ نُوحاً وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلِكَ مَآخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُوناً (1)

فمشحوناً حال من الفلك، وهو نكرة والذي جوز مجيء الحال منها كونها مخصوصة

بالوصف.

أو يكون صاحبها مخصوصاً بإضافته، نحو قوله تعالى: "مَنْ يَمَسُّهُمْ

سَمٌّ مِنْ رَبِّكَ يُصِيبُ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَكُن لِرَبِّكَ حِجَابٌ أَلَمْ يَكُن لِرَبِّكَ سَمْعُ سَطَوَاتٍ لِيُنْزِلَ الْهَلْوَاعَ وَالسُّوسَةَ وَمِثْلَ ذَلِكَ مِنَ الْعُلْفَةِ إِنَّ رَبَّكَ كَانَ بَصِيراً"

أو مسبوقةً بنفي، نحو قوله تعالى: "لَا يَمَسُّهُمْ فِي يَوْمٍ إِذْ قُمُوا عَلَى الصُّلُوبِ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْفٰسِقِينَ" (2)، فسواء حال من أربعة لاختصاصها بالإضافة إلى أيام.

أو مسبوقةً بنفي، نحو قوله تعالى: "لَا يَمَسُّهُمْ فِي يَوْمٍ إِذْ قُمُوا عَلَى الصُّلُوبِ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْفٰسِقِينَ" (3)، فجملة

"ولها كتاب معلوم" حال من قرية لكونها مسبقة بنفي، وقد يكون مسبوقةً باستفهام، كقول الشاعر:

[البيسط]

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُنْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمْلَأَ (4)

فباقياً حال من عيش، لكونه مسبوقةً بالاستفهام (5).

(1) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك، 84/2، وشرح الأشموني، 274/1، وشرح التصريح 376/1.

(2) سورة فصلت: آية 10.

(3) سورة الحجر: آية 4.

(4) نسبه الأزهري في شرح التصريح 377/1، لرجل من طيء، وبلا نسبة في أوضح المسالك، 87/2. وشرح ابن عقيل، 292/1.

(5) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ص 375-378.

ففي هذا الموضوع صلة وثيقة بين الخبر والحال، لأن كلا منهما وصف لما هو له، أو حكم عليه، ومن أجل ذلك، اشترط في المبتدأ أن يكون معرفة، والخبر نكرة، والأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، والحال نكرة، ولا يقع المبتدأ أو صاحب الحال نكرة إلا بمسوغ من مسوغات الابتداء -التي سبقت الإشارة إليها-.

العلاقة بين الخبر والحال في العامل النحوي

ذهب سيوييه والجمهور إلى أن رافع الخبر هو المبتدأ، لأنه مبني عليه فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء. وذهب الكوفيون إلى أنهما ترافعا، فالمبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ، لأن كلا منهما طالب للآخر، ومحتاج إليه، وبه صار عمدة⁽¹⁾.

والعامل في الحال، هو الفعل أو شبهه، أو معناه، ويعني "شبه الفعل" ما يعمل عمل الفعل، وهو من تركيبه، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر. ويعني "معنى الفعل" ما يستتبط منه معنى الفعل، كالظرف والجارّ والمجرور، وحرف التثنية⁽²⁾، نحو: "ها أنا زيدٌ قائماً".

فإذا كان العامل في الحال غير الفعل لم تكن الحال إلا بعده، وذلك قولك: "زيدٌ في الدار قائماً"، ولا يصلح: "قائماً في الدار زيدٌ، ولا زيدٌ قائماً في الدار، ولا قائماً زيدٌ في الدار". ولما أخرجت العامل، ولم يكن فعلاً، لم يتصرف تصرف الفعل، فينصب ما قبله، وهذا إذا جعلت "في الدار" خبراً فقلت: "زيدٌ في الدار، وفي الدار زيدٌ" فاستغنى زيدٌ بخبره، قلت: قائماً ونحوه، لتدل على أية حال استقر. فإن جعلت "قائماً" هو الخبر رفعت، وكان قولك "في الدار" فضلة مستغنى عنها، لأنك إنما قلت: زيدٌ قائم، فاستغنى زيدٌ بخبره، ثم خبرت أين محل قيامه؟، فقلت في الدار، ونحوه⁽³⁾.

من خلال هذا التعريف بالعامل في الخبر والحال أرى بأن العامل في كليهما هو عامل لفظي، فالمبتدأ الذي يرفع الخبر عامل لفظي، كذلك الفعل وشبهه مما يعمل في الحال هو أيضاً عامل لفظي، أضف إلى ذلك أن الأصل في الخبر أن يتأخر عن عامله، ولكن يجوز له التقديم على العامل وكذلك الحال فيجوز أن تتقدم الحال على عاملها وتتأخر إذا كان العامل متصرفاً.

العلاقة بين الخبر والحال في أقسام كل منهما

(1) السيوطي: المطالع السعيدة، تحقيق طاهر سليمان حموده، دار الجامعة للطباعة والنشر، الاسكندرية. ص176.

(2) الاسترأبادي: شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص53-54.

(3) المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ج4، ص300.

فالأصل في الخبر والصفة والحال الإفراد، فالخبر المفرد على ضربين، خالٍ من الضمير الذي يربطه بالمبتدأ، وذلك إذا كان اسماً محضاً غير مشتق، ومتضمناً للضمير، وهو الذي يكون اسماً مشتقاً، وذلك نحو قولك: زيدٌ غلامُك، وعمروٌ منطلق⁽¹⁾.

والخبر الجامد إما أن يكون مؤولاً بالمشتق أو لا، والمراد بالجامد ما ليس صفةً تتضمن معنى الفعل وحروفه، نحو: أب، ورجل، وزيد، وأسد، وثعلب، وتقييد الجامد بعدم تأويله بالمشتق لإخراج ما يقبل التأويل بالمشتق منه، وذلك في الأسماء الجامدة التي عرف مسماتها بمعنى ملازم لها، نحو: "أسد" في الدلالة على الشجاعة و"ثعلب" في الدلالة على الحيلة والدهاء، ونحو: ذو مالٍ، أي صاحب مال، والمنسوب كما في مصريّ، إن هو بمعنى: المنسوب إلى مصر، وذهب النحاة إلى أن الخبر الجامد غير المؤول بالمشتق لا يحتمل ضميراً لربطه بالمبتدأ، أما إن أول بالمشتق فيحتمل ضمير المبتدأ⁽²⁾.

وتأتي الحال مفردة، أي لا جملة ولا شبه جملة، نحو: "جاء زيدٌ راكباً"، والحال المفردة قد تكون مشتقة وهو الأصل فيها، وقد تكون جامدة مؤولة بمشتق وذلك إذا دلت على تشبيهه، نحو: "كر علي أسداً"، أي مشبهاً أسداً. أو دلت على مفاعلة، نحو: "بعته يداً بيد"، أي مناجزة، أو دلت على سعر، نحو: "بعته البضاعة مدّاً بدرهم" أي مسعراً، أو دلت على ترتيب، نحو: "دخل القوم رجلاً رجلاً" أي مرتبين، أو تكون مصدرًا، نحو: "ظهر الثائرُ فجأةً" أي مفاجئاً⁽³⁾.

إذن فالأصل في الخبر والحال هو الإفراد، والمفرد لا بد من أن يكون وصفاً مشتقاً كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، لكن جاز وقوع الخبر والحال إسماً جامداً، والجامد في كليهما قد يكون مؤولاً بالمشتق أو لا.

(1) الزمخشري: المفصل في علم العربية، ص 47.

(2) أبو المكارم، علي: الجملة الاسمية، ط 1، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ص 42.

(3) مغالسة، محمود حسني: النحو الشافي، ص 330.

والقسم الثاني من أقسام الخبر والحال هو شبه الجملة، وشبه الجملة هذه لا تخلو من أن تكون ظرفية أو من الجار الأصلي ومجروره.

"ويقع الخبر ظرفاً منصوباً، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنَسَبِهِمْ حَائِذُونَ﴾" (1)، وجاراً ومجروراً، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنَسَبِهِمْ حَائِذُونَ﴾" (2). وهما حينئذٍ متعلقان بمحذوف وجوباً تقديره: "مستقر" أو "استقر" والأول اختيار جمهور البصريين، وحثهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً. والثاني اختيار الأخفش، والفارسي، والزمخشري، وحثهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلاً (3).

والظرف يقسم إلى زمني ومكاني، فإذا كان الظرف مكانياً صحَّ الإخبار به عن اسم العين والمعنى، نحو: "زيدٌ أمامك"، والخير أمامك"، أما إذا كان زمانياً صحَّ الإخبار به عن اسم المعنى دون العين، تقول: "الصوم اليوم"، ولا يجوز: "زيدٌ اليوم"، وإن وجد في كلامهم ما ظاهره ذلك وجب تأويله، كقولهم: "الليلة الهلال"، فهذا على حذف مضاف، والتقدير: "الليلة طلوع الهلال" (4).

وتقع الحال أيضاً ظرفاً، نحو: "رأيت الهلال بين السحاب"، وجاراً ومجروراً، نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنَسَبِهِمْ حَائِذُونَ﴾" (5)، أي متزیناً، والظرف والجار والمجرور يتعلقان بمحذوف وجوباً تقديره "مستقر"، أو "استقر"، والمتعلق المحذوف في الحقيقة هو الحال (6).

(1) سورة الأنفال: آية 42.

(2) سورة الفاتحة: آية 2.

(3) ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 116.

(4) المرجع السابق، ص 116.

(5) سورة القصص: آية 79.

(6) الصابوني، عبد الوهاب: اللباب في النحو، دار الشروق، بيروت، لبنان، ص 249.

فإذا ذكر مع المبتدأ اسم وظرف أو مجرور وكلاهما صالح للخبرية بأن يحسن السكوت عليه جاز جعل كل منهما حالاً والآخر خبراً بلا خلاف، لكن إن تقدم الظرف أو المجرور على الاسم اختير عند سيبويه والكوفيين حالية الاسم وخبرية الظرف، نحو: "فيها زيدٌ قائماً"؛ لأنه من حيث تقديمه الأولى به أن يكون عمدة لا فضلة، وإن لم يتقدم اختير عندهم خبرية الاسم، نحو: "زيدٌ في الدار قائمٌ"⁽¹⁾.

فمجيء الخبر والحال شبه جملة دليل على العلاقة بينهما. والخبر والحال إذا وقعا شبه جملة إنما يتعلقان بمحذوف وجوباً، وتقديره إما أن يكون اسماً، نحو "مستقر" أو فعلاً، نحو: "استقر"، وعامل الظرف أو الجار والمجرور إذا وقعا خبراً أو حالاً لا بد من أن يكون محذوفاً وجوباً.

والقسم الثالث من أنواع الخبر والحال هو الجملة بنوعيتها: الاسمية، والفعلية. والخبر الجملة ما كان جملة فعلية، نحو: "الخلقُ الحسنُ يعلي قدر صاحبه"، أو جملة اسمية، نحو: "العامل خلقُهُ حسنٌ".

ويشترط في الجملة الواقعة خبراً أن تكون مرتبطة بالمبتدأ، وإلا لم تحصل الفائدة بالإخبار بها عنه، فلو قلت: "زيدٌ قام عمرو" لم يكن كلاماً.

والارتباط بأحد أمرين: الأول أن تكون الجملة مشتملة على معنى المبتدأ إما لأن يكون فيها ضميره مذكوراً، نحو: "زيدٌ قام أبوه"، أو مقدراً، نحو: "السمنُ منوانٍ بدرهم"، وإما لأن فيها مشاراً به إليه ظاهراً هو المبتدأ كما في قوله تعالى: "﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾" (2)، أو متضمناً للمبتدأ كما في قوله تعالى: "﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾" (2).

(1) السيوطي: همع الهوامع شرح جمع الجوامع، ج 1، ص 243.

(2) سورة الأعراف: آية 26.

وَالثَّانِي: "أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ نَفْسَ الْمَبْتَدَأِ فِي الْمَعْنَى، كَقَوْلِكَ: "نَطَقِي اللَّهُ حَسْبِي" فَنَطَقِي مَبْتَدَأً
وَاللَّهُ مَبْتَدَأُ ثَانٍ، حَسْبِي خَبْرُهُ، وَالْجُمْلَةُ خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ وَالرَّابِطُ لَهَا بِهِ هُوَ كَوْنُ مَفْهُومِهَا هُوَ الْمُرَادُ
بِالْمَبْتَدَأِ"⁽³⁾، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: "لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ مَلَكُوتُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَدِيرٌ"⁽⁴⁾.

وتأتي الحال جملة، سواءً أكانت فعلية، نحو: "جاء سعيدٌ يركض"، أو اسمية، نحو: "ذهب خالدٌ دمعُهُ متحدرٌ" فالأصل في الحال والخبر والصفة الإفراد، وتقع الجملة موقع الحال، كما تقع موقع الخبر والصفة، ولا بد لها من رابط، وهو في الحالية: إما ضمير، نحو: "جاء زيدٌ يده على رأسه"، أو واو، وتسمى واو الحال، واو الابتداء، نحو: "جاء زيدٌ وعمرو قائمٌ"، أو الضمير والواو معاً، نحو: "جاء زيدٌ وهو ناوٍ رحلةً"⁽⁵⁾.

وإذا صدرت الجملة الحالية بمضارع مثبت لم يجز أن تقترن بالواو، بل لا ترتبط إلا بالضمير، نحو: "جاء زيدٌ يضحك"، ولا يجوز دخول الواو، فلا تقول: "جاء زيدٌ ويضحك"⁽⁶⁾.

كذلك يشترط في جملة الحال أن تكون خبرية، فلأن مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال، فمعنى قولك: "جاءني زيدٌ راكبًا" أي المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت الركوب الذي هو مضمون الحال، ولكن في الجملة الطلبية

(1) سورة الأعراف: آية 170.

(2) سورة الحاقة: آية 1-2.

(3) ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك، ص 42.

(4) سورة الإخلاص: آية 1.

(5) النجار، محمد عبد العزيز: التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، ج 1، ص 487-488.

(6) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج 1، ص 301.

لسنا على يقين من حصول مضمونها، فكيف نخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون؟⁽¹⁾.

إن فالجملة اسمية كانت أم فعلية يصح أن تقع في موقع الخبر والحال، لكن بعض العلماء أجازوا في وقوع الجملة الإنشائية خبراً. بينما أجمع العلماء على منع جواز الجملة الإنشائية حالاً.

ولا بد للجملة الواقعة خبراً أو حالاً من رابط، فقد يكون الرابط في الحالية الواو أو الضمير، أو هما معاً. أما جملة الخبر فإنه اكتفي فيها بالضمير؛ لأن الحال فضلة تأتي بعد تمام الكلام، فصدت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط وهو الواو حتى لا تبقى الجملة على الاستقلال، أما جملة الخبر فإنها لا تجيء بالواو؛ لأن بالخبر يتم الكلام، بل تكتفي الجملة بالضمير رابطاً لها⁽²⁾.

الحال التي تسد مسد الخبر

يحذف الخبر وجوباً وذلك إذا كان المبتدأ مصدرًا وقع بعده حال سدت -من حيث المعنى- مسدّ الخبر، وأغنت عنه، ولكنها لا تصلح لإعرابها خبراً، نحو: "إكرامي الطالب متفوقاً" فإن المبتدأ هنا مصدر وهو "إكرام" وقع بعده حال "متفوقاً" ولا يصح أن تكون هذه الحال خبراً عن المبتدأ، إذ لا يقال: "إكرامي متفوقاً" وإن كان معنى الحال في الجملة يشير إلى دلالة الخبر، والتقدير: "إكرامي الطالب إذا كان متفوقاً"⁽³⁾.

أما إذا كانت الحال تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ، نحو: "زيد قائماً" "زيداً مبتدأ والخبر محذوف والتقدير: "زيد ثبت قائماً" وهذه الحال تصلح أن تكون خبراً، فنقول: "زيد قائم" فلا يكون

(1) الإسترابادي: شرح كافية ابن الحاجب، ج2، ص77.

(2) المصدر السابق، ص77.

(3) أبو المكارم، علي: الجملة الاسمية، ص65.

كما يمكن أن يكون التعدد في اللفظ دون المعنى؛ كقولك: "الرمانُ حلوٌ حامضٌ" لأنهما بمعنى خبر واحد، ومحور التفرقة بينهما أن المبتدأ إذا كان مشتملاً على الخبرين معاً كان التعدد في اللفظ والمعنى، أما إذا كان مشتملاً على طرف من كل منهما كان التعدد في اللفظ فحسب، "قالزم" يجمع بين الطعمين معاً في آيٍ واحد⁽¹⁾. وكونهما في معنى خبر واحد يمتنع العطف للثاني على الأول لأن العطف يقتضي المغايرة فلا يقال: "الرمانُ حلوٌ وحامضٌ"، ويمتنع أيضاً توسط المبتدأ بينهما، وأن يتقدما على المبتدأ، فلا يقال: "حلوُ الرمانِ حامضٌ، ولا حلوُ حامضُ الرمانِ" وليس الثاني بدلاً؛ لأنه ليس المراد أحدهما، بل كلاهما معاً⁽²⁾.

وإذا توالى مبتدآت أُخبر عن آخرها مجعولاً هو وخبره خبر متلوه والمتلو مع ما بعده خبر متلوه إلى أن يخبر بتاليه مع ما بعده ويضاف غير الأول إلى ضمير متلوه، ومثال ذلك: "زيدٌ عمه خاله أخوه أبوه قائمٌ"⁽³⁾.

ويفرق النحويون بين الخبر المتعدد للمبتدأ الواحد، وبين تعدد الخبر لتعدد المبتدأ، أي لاشتغال المبتدأ على عناصر أو أجزاء أو أفراد يصلح كل منهم للوصف بخبر من الأخبار، وفي هذه الحالة يجب استخدام أداة العطف مع الأخبار المتعددة⁽⁴⁾، نحو قول الشاعر:

[المقارب]

يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأَخْرَى لِإِعْدَائِهَا غَائِظَةٌ⁽⁵⁾

فإن (يداك) وإن كان متحد اللفظ فإنه مثلى المدلول، ولذلك عطف بالواو الخبر الثاني على

الأول.

(1) أبو المكارم، علي: الجملة الاسمية، ص66.

(2) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص182.

(3) السليلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى: شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ط1، ج1، المكتبة الفيصلية، تحقيق عبد الله البركاتي، ص299.

(4) أبو المكارم، علي: الجملة الاسمية، ص66.

(5) طرفة بن العبد: ديوانه، 1975، ص175. شرح الأعلام الشنتمري، تحقيق دربه الخطيب، دار الكتب.

ويرى النحويون أن الأصل في الجملة الاسمية تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك حتى يتسنى تعقل المحكوم عليه وتحصيل صورته في الذهن قبل الحكم، بيد أنه قد تجد بعض الأسباب التي تجعل هذا الأصل واجب الالتزام لا يصح العدول عنه، كما قد توجد أسباب توجب عكس ذلك وتفرض ذكر المحكوم به - أي الخبر قبل المحكوم عليه أي المبتدأ⁽¹⁾.

تقدم الإعلام بأن المبتدأ عامل في الخبر، وإذا كان عاملاً فحقه أن يتقدم كما تتقدم سائر العوامل على معمولاتها، ولاسيما عامل لا يتصرف، ومقتضى ذلك التزام تأخير الخبر، لكن أجاز تقديمه لشبهه بالفعل في كونه مسنداً، ولشبهه المبتدأ بالفاعل في كونه مسنداً إليه. إلا أن جواز تقديمه مشروط بالسلامة من اللبس. فلو كان المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين وجب تقديم المبتدأ؛ لأنه لا يتميز الخبر إلا بذلك، فإن كان له قرينة معنوية يحصل بها التمييز لم يجب تقديم المبتدأ، وذلك نحو قول الشاعر:

[البسيط]

قَبِيلَةُ الْأُمِّ الْأَحْيَاءِ أَكْرَمُهَا وَأَعْدَرُ النَّاسِ بِالْجِيرَانِ وَفِيهَا (2)

(فألام الأحياء) خبر مقدم، و(أكرمها) مبتدأ مؤخر، مع التساوي في التعريف لأن المعنى إنما يصح بذلك، ومنه قول الشاعر أيضاً:

[الطويل]

بُنُونًا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَائِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءَ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ (3)

(فبنونا) خبر مقدم، و(بنو أبنائنا) مبتدأ مؤخر؛ لأن مراد القائل الإعلام بأن بني أبنائهم كبنيتهم، فالمؤخر مشبه والمقدم مشبه به، لا يستقيم المعنى إلا بهذا التأويل، والأصل تقديم المشبه وتأخير المشبه به⁽¹⁾.

(1) أبو المكارم، علي: الجملة الاسمية، ص52.

(2) حسان بن ثابت: ديوانه، ص256. تحقيق سيد حنفي حسين، دار المعارف.

(3) الفرزدق: ديوانه، جمعه عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي ط1، ص217.

لَبَّيْتُ تَخْفِقُ الْأَرْوَاحُ فِيهِه أَلْبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرِ مَنِيْفِ (1)

ومما يمنع تقديم الخبر كون المبتدأ ضمير الشأن، كقولك: "هو زيدٌ منطلق"؛ لأنه لو قدم خبره عليه، فقيل: "زيد منطلق هو" لم يعلم كونه ضمير الشأن، ولتوهم كونه مؤكداً للضمير المستكن في الخبر، وإذا كان المبتدأ بعض أسماء الاستفهام أو الشرط لم يجز تقديم الخبر عليه، نحو: "أيُّهم أفضل" و"مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ" (2).

إذن فالأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف (3).

علمنا أن الأصل في الخبر أن يتأخر عن عامله، وهو المبتدأ، لكن ثمة حالات يجب أن يتقدم فيها الخبر على المبتدأ، أحدها: أن يكون المبتدأ نكرة لا يسوغ الابتداء بها إلا تقدم الخبر، والخبر ظرف أو جار ومجرور أو جملة، نحو: "عندي سيارةٌ، وفي القفص عصفورٌ، ونَفَعَكَ نَصْحُهُ صديقٌ".

والثانية: أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على جزء من الخبر، نحو: "في السيارة صاحبها". وإنما امتنع تأخير الخبر هنا، فلا يقال: "صاحبها في السيارة" لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، ومنه قول الشاعر:

[الطويل]

أَهَابُكَ إِجْلَالاً وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَيَّ، وَلَكِنْ مِْلَاءُ عَيْنٍ حَبِيبٌ هَا (4)

والثالثة: أن يكون المبتدأ محصوراً بإلا أو وإنما، نحو: "ما في الوحدة إلا القوة، وإنما في الوحدة القوة". والرابعة: أن يقترن المبتدأ بفاء الجزاء، نحو: "أما أمامي فالبحر". والخامسة: أن يكون الخبر

(1) البيت لميسون بنت بحدل في معجم النساء الشاعرات في الجاهلية والإسلام ل عبد مهنا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص246.

(2) ابن مالك: شرح التسهيل، ج1، ص285-287.

(3) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج1، ص100.

(4) قيس بن الملوح، مجنون ليلي، ديوانه، ط3، شرح يوسف فرحات، دار الكتاب العربي، 1997، ص35.

واجب التصدير، أو مضافاً إلى ما هو واجب التصدير، نحو: أين المفتاح؟ وابن مَنْ الفائز؟" والسادسة: أن يكون الخبر دالاً على ما يفهم بالتقديم، ولا يفهم بالتأخير، نحو: "للهِ دُرُكٌ!" فلو أخر لم يفهم منه معنى التعجب.

والسابعة: أن يجيء الخبر مقدماً في مثل من أمثال العرب⁽¹⁾، نحو: "في كلِّ أرضٍ سعدٌ بن زيد"⁽²⁾؛ لأن الأمثال المسموعة عن العرب لا يجوز إحداث أي تغيير فيها.

ولشبهه الحال بالخبر فإن لها مع عاملها ثلاث حالات، وهي: التأخير عن عاملها وهو الأصل، وجواز تقدمها وتأخرها عنه، وتقدمها على عاملها وجوباً.

فذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، نحو: "راكباً جاء زيدٌ". فإذا كان العامل متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً، لذا يجوز تقديم معموله عليه، كقولهم: "عمرًا ضرب زيدٌ"، فالذي يدل عليه أن الحال تشبه بالمفعول به، كما يجوز تقديم المفعول على الفعل، فكذاك يجوز تقديم الحال عليه⁽³⁾. وتصرف العامل يكون بتنقله في الأزمنة الثلاثة، أي يكون ماضياً ومستقبلاً وحالاً، فالماضي، نحو: "جاء زيدٌ راكباً" والمستقبل، نحو: "قم مسرعاً"، والحال، نحو: "يقوم زيدٌ مسرعاً الآن". أو صفة تشبه الفعل المتصرف في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علاماته الفرعية، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة⁽⁴⁾، نحو: زيدٌ منطلق مسرعاً". ويجب أن تتأخر الحال عن عاملها، إذا لم يكن العامل فيها غير متصرف⁽⁵⁾، نحو قول الشاعر:

[الكامل]

(1) النادري، محمد أسعد: نحو اللغة العربية، ص 373-374.

(2) الميداني: مجمع الأمثال، 2/99.

(3) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 251.

(4) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 381.

(5) ابن جني: اللمع في العربية، ص 164.

هذا ابن عمِّي في دِمَشْقَ خَلِيفَةً لَوْ شِئْتُ سَأَقْكُم إِلَيَّ قَطِيئًا (1)

فتنصب "خليفة" على الحال بما في هذا من معنى الفعل، لأن "ها" للتنبية، و"ذا" للإشارة. فكأنك قلت أشير إليه خليفة.

كذلك لا يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان صلة "أل"، نحو: "الجائي مسرعاً زيداً"، أو لحرف مصدري، نحو: "يعجبني أن يقوم زيداً مسرعاً"، أو مصدرًا، نحو: "يعجبني كون الفرس مُسرَّجًا"، أو أفعل تفضيل، نحو: "زيدٌ أكفاهم ناصرًا"، أو متصلًا بلام الابتداء، أو لام القسم، نحو: "لأصبر مُحْتَسِبًا"، و"الله لأقومنَّ طائعاً" (2).

ويجب أن تتقدم الحال على عاملها في ثلاثة مواضع: أحدها: أن تكون الحال اسماً من أسماء الصدارة، نحو: "كيف رأيت زيداً؟".

والثانية: أن يكون عاملها اسم تفضيل عاملاً في حالين، فيجب تقدم إحدى الحالين، وهي حال المفضل، نحو: "زيدٌ ماشياً أسرع من خالدٍ راكباً". والثالثة: أن يكون عاملها هو معنى التشبيه، وأن يكون عاملاً في حالين، يراد تشبيهه صاحب أولاهما بصاحب أخراهما، فعند ذلك يجب تقديم حال المشبه على العامل (3)، نحو: "زيدٌ راكباً كخالدٍ ماشياً"، ومنه قول الشاعر:

[المنقارب]

تُعِيرُنَا أَنْنَا عَالِيَةً وَنَحْنُ صَعَالِيكَ أَنْتُمْ مُلُوكَا (4)

أراد ونحن في حال تصعلكننا مثلكم في حال ملككم، فحذف مثل وأقام المضاف إليه مقامه مضمناً معناه بما فيه من معنى التشبيه.

(1) الحاوي، إيليا: شرح ديوان جرير، ط2، الشركة العالمية للكتاب، ص685.

(2) السيوطي: المطالع السعيدة، ص355.

(3) الأنطاكي، محمد: المحيط في أصوات العربية، ونحوها وصرفها، ج2، ص77.

(4) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل، 60/2.

فالحال تشبه الخبر في أن لها في ترتيبها مع عاملها ثلاث حالات وهي: التأخر عن العامل وهو الأصل الغالب في الحال والخبر، وجواز التقديم والتأخير إن أمن اللبس، وإذا كان العامل متصرفاً، ويجب تقديم كل من الخبر والحال على عامليهما في حالات خاصة تمت الإشارة إليها في الدراسة التمهيدية.

العلاقة بين الخبر والحال في الإثبات والحذف

هناك علاقة وثيقة بين الخبر والحال في الإثبات والحذف، فالأصل في الخبر والحال ألا يحذف، ذلك لأن كل واحد منهما جيء به لفائدة مهمة، فالخبر هو الطرف الثاني للإسناد في الجملة الاسمية، وهو عمدة كالمبتدأ، وفائدة الخبر هي تحقيق الحكم الذي يقتضيه المبتدأ. فالأصل في الخبر ألا يحذف، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق به، ومن ثم جاز حذف ما دلت عليه القرينة وأشارت إليه.

كذلك الأمر في الحال، فالأصل فيها ألا تحذف، ذلك لأنه جيء بها في الكلام لتحقيق الفائدة التي يقتضيتها وهي إما تكون لبيان هيئة صاحبها أو تأكيده أو تأكيد عاملها أو تأكيد مضمون جملة قبلها. لكن كون الحال فضلة جاز ذكرها وحذفها، وإن حذفت فإنما تحذف لقرينة.

أما عن حذف الخبر جوازاً فيكثر إذا دلّ عليه دليل، ومن ذلك، إذا وقع في جواب استفهام، نحو: "زيدٌ"، جواباً لسؤال: من قادم؟، والتقدير: زيد قادمٌ. ويحذف أيضاً بعد إذا الفجائية إذا جعلت حرفاً، نحو: "خرجت فإذا السبع"، والتقدير: "فإذا السبع حاضرٌ"، كذلك يحذف الخبر جوازاً إذا اقتضاه السياق⁽¹⁾، نحو قوله تعالى: "﴿فَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّبَارَكًا فَسَاءَ لِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾" (2)، أي: وظلها دائمٌ.

(1) أبو المكارم، علي: الجملة الاسمية، ص 61.

(2) سورة الرعد: آية 35.

﴿قَالَ لَوْ كُنْتُ عَلِيمًا لَأْتِيَنَّكَ أَلْفَ بَابٍ﴾

﴿قَالَ لَوْ كُنْتُ عَلِيمًا لَأْتِيَنَّكَ أَلْفَ بَابٍ﴾ (1)، والتقدير: واللاتي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر. فحذف المبتدأ والخبر لدلالة ما قبلهما عليهما.

أما الحال فالأصل فيها أن يجوز ذكرها وحذفها، لأنها فضلة، وإن حذفت فإنما تحذف لقرينة، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت الحال قولاً أغنى عنه ذكر المقول، كقوله تعالى: ﴿قَالَ لَوْ كُنْتُ عَلِيمًا لَأْتِيَنَّكَ أَلْفَ بَابٍ﴾ (2)، والتقدير: يدخلون قائلين: سلامٌ عليكم.

غير أن ثمة مواضع يجب فيها ذكر الحال، ويمتنع حذفها، وهي أربعة:

- أحدها: ألا يتم المعنى إلا بها، كقوله تعالى: ﴿قَالَ لَوْ كُنْتُ عَلِيمًا لَأْتِيَنَّكَ أَلْفَ بَابٍ﴾ (3)، وممن الحال التي لا يتم المعنى إلا بها تلك التي تسد مسد الخبر، نحو: "مكافأتي الابن متفوقاً".
- الثاني: أن تكون محصورة، نحو: ما هجرت الوطن إلا مكرهاً.
- الثالث: أن تكون نائبة عن عاملها المحذوف سماعاً، نحو: "هنياً لك"، أي ثبت لك الخير هنياً.

الرابع: أن تكون جواباً، كقولك: "متمهلاً"، لمن قال: كيف سرت؟ (4).

فالحال تشبه الخبر من حيث الإثبات والحذف، فالأصل في الخبر كونه عمدة ألا يجوز حذفه، ولكن قد يقتضي الكلام حذف الخبر لوجود قرينة على الحذف، وحذف الخبر قد يكون جائزاً أو واجباً. كما أنه يجوز حذف العامل في الخبر، وهو المبتدأ، وقد يكون حذفه واجباً إذا أغنى ذكر

(1) سورة الطلاق: آية 4.
(2) سورة الرعد: آية 24، 23.
(3) سورة النساء: آية 142.
(4) النادري: نحو اللغة العربية، ص 495-496.

الخبر عن وجود المبتدأ. أما الحال كونها فضلة فيجوز ذكرها وحذفها لقيام القرينة الدالة عليها، غير أن حذف الحال جائز فقط بخلاف الخبر الذي قد يكون حذفه جائزاً أو واجباً. كما أنه يمكن حذف عامل الحال والحذف كما في عامل الخبر قد يكون جائزاً أو واجباً.

الفصل الثالث

العلاقة النحوية بين الصفة والحال

العلاقة النحوية بين الصفة والحال

تشبه الصفة الحال من حيث إن كل منهما يأتي لبيان هيئة مفيدة، وهما تتشابهان في العديد من العلاقات والأحكام النحوية، التي تتحكم بهما في شتى استعمالتهما اللغوية، كالمعنى والهدف، والعامل النحوي والجمود والاشتقاق وغيرها.

غير أن هناك عددا من الفروق بينهما تظهر جلية هي الأخرى من حيث الاستعمال والتركيب، منها أن الصفة لازمة للموصوف، والحال غير لازمة لصاحبها، فإذا قلت: "جاء زيدٌ الضاحك"، كانت الصفة ثابتة له قبل مجيئه. وإذا قلت: "جاء زيدٌ ضاحكاً" كانت صفة الضحك له في حال مجيئه فحسب.

والفرق الثاني بينهما هو أن الصفة لا تكون لموصوفين مختلفي الإعراب، بخلاف الحال فإنها قد تكون من الفاعل والمفعول، والصفة تتبع الموصوف في إعرابه بخلاف الحال، والحال تلازم التتكير، والصفة وفق موصوفها، والحال تكون مع المضمرة والصفة ليست كذلك، والرابط في الحال قد يكون الواو أو الضمير، بينما في الصفة الرابط فيها هو الضمير فقط.

العلاقة بين الصفة والحال في المعنى

قال ابن مالك في تعريف الصفة: "هي التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً أو تأويلاً، مسوقاً لتخصيص أو تعميم أو تفصيل أو مدح أو ذم أو ترحم أو إبهام أو توكيد"⁽¹⁾.

أما الاسترابادي فعرفها بقوله: "الصفة تطلق باعتبارين: عام، وخاص. والمراد بـ "العام": كلُّ لفظ فيه معنى الوصفية، جرى تابعاً أو لا، فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو: "زيدٌ قائمٌ"، و"جاءني زيدٌ راكباً". إذ يُقال هما وصفان، ونعني بـ "الخاص": ما فيه معنى الوصفية إذا جرى تابعاً، نحو: "جاءني رجلٌ ضاربٌ". وحد العام ما دلَّ على ذات باعتبار معنى هو المقصود"⁽²⁾.

والصفة أيضاً هي التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته، أو من صفات ما تعلق به⁽³⁾.

أما الحال، فعرفها ابن الناظم حيث قال: "هي الوصف المذكور فضلا لبيان هيئة ما هو له، فالوصف يشمل الحال المشتقة، نحو: "جاء زيدٌ راكباً"، والحال المؤولة بالمشتق⁽⁴⁾، كقوله تعالى: "وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَكِ وَالْحَيْوَاتِ وَالشَّجَرِ الْمُنْتَجِبِ وَالسَّمَاءِ الْمُدَوَّنَةِ بِالسَّمَاهِ الشَّمْسِيِّ وَالْأَرْضِ الْمَدَنَةِ وَالْجِبَالِ الْمُدْبَغَةِ إِلَى الْبُرْجِ الْأَمْبَقِ وَالسَّيْلِ الْمُرْتَبِيعِ وَالشَّجَرِ الْمُدْبَغِ وَالشَّجَرِ الْمُدْبَغِ وَالشَّجَرِ الْمُدْبَغِ وَالشَّجَرِ الْمُدْبَغِ"⁽⁵⁾.

والحال تبين كيفية الموصوف في حال وجود الوصف به، أو تبين الصفة في حال وجودها بالموصوف، فتكون تبييناً لكيفية الموصوف في حال وجود الصفة له، وذلك كقولك: "جاء زيدٌ ضاحكاً"، فضاحك تبيين لكيفية الموصوف. وتكون تبييناً للصفة في حال وجودها بالموصوف،

(1) ابن مالك: شرح التسهيل، ج3، ص168.

(2) الاسترابادي: شرح كافية ابن الحاجب، ج2، ص311.

(3) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج2، ص113.

(4) ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك، ص124.

(5) سورة النساء: آية 71.

وذلك كقولك: "جاءني زيدٌ مشياً"، فقولك "مشياً" تبين للصفة في حال وجودها بالموصوف، لا تبين لكيفية الموصوف، لأن تبين كيفية الموصوف في الحقيقة إنما هي قولك ماشياً لا مشياً⁽¹⁾.

وعرفها ابن هشام بقوله: "هي وصفٌ فضلةٌ مسوقٌ لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده، أو تأكيد عامله أو مضمون جملة قبله"⁽²⁾.

من خلال هذه التعريفات، أجد أن هناك رابطاً بين الصفة والحال في معنى كل منهما، فالصفة والحال وصف مشتق لما قبله، والصفة في المعنى العام تشمل الصفة والحال، فهي كل لفظ فيه معنى الوصفية، ويدخل في هذا الباب خبر المبتدأ، كونه وصفاً للمبتدأ في المعنى، والصفة تدل على ذات الموصوف من حيث المعنى، والحال تكون تبيناً لكيفية الموصوف، وتبيناً للصفة في حال وجودها بالموصوف. أضف إلى ذلك أن كلاً منهما يعد تابعاً وفضلة، إذ يصح المعنى بدونهما، ولكنها يساقان في الكلام لإضافة معانٍ جديدة، يجوز الاستغناء عنهما، غير أن هناك ما يعرض للحال فيمتنع حذفها.

الغرض من الصفة والحال

الصفة كما عرفها النحاة تابع يكمل متبوعة ببيان صفة من صفاته، أو من صفات ما تعلق

به.

فالغرض من الصفة قد يكون لتوضيح المعرفة، نحو: "زارني إبراهيم الشاعر"، أو لتخصيص النكرة، نحو: "زارني رجلٌ شاعرٌ". وقد يكون الغرض منها لمجرد الثناء أو الذم إذا كان الموصوف معلوماً عند المخاطب سواءً أكان مما لا شريك له في ذلك الاسم، نحو: "إذ لا

(1) الشلوبين، أبو علي بن عمر الأزدي: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ط2، ج2، تحقيق تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، 1994، ص725.

(2) ابن هشام: شرح شذور الذهب، ص244.

(3) سورة النمل: آية 30.

فتشترك الصفة والحال في أنهما وصفان لما قبلهما، فالوصف يدخل فيه الصفة والحال وكلاهما فضلة، ويدخل فيه خبر المبتدأ أيضاً وهو عمدة، أي ركن أساسي للإسناد، بيد أن الصفة والحال فضلتان تأتيان بعد تمام الكلام. ولكن لكل من الحال والصفة فوائد مهمة تحدثت عنها، وأهم ما يجمع بين الحال والصفة في هذا الباب هو أن كليهما وصف مهم لما قبله فالصفة توضح الموصوف وكذا الأمر في الحال التي توضح هيئة صاحبها، وقد يكون الغرض من الصفة تأكيد الموصوف والحال كذلك قد تأتي لتأكيد صاحبها.

العلاقة بين الصفة والحال في العامل النحوي

قال سيبويه: "إن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف"، فالعامل فيها هو نفسه العامل في متبوعها، لأنها هي هو في المعنى، ولذلك جاز أن يحذف الموصوف، ويولى العامل الصفة، فتقول: "مررت بالظريف"، ولا تكرر معها العامل، فتقول: "مررت بزيد الظريف".

ويرى الأخفش أن العامل فيها معنوي، وهو كونها تابعة، وهذا إن أراد به أنها تابعة للموصوف في الحقيقة، فذلك لا يقتضي العمل، وإن أراد أنها تابعة له في الإعراب فليس ذلك بياناً للعامل، وهو مذهب الجميع، وإنما الخلاف في هذا التابع ما هو، ولأن التبعية معنى واحد، والشيء الواحد لا يعمل أفعالاً مختلفة في معمول واحد.

وإن اختلف العامل في الأسماء لم تتعت بنعت واحد، كقولك: "جاء زيد، ورأيت عمراً الظرفين"، فلا يجوز نصب الصفة ولا رفعها، لأنها لفظ واحد مثني. فلو رفعت أو نصبت لتبعت أحد الاسمين، وعمل فيها عامله، فينقطع تبعها للآخر، والتثنية تأتي ذلك، لأنها تدل على أن الصفة تابعة لهما⁽¹⁾.

والحال كذلك تحتاج إلى عامل فيها، "فعاملها، ما تقدم عليها من فعل أو شبهه أو معناه، فالفعل، نحو: "طلعت الشمس صافية"، والمراد بشبه الفعل، الصفات المشتقة منه، نحو: "ما مسافر خليل"

(1) العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، ج 1، ص 406-407.

ماشياً"، والمراد بمعنى الفعل تسعة أشياء: اسم الفعل، واسم الإشارة، وأدوات التمني والترجي، وأدوات الاستفهام وحروف التثنية، والجار والمجرور والظرف، وحروف النداء، وأدوات التشبيه⁽¹⁾، وذلك نحو قول الشاعر:

[الطويل]

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهِمَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي⁽²⁾

فمن خلال التعريف بعامل الصفة والحال، نجد أن العامل فيهما عامل لفظي، لا معنوي، والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف وكذلك الأمر في الحال فإن العامل فيها هو العامل في صاحبها، وكما أن الصفة هي الموصوف في المعنى، فإن الحال وصف لصاحبها في المعنى الأصل صاحب الحال أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة بأخذ أربعة شروط: كأن يتأخر عنها، أو يسبقه نفي أو نهي أو استفهام، أو يتخصص بوصف أو إضافة أو تكون الحال بعده جملة مقرونة بالواو، بخلاف الموصوف الذي يقع معرفة أو نكرة.

العلاقة بين الصفة والحال من حيث الجمود والاشتقاق

اشتراط جمهور النحاة أن تكون الصفة اسماً مشتقاً، وهو ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى منسوب إلى المصدر، والمراد به هنا: ما دلّ على حدث وصاحبه ممن قام بالفعل أو وقع عليه، كأسماء الفاعلين وأسماء المفعولين، أو ما في معناهما كالصفة المشبهة باسم الفاعل وصيغ المبالغة واسم التفضيل، وما شبهه باسم المفعول كقتيل بمعنى مقتول⁽³⁾. وذلك نحو: "جاء التلميذ المجتهد، وأكرم خالدًا المحبوب".

وقد تكون الصفة اسماً جامداً مؤولاً بالمشتق، كأسماء الإشارة، نحو: "مررتُ بزيدٍ هذا"، أي المشار إليه، و"ذو" بمعنى صاحب، والموصولة، نحو: "مررتُ برجلٍ ذي مالٍ"، أي صاحب مال،

(1) الغلابيني، مصطفى: جامع الدروس العربية، ج3، ص86-87.

(2) امرؤ القيس: ديوانه، ص145.

(3) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص110-111.

و"زيد ذو قام"، أي القائم. والمنتسب، نحو: "مررتُ برجلٍ قرشيٍّ"، أي منتسب إلى قریش⁽¹⁾، كذلك وصفوا بالمصدر، فقالوا: "هو رجلٌ ثقةٌ"، والتأويل: هو رجلٌ موثوق به⁽²⁾.

ويشترط في الحال أيضاً أن تكون مشتقة، كأن تأتي اسم فاعل، أو اسم مفعول أو صفة مشبهة، واسم التفضيل، وذلك نحو قوله تعالى: "مِثْقَالِ ذَرَّةٍ" $\text{مِثْقَالِ ذَرَّةٍ} \rightarrow \text{مِثْقَالٌ}$ ، ولكنها قد تأتي جامدة فتؤول آنذاك بمشتق، وذلك في خمسة أحوال: كأن تدل على تشبيهه، نحو: "كرّ علي أسداً"، أو تدل على مفاعلة، نحو: "بعته يداً بيداً"، أو على سعر، نحو: "بعته مدّاً بدرهم"، أو على ترتيب، نحو: "دخل القومُ رجلاً رجلاً"، أو أن تكون مصدرًا، نحو: "ظهر الثائرُ فجأةً"⁽⁴⁾.

ومجمل القول في هذا الباب أن الصفة والحال تتشابهان في أن الأصل فيهما الاشتقاق، فالصفة والحال وصفان، والشرط في الوصف أن يكون مشتقاً، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، واسم التفضيل، غير أنه يجوز وقوع كل منهما اسماً جامداً بشرط أن يؤول بمشتق، بل يجوز أن تقع الحال اسماً جامداً غير مؤول بمشتق، وهو خلاف الأصل، ومن الأسماء الجامدة التي جاز وقوعها صفة أو حالاً، المصدر فهو يقع صفة وحالاً وهو مؤول بالمشتق.

العلاقة بين الصفة والحال من حيث أقسام كل منهما:

أولاً: أقسام الصفة والحال من حيث المعنى

أ. الصفة الحقيقية والسببية، والحال الحقيقية والسببية

(1) النجار، محمد عبد العزيز: التوضيح والتكميل بشرح ابن عقيل، ج2، ص146.

(2) الأنطاكي: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ج2، ص240.

(3) سورة الزمر: آية 73.

(4) مغالسة، محمود حسني: النحو الشافي، ص330.

تنقسم الصفة إلى حقيقية وسببية، فالنعت الحقيقي هو ما اتجه لمتبوعه السابق عليه في المعنى وفي اللفظ، فهو من حيث المعنى قد أفاد صفة للمتبوع السابق، ومن حيث اللفظ يتبعه في الإعراب، وأحوال التطابق الأخرى، فنقول: "القوة الجاهلة حماقة مهلكة، والقوة العاقلة شجاعة مفيدة". فبين النعت والمنعوت صلة قوية؛ ولهذا يجب التطابق بينهما في واحد من أوجه الإعراب، وواحد من أوجه التعريف والتذكير، وفي أحد أوجه الإفراد والتنثية والجمع وفي واحد من التذكير والتأنيث، فهذه الصفات العشر يطابق النعت منعوته في أربع منها.

أما النعت السببي، فهو ما اتجه من حيث المعنى لوصف اسم ظاهر بعده مرفوع، واتجه من حيث اللفظ إلى المتبوع السابق عليه، ووجدت الصلة بين المتبوع المتقدم والموصوف المتأخر بضمير يحمل الاسم اللاحق، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ كَارِهِمْ﴾

﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ كَارِهِمْ﴾ (1)، ويراعى في مطابقة النعت السببي لمتبوعه في الإعراب، والتعريف والتذكير فقط، حيث يلتزم صيغة الإفراد فلا يثنى ولا يجمع، ويكون عاملاً في الاسم الظاهر بعده (2).

فالنعت الحقيقي يرفع ضميراً مستتراً يعود إلى المنعوت، أما النعت السببي فيرفع اسماً ظاهراً متصلاً بضمير يعود إلى المنعوت.

وتنقسم الحال أيضاً إلى حقيقية وسببية، أما الحقيقية فهي التي تبين هيئة صاحبها، وهو الغالب، نحو: "جئت فرحاً"، أما السببية فهي ما تبين هيئة ما يحمل ضميراً يعود إلى صاحبها، نحو: "ركبتُ الفرسَ غائباً صاحبها" (3).

(1) سورة النساء: آية 75.

(2) عيد، محمد: النحو المصفى، ص 460.

(3) الغلابيني: جامع الدروس العربية، ج 3، ص 100.

فالعلاقة بين الصفة والحال هنا هي وقوع كل منهما حقيقية وسببية، فالصفة تفيد صفة للمتبوع، والحال كذلك تفيد صفة لصاحبها، وتبين هيئته، ويشترط في الصفة الحقيقية والحال وجود ضمير يعود للموصوف وإلى صاحب الحال، غير أنه يشترط في الصفة أن توافق الموصوف في واحد من أوجه الإعراب، والتعريف والتكثير، والإفراد والتنثية والجمع والتذكير والتأنيث، أما الحال الحقيقية فلا يشترط فيها ذلك، بل يجب أن توافق صاحبها في واحد من الإفراد والتنثية والجمع، وفي واحد من التكثير والتأنيث. فهي من حيث الإعراب منصوبة دائماً، فهي لا تطابق صاحبها في هذا الباب، فليس شرطاً أن يكون صاحبها منصوباً. والأصل فيها أن تكون نكرة وصاحبها معرفة بخلاف الصفة فإنها تتبع صاحبها في الإعراب، والتعريف والتكثير وأوجه التطابق الأخرى.

وتقع كل من الصفة والحال سببية، فالصفة السببية من حيث المعنى وصف لاسم ظاهر بعدها، والحال السببية تبين ما يحمل ضميراً يعود إلى صاحبها، وكلتاهما من حيث اللفظ ترجع إلى المتبوع السابق عليها، فالاسم المرفوع بعد الصفة السببية لا بد له من ضمير يعود على الموصوف السابق عليها، والحال السببية لا بد في مرفوعها من ضمير يعود إلى صاحبها.

ب. تقسيم الصفة والحال من حيث المعنى إلى مؤسسة ومؤكدة، ومقصودة لذاتها وموطئة.

فالصفة المؤسسة، هي التي تدل على معنى جديد لا يفهم من الجملة بغير وجودها، نحو: "راقني الخطيبُ الشاعرُ"، فكلمة "الشاعر" صفة أفادت معنى جديداً لا يستفاد إلا من ذكرها⁽¹⁾.

والحال المؤسسة، وتسمى أيضاً المبينة، وهي التي تحمل إلى الجملة معنى تأسيسياً لم يكن في الجملة قبل مجيئها، نحو: "جاء خالدٌ راكباً"، فلو لم تذكر "راكباً" لما عرفت حال خالد أثناء مجيئه⁽²⁾.

(1) حسن، عباس: النحو الوافي، ج3، ص456.

(2) الأنطاكي: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ج2، ص189.

فكل من الصفة المؤسسة والحال المؤسسة تفيد معنى في الجملة لم يكن موجوداً قبل مجيئها فلا يستفاد المعنى الجديد إلا بذكرها.

والصفة المؤكدة هي التي تدل على معنى يفهم من الجملة بدون وجودها، نحو: تخيرت من الأطباء النطاسيِّ البارِعَ"، فالبارِعُ صفة، والمعنى مفهوم من كلمة "النطاسي" التي بمعناها، ومن الجملة قبله أيضاً، لأن التخير لا يكون -في الأغلب- إلا للبارِع⁽¹⁾.

والحال المؤكدة أيضاً "لا تفيد معنى جديداً، وإنما تقوي معنى تحتويه الجملة قبل مجيء الحال، ولو حذفت الحال لفهم معناها مما بقي من الجملة، نحو: "لا تظلم الناس باغياً، ولا تتكبر عليهم مستعلياً"، فالبغي هو الظلم، والاستعلاء هو الكبر، ولو حذفت كل من الحالين في المثال - وهما يؤكدان عاملهما- ما نقص المعنى، ولا تغير، ولفهم معناه من بقية الكلام. ومثلها باقي الأحوال التي يستفاد معناها بغير وجودها"⁽²⁾.

فكل من الصفة والحال المؤكنتين لا تفيدان معنى جديداً في الجملة، فالمعنى يكون تاماً قبل مجيء الصفة والحال، إلا أنهما تقويان المعنى وتؤكدانه، فلو حذفت الصفة المؤكدة أو الحال المؤكدة يبقى المعنى واضحاً.

وتقسم الصفة من حيث المعنى أيضاً إلى مقصودة لذاتها، وهو الغالب، نحو: "حضر الرجلُ العاقلُ"، وموطئة، بأن تكون جامدة، وغير مقصودة لذاتها، والمقصود هو ما بعدها، وإنما ذكر السابق ليكون توطئة وتمهيداً لصفة مشتقة بعده يتجه القصد لها، نحو: "استعنت بأخٍ مخلص"، فكلمة "أخ" الثانية صفة غير مقصودة لذاتها، وإنما المقصود هو المشتق الذي يليها، ولذا تسمى الصفة الجامدة بالصفة الموطئة⁽³⁾.

(1) حسن، عباس: النحو الوافي، ج3، ص456.

(2) حسن، عباس: النحو الوافي، ج2، ص391.

(3) المرجع نفسه: ج3، ص456.

فناقع وصفٌ للسّم وهو خاصٌّ به.

ويشترط في الصفة المفردة أن تكون مشتقة، كما في المثال السابق، ولكنها قد تأتي جامدة مؤولة بالمشتق.

وتأتي الحال مفردة - وهو الأصل - كما في خبر المبتدأ والصفة، وهي ما كانت غير جملة ولا شبه جملة، وإن كانت مثناه أو مجموعة، كقولك: "من حق العامل للمجتمع أن يعيش مستريحاً"⁽¹⁾، ويجب أن تكون الحال مشتقة، وإذا كان الجامد يدل على هيئة صحّ أن يقع حالاً، ولا فرق بين أن يكون مؤولاً بالمشتق، نحو: "كر علي أسداً"، أي شجاعاً، وغير مؤول بالمشتق، نحو: "لبست خاتمي ذهباً".

تبدو العلاقة بين الصفة والحال واضحة هنا، فكما تشابهت الصفة بالحال في المعنى فإنهما تتشابهان من حيث اللفظ أيضاً - أي أقسامهما من حيث اللفظ -، فالصفة تأتي اسماً مفرداً، وكذلك الحال وهو الأصل الغالب فيهما، والشرط في مجيء المفرد صفة أو حالاً أن يكون مشتقاً، وجاز وقوع الجامد المؤول بالمشتق صفة وحالاً، والاسم المفرد الواقع صفة لا يخلو من أن يكون معرفة أو نكرة، بخلاف الحال التي يشترط فيها أن تكون نكرة، وصاحبها معرفة.

ب. وقوع الجملة صفة وحالاً

وتقع الجملة فعلية كانت أو اسمية، صفة كما تقع خبراً وحالاً، وهي مؤولة بالنكرة، ولذلك لا ينعت بها إلا النكرة، نحو: "مررت برجل قام أبوه" أو "أبوه قائم"، ولا تنعت بها المعرفة، فلا تقول: "مررت بزويد قام أبوه، أو أبوه قائم"، وزعم بعضهم أنه يجوز نعت المعرفة بالألف واللام الجنسية بالجملة⁽²⁾، نحو قول الشاعر:

[الكامل]

(1) عيد، محمد: النحو المصفى، ص370.

(2) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص115.

نَظَرْتُ إِلَيْهَا وَالنُّجُومُ كَأَنَّهَا مَصَابِيحُ رُهْبَانٍ تُشَابُّ لِقُقَالٍ (1)

ومن الاستغناء بالواو عن الضمير، نحو قول الشاعر:

[الطويل]

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدَ الْأَوَابِدِ هَيْكَلٍ (2)

ومن الاستغناء عن الواو بالضمير قوله تعالى: "لَمَّا رَأَى السَّمَاءَ سُدًّا لَهُ غِيَّاتُ النُّجُومِ" (3)، ومنه

وَمِنْ الْأَسْتِغْنَاءِ عَنِ الْوَاوِ بِالضَّمِيرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: "لَمَّا رَأَى السَّمَاءَ سُدًّا لَهُ غِيَّاتُ النُّجُومِ" (3)، وَمِنْهُ

قول الشاعر:

[السريع]

حَتَّى تَرَكَنَاهُمْ لَدَى مَعْرَكٍ أَرْجُلُهُمْ كَالْخَشَبِ الشَّائِلِ (4)

فالجمله اسمية كانت أم فعلية صالحة لوقوعها صفة وحالاً، وهي مؤولة بالنكرة، ويشترط فيها أن تكون خبرية، فلا يصح وقوع الجملة الطلبية صفة أو حالاً، وإن جاز ما ظاهره ذلك فهو على تقدير محذوف، وهناك شرط آخر في وقوع الجملة صفة وحالاً هو وجوب اشتغالها على رابط يربط الواقعة صفة بالموصوف ويربط الحالية بصاحبها، أما الرابط في الجملة الواقعة صفة فهو الضمير فقط بينما قد يكون الرابط في الجملة الحالية الواو أو الضمير، أو كلاهما معاً.

وجملة الصفة يجب أن يكون موصوفها نكرة، بخلاف جملة الحال التي يجب أن يكون صاحبها معرفة.

ج. مجيء الصفة والحال شبه جملة:

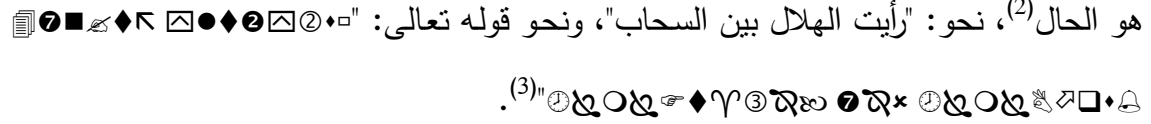
(1) امرؤ القيس، ديوانه، ص14.

(2) امرؤ القيس، ديوانه، ص15.

(3) سورة البقرة: آية 36.

(4) امرؤ القيس، ديوانه، ص149.

تقع شبه الجملة صفة بشرط أن يكون الموصوف نكرة محضة، نحو: "هذه فراشةٌ على الحائط، وهذا جنديٌّ خلفَ المدفع"، أو غير محضة، نحو: "هذه ثيابٌ جديدةٌ في المتجر"، غير أنه إن كان الموصوف نكرة غير محضة جاز إعراب شبه الجملة نعتاً وحالاً⁽¹⁾.

وتأتي الحال أيضاً شبه جملة، فتقع شبه الجملة من الظرف أو الجار والمجرور في موقع الحال، وهما يتعلقان بمحذوف وجوباً تقديره "مستقر" أو "استقر"، والمتعلق المحذوف، في الحقيقة هو الحال⁽²⁾، نحو: "رأيت الهلال بين السحاب"، ونحو قوله تعالى: "﴿...﴾"  (3).

واضح أن شبه الجملة تقع صفة وحالاً، ويشترط في الموصوف بها أن يكون نكرة، بخلاف الواقعة حالاً فإنه يشترط في صاحبها أن يكون معرفة، وشبه الجملة الواقعة صفة أو حالاً إنما هي متعلقة بمحذوف وجوباً تقديره "مستقر" أو "استقر"، والمتعلق المحذوف في الحقيقة هو الصفة أو الحال.

تعدد الصفة والحال

لعلّ أهم علاقة تجمع بين الصفة والحال، تكمن في التعدد -أي تعدد الصفة والحال- فقد تتعدد الصفة لموصوف واحد، أو يتعدد الموصوف وتتعدد الصفات، كذلك الأمر في الحال التي تأتي متعددة وصاحبها واحد، وتكون متعددة لتعدد أصحابها، ولا فرق في أن تكون الصفة أو الحال المتعددة مفردة أو جملة وشبه جملة.

فقد تتعدد الصفات لموصوف واحد، نحو: "استشرت رجالاً ذكياً مخلصاً، وتتعدد لغير

الواحد وهو ضربان:

(1) النادري، محمد أسعد: نحو اللغة العربية، ص 569.

(2) الغلابيني: جامع الدروس العربية، ج 3، ص 101.

(3) سورة القصص: آية 79.

الأول: أن يكون الموصوف متعدداً لأنه مثنى أو جمع، أو اسم جمع أو اسم جنس جمعي، فإذا اتحدت الصفات معنى ولفظاً جيء بها مثناه أو مجموعة، واستغني بذلك عن تفريقها بالعطف، نحو: "زارني رجلان فاضلان، ورجال فضلاء"، وإن اختلفت معنى ولفظاً كالعاقل والكريم، أو لفظاً دون معنى كالذاهب والمنطلق، أو معنى دون لفظ، كالضارب من الضرب بالعصا، والضارب من الضرب في الأرض -أي السير فيها- وجب تفريقها بالعطف بالواو خاصة⁽¹⁾، نحو: "لي جارن محسنٌ ومسيءٌ"، ومنه قول الشاعر:

[الوافر]

فَوَافِيْنَهُمْ مِّمَّا بَجَمْعٍ كَأَسَدِ الْعَابِ مُزْدَانٍ وَشَيْبٍ⁽²⁾

ولأن نعت اسم الإشارة لا يكون مختلفاً أصلاً؛ لوجوب مطابقتها له لفظاً، لا يجوز تفريقه، فلا يقال: "مررتُ بهذين الطويل والقصير" على النعت.

الثاني: أن يكون الموصوف متعدداً بتفريق، فإما أن يكون العامل واحداً أو متعدداً، فإذا كان العامل واحداً واتحد بالنسبة (أي نسبة العامل إلى المتعدد بأن تكون على جهة الفاعلية أو المفعولية)، نحو: "فاز محمدٌ وعليُّ السابقان، ورأيت شاباً وطفلاً وشيخاً سابحين"، فهذه الحالة يجوز فيها الإتيان والقطع.

وإذا اختلف العمل واختلفت نسبة العامل إلى المتعدد من جهة المعنى، نحو: "زار محمدٌ عليا الكريمان" فيجب في هذه القطع، وإن اختلف العمل واتحدت النسبة من جهة المعنى، نحو: "خاصم محمدٌ علياً الكريمان"، فالقطع واجب عند البصريين، وجائز عند غيرهم، فقول إذا اتبع غلب المرفوع، وقيل يجوز إتيان أيهما شئت؛ لأن كلا منهما مخاصم ومخاصم.

(1) صفوت، أحمد زكي: الكامل في النحو والصرف، ج3، ص90-91.

(2) حسان بن ثابت، ديوانه، ص135، تحقيق سيد حنفي حسين، دار المعارف.

أما إذا كان العامل متعدداً، فإن اتحد العاملان معنى وعملاً، جاز الإتيان مطلقاً (سواء أكان المتبوعان مرفوعي فعلين، أو خبري مبتدئين أو منصوبين أو مخفوضين)، نحو: "جاء محمدٌ وأتى عليُّ الظريفان"، وجاز القطع أيضاً.

وإن اختلف العاملان في المعنى والعمل، أو في أحدهما امتنع الإتيان، ووجب القطع عن المتبوع، إما بالرفع على إضمار مبتدأ، أو بالنصب على إضمار فعل، فنقول: "جاء محمد ورأيت علياً الفاضلان أو الفاضلين" و"جاء محمد ومضى علي الكريمان أو الكريمين"، ولا يجوز في ذلك الإتيان، لأنه يؤدي إلى تسلط عاملين مختلفين في المعنى والعمل على معمول واحد⁽¹⁾.

أما إذا تكررت الصفات لواحد، فإن تعين مسماه بدونها جاز إتيانها وقطعها، والجمع بينهما بشرط تقديم الموصوف، كقول الشاعر:

[الكامل]

لَا يَبْعُدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَأَفْئَةُ الْجُرُورِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مَعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ⁽²⁾

والشاهد في قولها: "النازلون والطيبون" فيجوز رفع النازلين والطيبين على الإتيان لقومي، أو الرفع بإضمارهم، ونصبهما بإضمار أمدح أو أنكر، أو رفع الأول ونصب الثاني، وعكسه.

وإن لم يعرف الموصوف إلا بمجموعهما وجب إتيانها كلها للمنوعت لتتزيلها منه منزلة الشيء الواحد، وذلك نحو قولك: "مررتُ بزيدٍ التاجرِ الفقيهِ الكاتبِ"، إذا كان هذا الموصوف يشاركه

(1) صفوت، أحمد زكي: الكامل في النحو والصرف، ج3، ص93.

(2) الخرنق بنت بدر، ديوانها، رواية: أبي عمرو بن العلاء. دار صادر - بيروت ص39.

في اسمه ثلاثة، أحدهم تاجر كاتب، والآخر تاجر فقيه، والآخر فقيه كاتب، فلا يتعين زيدٌ في الآخرين إلا بالصفات الثلاثة فيجب إتباعها، أما إن كان الموصوف نكرة تعين في الأول الإتياع، وجاز في الباقي القطع، كقول الشاعر:

[المتقارب]

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَّلٍ وَشُنَّ عَنَّا مَرَضِيعَ مَثَلِ السَّعَالِي (1)

والشاهد فيه قوله: "نسوة عطلٍ وشعنا" حيث وردت الرواية فيه بجر عطل ونصب شعنا؛ فأما الأول وهو عطل فلم يرو إلا بالجر، وأما الثاني وهو شعث فقد روي مجروراً، وهي رواية سيبويه، وروي منصوباً، فيدل ذلك على أن نعوت النكرة يجب في أولها الإتياع ويجوز فيما عداه الإتياع والقطع (2).

ويجوز تعدد الحال كالخبر والصفة، سواء أكان صاحبها واحداً، نحو قوله تعالى:

﴿لَا يَخْرُجُ فِي الْيَوْمِ الْبَاطِنُ فِي السَّمَاءِ وَالسَّمَاءُ فِي الْيَوْمِ الْبَاطِنُ فِي الْأَرْضِ وَالْأَرْضُ فِي الْيَوْمِ الْبَاطِنُ فِي السَّمَاءِ وَالسَّمَاءُ فِي الْيَوْمِ الْبَاطِنُ فِي الْأَرْضِ﴾

﴿لَا يَخْرُجُ فِي الْيَوْمِ الْبَاطِنُ فِي السَّمَاءِ وَالسَّمَاءُ فِي الْيَوْمِ الْبَاطِنُ فِي الْأَرْضِ وَالْأَرْضُ فِي الْيَوْمِ الْبَاطِنُ فِي السَّمَاءِ وَالسَّمَاءُ فِي الْيَوْمِ الْبَاطِنُ فِي الْأَرْضِ﴾ (3)، أم متعدداً، فإن تعدد الصاحب والأحوال من لفظ واحد ومعنى واحد ثنيتها وجمعتها بحسب المقام، فنقول: "جاء زيدٌ وعمرو راكبين"، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَخْرُجُ فِي الْيَوْمِ الْبَاطِنُ فِي السَّمَاءِ وَالسَّمَاءُ فِي الْيَوْمِ الْبَاطِنُ فِي الْأَرْضِ وَالْأَرْضُ فِي الْيَوْمِ الْبَاطِنُ فِي السَّمَاءِ وَالسَّمَاءُ فِي الْيَوْمِ الْبَاطِنُ فِي الْأَرْضِ﴾ (4).

وإن اختلف لفظ الحال ذُكرت الاثنتان بغير عاطف بينهما، نحو: "لقيت زيداً مصعداً منحدرًا"، ولما كان الالتباس محتمل الحدوث في مثل هذا التركيب، فقد أوجبوا ترتيباً للأحوال تكون بموجبه الحال الأولى للصاحب الثاني، والحال الثانية للصاحب الأول، ففي المثال السابق، تكون "مصعداً" حالاً من "زيد" و "منحدرًا" حالاً من التاء في لقيت، فالطرف للطرف والوسط للوسط.

(1) البيت لأبي أمية الهذلي في شرح التصريح 117/2، و شرح الكافية 2/ 344، و خزنة الأدب 63/4.

(2) الأزهري: التصريح على التوضيح، ج2، ص119-121.

(3) سورة الأعراف: آية 15.

(4) سورة إبراهيم: آية 33.

□◆①②③④⑤⑥⑦⑧⑨⑩⑪⑫⑬⑭⑮⑯⑰⑱⑲⑳㉑㉒㉓㉔㉕㉖㉗㉘㉙㉚㉛㉜㉝㉞㉟㊱㊲㊳㊴㊵㊶㊷㊸㊹㊺㊻㊼㊽㊾㊿، كما يجب تعددها مع "لا"، كقولك "جاء زيدٌ لا أسفاً ولا خائفاً"⁽²⁾.

العلاقة بين الصفة والحال في الترتيب

للصفة علاقة مهمة بالحال من حيث الترتيب، أي التقديم والتأخير، وهذه العلاقة تكمن في ترتيب الصفة مع موصوفها، وترتيب الحال مع صاحبها، فالأصل فيهما التأخير، غير أنه يجوز للصفة التقديم على الموصوف، وكذلك الحال التي قد تتقدم على صاحبها.

فالأصل في الصفة أن تتأخر عن الموصوف، وذلك لكونها توضح الموصوف أو تخصصه أو تضيف له معاني جديدة، وذلك، نحو قوله تعالى:
"□◆①②③④⑤⑥⑦⑧⑨⑩⑪⑫⑬⑭⑮⑯⑰⑱⑲⑳㉑㉒㉓㉔㉕㉖㉗㉘㉙㉚㉛㉜㉝㉞㉟㊱㊲㊳㊴㊵㊶㊷㊸㊹㊺㊻㊼㊽㊾㊿"⁽³⁾، فلا يجوز أن تتقدم الصفة على الموصوف إلا حيث سمع، فإن تقدمت خرجاً معاً من باب الوصف، وزال عن كل منهما اسمه، فلا تسمى الصفة صفة ولا الموصوف موصوفاً، ويعربان في هذه الحالة حسب موقعهما في الجملة.

ويغلب أن يُعرب الموصوف بدلاً عند تقدم الصفة عليه مع كونهما معرفتين، نحو:
"استمعنا إلى أم كلثوم المطربة، واستمعنا إلى المطربة أم كلثوم" ويغلب إعراب الصفة حالاً من الاسم الذي كان موصوفها عند تقدمها عليه مع كونهما نكرتين⁽⁴⁾، نحو قول الشاعر:

[مجزوء الوافر]

لَمِيَّةٌ مُوجِشاً طَلَّ لٌ يُلُوحُ كَأَنَّ هُ خَالٌ⁽⁵⁾

(1) سورة الإنسان: آية 3.

(2) السيد، أمين علي: في علم النحو، ط5، ج1، ص239.

(3) سورة البقرة: آية 90.

(4) النادري، محمد أسعد: نحو اللغة العربية، ص576.

(5) البيت لكثير عزة في شرح الكافية 62/2، وأوضح المسالك 82/2.

فموحشاً في الأصل صفة "طلل" ولأنها تقدمت عليه زال عنها اسم الصفة، كما زال عن الموصوف اسمه وبصير صاحب الحال، والصفة المتقدمة تعرب حالاً. والأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها، نحو: "جاء زيدٌ ضاحكاً"، وقد يعرض في الكلام ما يوجب التقدم أو التأخر، ويجب أن تتقدم الحال على صاحبها في موضعين، الأول: أن يكون صاحبها نكرة، ولا مسوغ لها غير تقدم الحال نحو قول الشاعر:

[مجزوء الوافر]

لَمَيَّةٌ مُوحِشاً طَلَلٌ يُلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَلٌ⁽¹⁾

والثاني: أن تكون الحال محصورة في صاحبها، نحو: "ما جاء ضاحكاً إلا زيدٌ" ويجب أن تتأخر عنه، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: أن تكون هي المحصور فيها، نحو: "ما جاء زيدٌ إلا ضاحكاً"⁽²⁾.

الثاني: أن يكون صاحبها مجروراً بالإضافة أو بحرف جر أصلي، فالأول نحو: "يعجبني وقوفٌ عليّ خطيباً"، والثاني، نحو: مررتُ بزيدٍ جالساً".

ومن النحاة من أجاز تقدم الحال على المجرور بحرف الجرِّ الأصلي، وذلك نحو قوله الشاعر:

[الطويل]

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ حَرَّانَ صَادِدِيًّا إِلَيَّ حَبِيْبًا، إِنَّهَا لَحَبِيْبٌ⁽³⁾

والثالث: أن تكون جملة الحال مقترنة بالواو⁽⁴⁾، نحو قول الشاعر:

[الكامل]

(1) السابق.

(2) الأنطاكي: المحيط في أصول العربية ونحوها وصرفها، ج2، ص175.

(3) قيس بن الملوح، ديوانه: ص27.

(4) الأنطاكي: المحيط في أصول العربية ونحوها وصرفها، ج2، ص175-177.

يَدْعُونَ عَنزَرَ وَالرَّمَاخُ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ بئِرٍ فِي لَبَانِ الْأَدْهَمِ (1)

فالعلاقة بين الصفة والحال في الترتيب، تبين أن الأصل في كل منهما التأخير، غير أنه يجوز التقديم، لكن تقديم الصفة على الموصوف يغير مسماها فلا تصبح صفة وإن كانت كذلك في الأصل، وتقديم الصفة على الموصوف جائز لا واجب، بينما في الحال جائز وواجب، والحال التي تتقدم على صاحبها يبقى إعرابها حالاً. وهذا يدل على أن تقديم الصفة شاذ عن الأصل ولا يجوز إلا حيث سمع من كلام العرب. أما الحال فتبقى حالاً سواءً تقدمت على صاحبها أم تأخرت.

العلاقة بين الصفة والحال في الإثبات والحذف

تتشابه الصفة والحال في أن كلاً منهما فضلة تأتي بعد تمام الكلام، لكن قد يعرض في الكلام ما يوجب ذكرها، وعدم الاستغناء عنها. ذلك لأنه جيء بها لتحقيق الفائدة هي في الصفة لتوضيح المعارف وتخصيص النكرات، أما الفائدة في الحال هي بيان هيئة صاحبها أو تأكيده أو تأكيده العامل فيها. والأصل في كل فضلة أن يجوز ذكرها وحذفها وإن حذفنا فإنما تحذف لقريظة.

وفي باب الصفة فإنه يجوز حذف كل من الصفة والموصوف، ويكثر الحذف في الموصوف، وفي الصفة يقل (2). وحق الصفة أن تصحب الموصوف إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى معه عن ذكره، فحينئذٍ يجوز تركه وإقامة الصفة مقامه (3)، وذلك نحو قوله تعالى: "أي حور قاصرات الطرف، ومنه قول الشاعر:

[الوافر]

(1) عنتر بن شداد، ديوانه: ص19.

(2) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج3، ص70.

(3) الزمخشري: المفصل في علم العربية، ص120.

(4) سورة الصافات: آية 48.

لَكَ أَنْتَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْبَيْشٍ يُفَعِّعُ خَلْفَ رَجَائِيهِ بِشَنْ (1)

أي جمل من جمالهم.

وإذا كانت الصفة جملة أو شبه جملة جاز حذف موصوفها بشرط أن يكون الموصوف بعض اسم مقدم عليه من مجرور بمن⁽²⁾، نحو قوله تعالى: "﴿بِشَنْ﴾" (3)، أي إن أحد من أهل الكتاب، ومنه قول الشاعر:

[الرجز]

لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْتُمْ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمٍ (4)

أي لو قلت ما في قومها أحد يفضلها في حسب وميسم لم تأثم.

وقد تحذف الصفة للعلم بها، ويقوم الموصوف مقامها، كقوله تعالى: "﴿بِشَنْ﴾" (5)، أي قومك المعاندون، ومنه قول الشاعر:

[الوافر]

وَرُبُّ أَسْيَلَةَ الْخَدَّيْنِ بِكْرٍ مُهُفَّفَةٌ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدٌ (6)

أي فرع فاحم، وجيد طويل، والقرينة هي مدح الفتاة بالجمال.

(1) النابغة الذبياني: ديوانه، ص123.

(2) ابن مالك: شرح التسهيل، ج3، ص183.

(3) سورة النساء: آية 159.

(4) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك، ج3، ص15. وهمع الهوامع، ج2، ص120. والكتاب، ج2، ص345.

(5) سورة الأنعام: آية 66.

(6) البيت للمرقش الأكبر في أوضح المسالك 18/3، وشرح التصريح 119/2، والأغاني 179/5.

ثالثها: أن تكون نائبة عن عاملها المحذوف سماعاً، نحو: "هنياً لك" أي ثبت لك الخير هنياً".

رابعها: أن تكون جواباً، كقولك: "متمهلاً" لمن قال: كيف سرت؟⁽¹⁾.

وقد يحذف صاحب الحال لقريظة كقوله تعالى: "﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عِشْرِينَ بُعْثًا مِثْلَ شِرْكِهِمْ لَخَبَّسُوا الْبَصَائِرَ وَالْأَنفُسَ وَجِثْمًا وَالْغُرُوبَ﴾"

﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عِشْرِينَ بُعْثًا مِثْلَ شِرْكِهِمْ لَخَبَّسُوا الْبَصَائِرَ وَالْأَنفُسَ وَجِثْمًا وَالْغُرُوبَ﴾⁽²⁾، أي بعثه، وقد يحذف سماعاً، في قولك: "هنياً

لك"، أي: ثبت لك الخير هنياً⁽³⁾.

يجوز حذف كل من الصفة والحال إذا كان في الكلام دليل على الحذف وعلاقة الصفة

بالموصوف هي كعلاقة الحال بصاحبها، إذ إن حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامها كحذف

الحال وبقاء صاحبها كدليل على حذفها، بيد أن حذف الصفة قليل مقارنة بحذف الموصوف، إلا

أن حذف الحال يكثر بالمقارنة مع صاحبها، إذ يندر حذف صاحب الحال فلا يحذف صاحبها إلا

لقريظة.

(1) النادري، محمد أسعد: نحو اللغة العربية، ص496.

(2) سورة الفرقان: آية 41.

(3) الصابوني، عبد الوهاب: اللباب في النحو، ص242.

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية في سورة يوسف

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية في سورة يوسف

عرضت في هذه الدراسة أهم العلاقات التي تربط بين الخبر والصفة والحال في سورة يوسف، حيث تناولت أقسام كل منها في السورة، وعرضت هذه الأقسام في دراسة إحصائية من خلال عدد المرات التي ورد فيها كل قسم من أقسام الخبر والصفة والحال، ونسبة ورود كل قسم بالنسبة للمجموع الكلي، كذلك تناولت موضوع الرتبة، وموضوع التعدد، كل ذلك في رسوم بيانية توضح تلك العلاقات؛ لما لهذه العلاقات من أثر واضح في السورة.

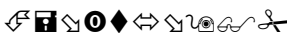
رقمها	الآية	الخبر المفرد	الرقم
37	<p> </p>	كافرون	.17
39	<p> </p>	خير	.18
40	<p> </p>	الدين	.19
44	<p> </p>	أضغاث	.20
50	<p> </p>	بال	.21
51	<p> </p>	خطبكن	.22
57	<p> </p>	خير	.23
58	<p> </p>	منكرون	.24
59	<p> </p>	خير	.25
64	<p> </p>	خير	.26
64	<p> </p>	أرحم	.27
65	<p> </p>	بضاعتنا	.28
65	<p> </p>	كيل	.29
66	<p> </p>	وکیل	.30
69	<p> </p>	أخوك	.31
72	<p> </p>	زعيم	.32

رقمها	الآية	الخبر المفرد	الرقم
74		جزاؤه	.33
75		جزاؤه	.34
77		شُرِّ	.35
77		أعلم	.36
80		خير	.37
83		صبرٌ	.38
83		العليمُ	.39
83		الحكيمُ	.40
84		كظيمٌ	.41
89		جاهلون	.42
90		يوسفُ	.43
90		يوسفُ	.44
90		أخي	.45
92		أرحمُ	.46
98		الغفورُ	.47
98		الرحيمُ	.48
100		تأويلُ	.49
100		العليمُ	.50
100		الحكيم	.51

رقمها	الآية	الخبر المفرد	الرقم
101		ولي	.52
104		نكر	.53
105		معرضون	.54
106		مشركون	.55
108		سبيلي	.56
109		خير	.57

ثانيا: الخبر شبه جملة.

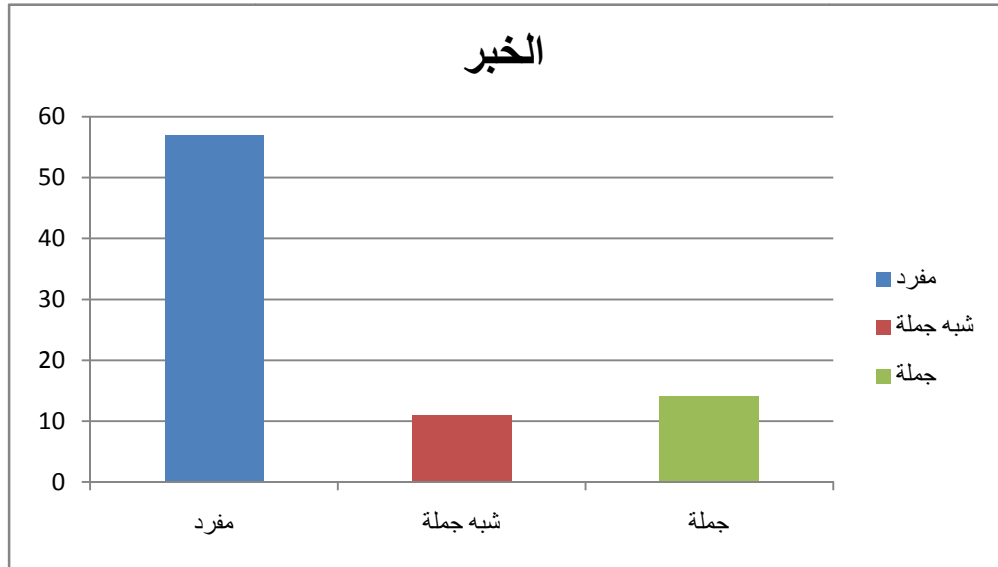
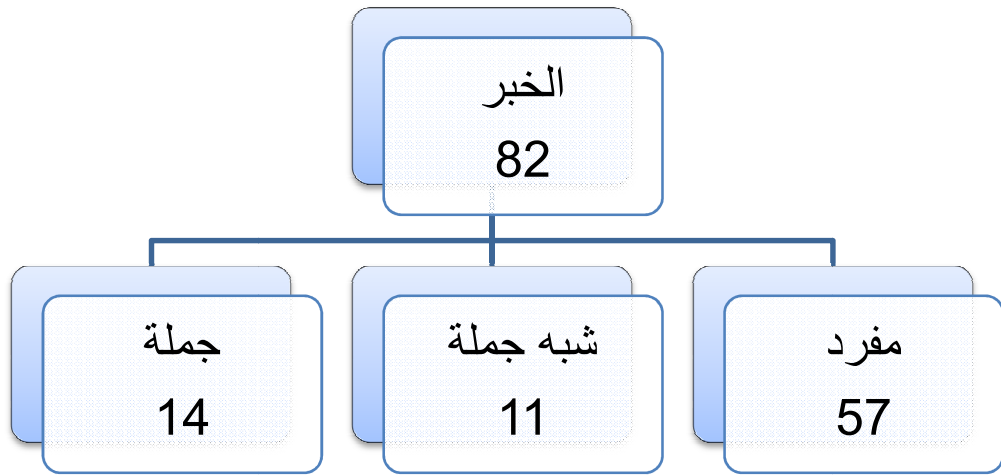
رقمها	الآية	الخبر شبه جملة	الرقم
11	<p>  </p>	لك	1.
23	<p>  </p>	في بيتها	2.
26	<p>  </p>	من الكاذبين	3.
27	<p>  </p>	من الصادقين	4.
38	<p>  </p>	من فضل	5.
40	<p>  </p>	لله	6.
67	<p>  </p>	لله	7.
72	<p>  </p>	لمن	8.
76	<p>  </p>	فوق ذي كل علم عليم	9.
80	<p>  </p>	من قبل	10.
102	<p>  </p>	من أنباء	11.

رقمها	الآية	الخبر شبه جملة	الرقم
			

ثالثًا: الخبر جملة.

الرقم	الخبر جملة	الآية	رقمها
1.	نقصُ		3
2.	لا يشعرون		15
3.	راودتني		26
4.	تراوُدُ		30
5.	يسقي		41
6.	يُصلبُ		41
7.	أنبئكم		45
8.	راودتهُ		51
9.	فهو جزاؤه		75
10.	من وجد في رحلة فهو جزاؤه		75
11.	نوحيه		102

الرقم	الآية	الخبر جملة	رقمها
	<p>٢١٠١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩</p>		
102	<p>١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩</p>	يمكنون	.12
105	<p>١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩</p>	يمرون	.13
107	<p>١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩</p>	لا يشعرون	.14



الخبر كما عرّفه النحاة، هو الجزء المتمم للفائدة مع المبتدأ، وهو الطرف الثاني للإسناد في الجملة الاسمية. والخبر هو مناط الفائدة، بمعنى أنه لا بدّ أن يضيف ما من شأنه أن يكون مجهولاً، بخلاف المبتدأ الذي لا بدّ أن يكون معلوماً وذلك لكونه محكوماً عليه، والحكم على معين لا يفيد، فإن الأصل في الخبر أن يكون مجهولاً؛ لأن القصد منه إعلام السامع ما يحتمل أن يجهله، فلو كان الخبر معلوماً لكان وجوده في الكلام من قبيل تحصيل الحاصل.

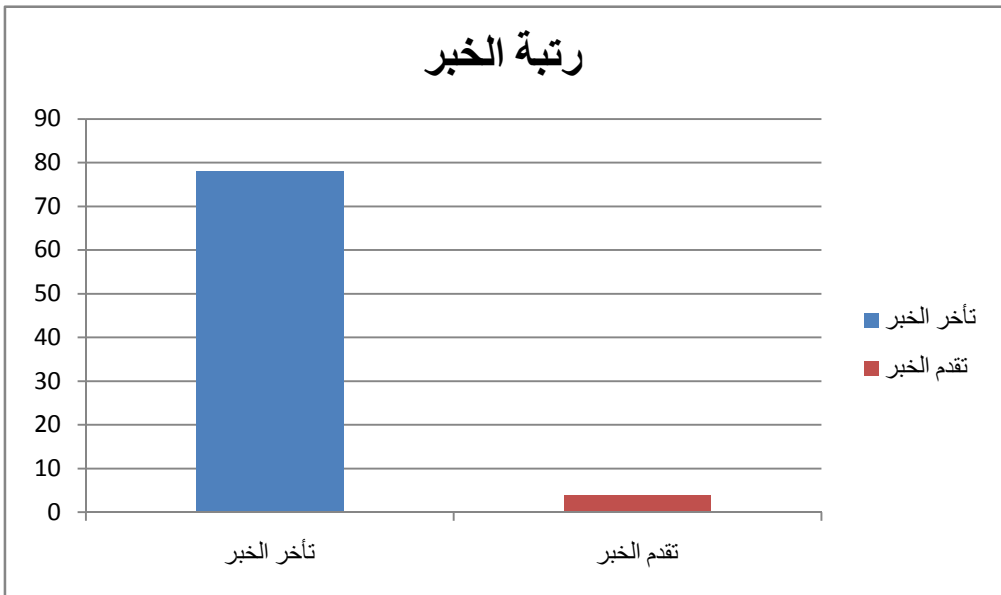
الأصل، ولا يكون ذلك إلا لسبب يجعل تأخير المبتدأ واجباً، وهذه بعض الآيات التي تقدم فيها الخبر على المبتدأ، كقوله تعالى: "أما نوح حين دعا إلى قومه بالعبادة فكذبوا ونحوه".

وقوله تعالى: "فكذبوا ونحوه". وقوله تعالى: "فكذبوا ونحوه".

وقوله تعالى: "فكذبوا ونحوه". وقوله تعالى: "فكذبوا ونحوه".

وقوله تعالى: "فكذبوا ونحوه". وقوله تعالى: "فكذبوا ونحوه".

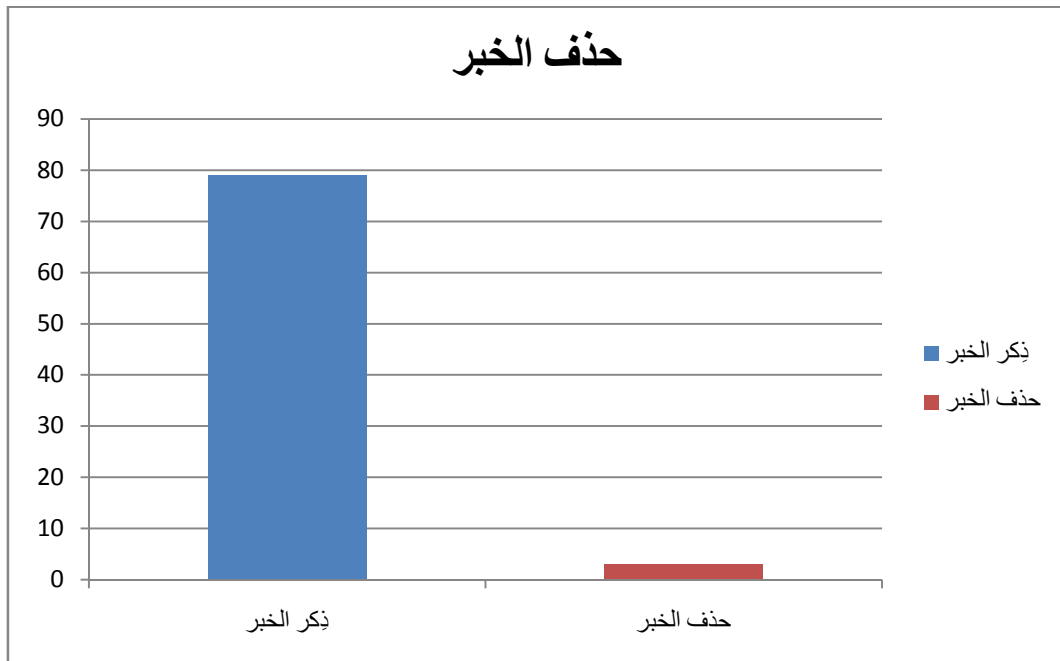
وقوله تعالى: "فكذبوا ونحوه". وقوله تعالى: "فكذبوا ونحوه".



حذف الخبر:

يحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دلّ عليهما دليل، جوازاً أو وجوباً، ويحذف الخبر لعلم السامع به، وقد حذف الخبر في هذه السورة في ثلاث مرات من المجموع الكلي للخبر فيها، والآيات التي حذف فيها الخبر كقوله تعالى: "وَأَمَّا الْبِرُّ فَأَجْرٌ لِّمَن جَاء بِهٖ خَيْرًا" فحذف الخبر في هذه الآية، وتقديره: صبر جميل أمثل من غيره، ويحتمل في هذه الآية حذف المبتدأ، وتقديره: أمري صبر جميل⁽¹⁾. وحذف الخبر كذلك بعد لولا، كما في كقوله تعالى: "وَأَمَّا الْبِرُّ فَأَجْرٌ لِّمَن جَاء بِهٖ خَيْرًا" وحذف الخبر كذلك بعد لولا، كما في كقوله تعالى: "وَأَمَّا الْبِرُّ فَأَجْرٌ لِّمَن جَاء بِهٖ خَيْرًا".

نلاحظ أن حذف الخبر كانت نسبته 3.7% من المجموع الكلي لورود الخبر في هذه السورة، وهذا يدل على أهمية الخبر في الجملة الإسنادية كونه مناط الفائدة وهو الذي يضيف الحكم الذي يقتضيه المبتدأ.



(1) أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج5، ص287.

تعدد الخبر:

الخبر صفة في المعنى للمتبدأ، وكما أن الإنسان أو الشيء يوصف بأكثر من صفة فإنه يمكن أن يخبر عنه بأكثر من خبر، أي أنه يجوز أن يكون للمبتدأ الواحد عدة أخبار ليس بينها حروف عطف، ولكن ليس شرطاً في الأخبار المتعددة أن تكون من نوع واحد؛ لذلك قد تكون الاخبار المتعددة مفردة، حيث ورد الخبر متعدداً في السورة في خمس حالات أي ما نسبته 6% من المجموع الكلي كقوله تعالى: ﴿لَمَّا رَأَى أَنَّهُ يُجْرَى عَلَيْهِ لَئِيمٌ كَارِهٌ﴾ و ﴿لَمَّا رَأَى أَنَّهُ يُجْرَى عَلَيْهِ لَئِيمٌ كَارِهٌ﴾ و ﴿لَمَّا رَأَى أَنَّهُ يُجْرَى عَلَيْهِ لَئِيمٌ كَارِهٌ﴾ و ﴿لَمَّا رَأَى أَنَّهُ يُجْرَى عَلَيْهِ لَئِيمٌ كَارِهٌ﴾ و ﴿لَمَّا رَأَى أَنَّهُ يُجْرَى عَلَيْهِ لَئِيمٌ كَارِهٌ﴾ وقد تختلف الأخبار المتعددة، فيكون بعضها اسماً مفرداً، ويكون البعض الآخر جملة، أو شبه جملة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَمَّا رَأَى أَنَّهُ يُجْرَى عَلَيْهِ لَئِيمٌ كَارِهٌ﴾ و ﴿لَمَّا رَأَى أَنَّهُ يُجْرَى عَلَيْهِ لَئِيمٌ كَارِهٌ﴾.

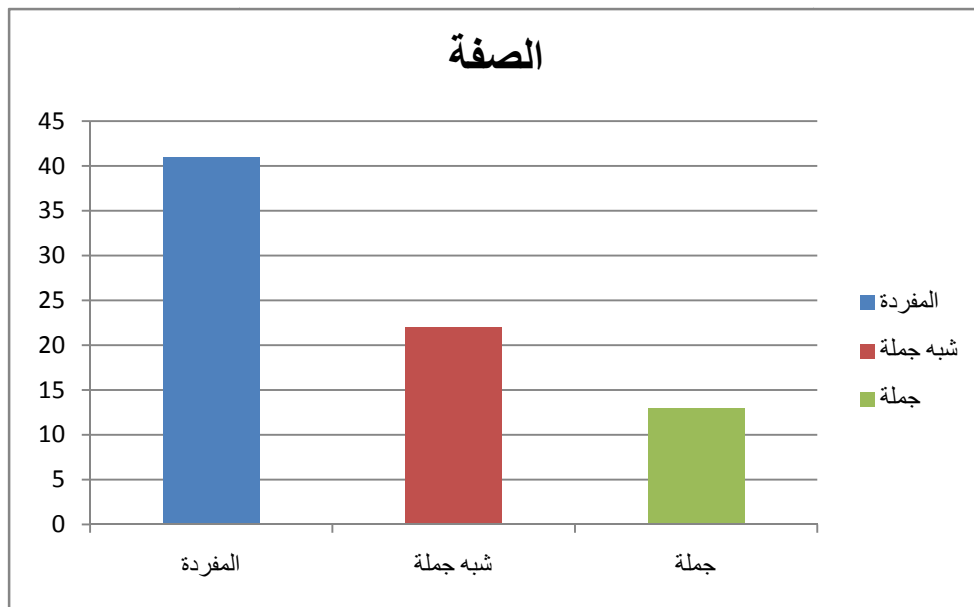
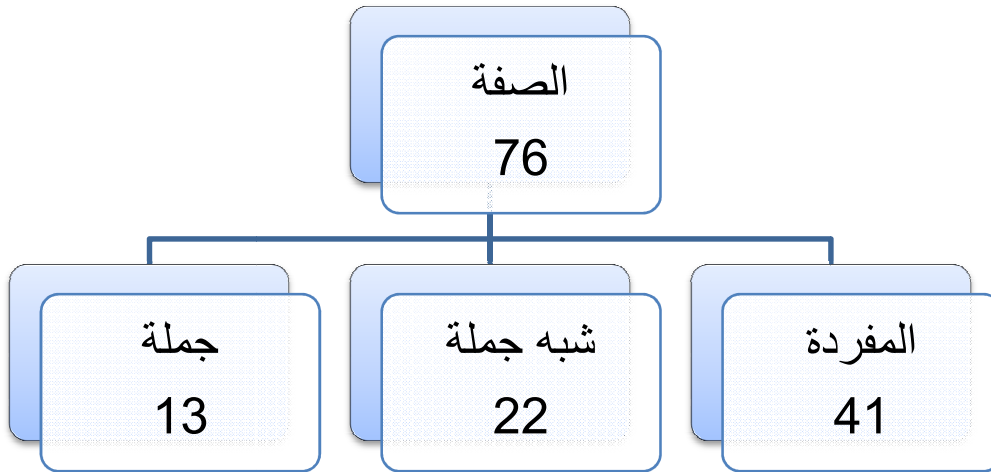
وإذا تعددت الأخبار واختلفت أنواعها، الأصل في ترتيبها هو أن يأتي الاسم المفرد أولاً يليه شبه الجملة، ثم الجملة، وإنما قدمت شبه الجملة على الجملة لأنها من قبيل المفرد.

الرقم	الصفة شبه جملة	الآية	رقمها
		<p> </p>	
4.	منهم	<p> </p>	10
5.	كذلك	<p> </p>	21
6.	كذلك	<p> </p>	22
7.	من أهلها	<p> </p>	26
8.	في المدينة	<p> </p>	30
9.	مما	<p> </p>	47
10.	كذلك	<p> </p>	56
11.	لكم	<p> </p>	59
12.	من أبيكم	<p> </p>	59
13.	من الله	<p> </p>	66

رقمها	الآية	الصفة شبه جملة	الرقم
	<p> </p>		
68	<p> </p>	في نفس	.14
77	<p> </p>	له	.15
80	<p> </p>	من الله	.16
101	<p> </p>	من الملك	.17
104	<p> </p>	للعالمين	.18
105	<p> </p>	في السماوات	.19
107	<p> </p>	من عذاب	.20
109	<p> </p>	من أهل	.21

رقمها	الآية	الصفة جملة	الرقم
	<p style="text-align: center;"> </p>		
46	<p style="text-align: center;"> </p>	يأكلهن	.7
48	<p style="text-align: center;"> </p>	يأكلن	.8
49	<p style="text-align: center;"> </p>	يُغاث	.9
68	<p style="text-align: center;"> </p>	قضاها	.10
109	<p style="text-align: center;"> </p>	نوحى	.11

الرقم	الآية	الصفة جملة	الرقم
111	سورة ق ٣٠ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ سورة ق ٣٠ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾	يفترى	12.
111	سورة ق ٣٠ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ سورة ق ٣٠ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾	يؤمنون	13.



﴿قَالَ كَذِبًا أُولَٰئِكَ يُجْرِبُونَ كَلِمَاتِي وَيُكْسِبُونَ عَلَيْهَا حُرْمًا بَدِيعًا قَدْ كَفَرْنَا بِكَ يَا كَذِبَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْبِرُ الْغَافِقِينَ﴾⁽¹⁾.
المبالغة كأن هذا الدم الكذب نفسه كما يقال للكذاب: هو الكذب بعينه⁽¹⁾.

والقسم الثاني من أقسام الصفة هو الصفة جملة، حيث جاءت الصفة جملة في المرتبة الثالثة بعد الصفة المفردة، والصفة شبه جملة، حيث كان مجموع الصفة الجملة ثلاث عشرة مرة وردت فيها، أي ما نسبته 17% من المجموع الكلي للصفة، ومن المعلوم أن الجملة تقسم على اسمية وفعلية، إلا أن الصفة جملة لم تأت في سورة يوسف إلا في صورة الجملة الفعلية، وهي في معظمها فعلية مضارعة والمضارع مشابه اسم الفاعل، وهي بذلك تشابه الاسم المفرد.

أما النعت بالجملة فلا يكون إلا بتوافر شروط معينة في المنعوت وفي الجملة التي تقع نعتاً. أما ما يشترط في المنعوت بالجملة فلا بد أن يكون نكرة. وأما الشرط الذي لا بد من تحققه في الجملة الواقعة نعتاً فأمران: أحدهما أن تكون جملة خبرية، أي تحتل الصدق والكذب، والثاني أن تشتمل على ضمير يربطها بالمنعوت⁽²⁾، وهذه بعض الآيات في السورة التي وقعت فيها الصفة جملة كقوله تعالى:

﴿قَالَ كَذِبًا أُولَٰئِكَ يُجْرِبُونَ كَلِمَاتِي وَيُكْسِبُونَ عَلَيْهَا حُرْمًا بَدِيعًا قَدْ كَفَرْنَا بِكَ يَا كَذِبَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْبِرُ الْغَافِقِينَ﴾

﴿قَالَ كَذِبًا أُولَٰئِكَ يُجْرِبُونَ كَلِمَاتِي وَيُكْسِبُونَ عَلَيْهَا حُرْمًا بَدِيعًا قَدْ كَفَرْنَا بِكَ يَا كَذِبَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْبِرُ الْغَافِقِينَ﴾

﴿قَالَ كَذِبًا أُولَٰئِكَ يُجْرِبُونَ كَلِمَاتِي وَيُكْسِبُونَ عَلَيْهَا حُرْمًا بَدِيعًا قَدْ كَفَرْنَا بِكَ يَا كَذِبَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْبِرُ الْغَافِقِينَ﴾

﴿قَالَ كَذِبًا أُولَٰئِكَ يُجْرِبُونَ كَلِمَاتِي وَيُكْسِبُونَ عَلَيْهَا حُرْمًا بَدِيعًا قَدْ كَفَرْنَا بِكَ يَا كَذِبَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْبِرُ الْغَافِقِينَ﴾

﴿قَالَ كَذِبًا أُولَٰئِكَ يُجْرِبُونَ كَلِمَاتِي وَيُكْسِبُونَ عَلَيْهَا حُرْمًا بَدِيعًا قَدْ كَفَرْنَا بِكَ يَا كَذِبَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْبِرُ الْغَافِقِينَ﴾

﴿قَالَ كَذِبًا أُولَٰئِكَ يُجْرِبُونَ كَلِمَاتِي وَيُكْسِبُونَ عَلَيْهَا حُرْمًا بَدِيعًا قَدْ كَفَرْنَا بِكَ يَا كَذِبَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْبِرُ الْغَافِقِينَ﴾

﴿قَالَ كَذِبًا أُولَٰئِكَ يُجْرِبُونَ كَلِمَاتِي وَيُكْسِبُونَ عَلَيْهَا حُرْمًا بَدِيعًا قَدْ كَفَرْنَا بِكَ يَا كَذِبَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْبِرُ الْغَافِقِينَ﴾

﴿قَالَ كَذِبًا أُولَٰئِكَ يُجْرِبُونَ كَلِمَاتِي وَيُكْسِبُونَ عَلَيْهَا حُرْمًا بَدِيعًا قَدْ كَفَرْنَا بِكَ يَا كَذِبَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْبِرُ الْغَافِقِينَ﴾

(1) عبد العزيز، أمير: التفسير الشامل للقرآن الكريم، ط1، دار السلام، ج3، ص1726.

(2) الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص111-112.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾ وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾ وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾

تعدد الصفة:

قال سيبويه: "فإن أطلت النعت فقلت: "مررتُ برجلٍ عاقلٍ كريمٍ مسلّمٍ، فأجره على أوله"⁽¹⁾.

يتعدد النعت في الجملة الواحدة، وقد يكون النعت المتعدد من نوع واحد، أي أنه يكون مفردًا أو جملة أو شبه جملة، وقد يكون الأول مفردًا والثاني شبه جملة والثالث جملة، فإذا وصف بمفرد، وشبه جملة، وجملة، الأولى ترتيبها كما هي وعلّة ذلك أن الأصل هو الوصف بالاسم، فالقياس تقدّمه، وإنما تقدّمت شبه الجملة على الجملة لأنها من قبيل المفرد⁽²⁾.

وقد وردت الصفة في السورة متعددة ثماني مرات أي ما نسبته 10.5% وهذه بعض الآيات التي وردت فيها الصفة متعددة كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَاللَّذِينَ آمَنُوا﴾

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَاللَّذِينَ آمَنُوا﴾ وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَاللَّذِينَ آمَنُوا﴾

تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَاللَّذِينَ آمَنُوا﴾ وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَاللَّذِينَ آمَنُوا﴾

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَاللَّذِينَ آمَنُوا﴾ وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَاللَّذِينَ آمَنُوا﴾

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَاللَّذِينَ آمَنُوا﴾ وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَاللَّذِينَ آمَنُوا﴾

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَاللَّذِينَ آمَنُوا﴾ وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَاللَّذِينَ آمَنُوا﴾

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَاللَّذِينَ آمَنُوا﴾ وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَاللَّذِينَ آمَنُوا﴾

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَاللَّذِينَ آمَنُوا﴾ وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَاللَّذِينَ آمَنُوا﴾

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَاللَّذِينَ آمَنُوا﴾ وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَاللَّذِينَ آمَنُوا﴾

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَاللَّذِينَ آمَنُوا﴾ وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَاللَّذِينَ آمَنُوا﴾

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَاللَّذِينَ آمَنُوا﴾ وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَاللَّذِينَ آمَنُوا﴾

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَاللَّذِينَ آمَنُوا﴾ وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَاللَّذِينَ آمَنُوا﴾

(1) سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 422.

(2) السيوطي: همع الهوامع شرح جمع الجوامع، ص 119.

الحال في سورة يوسف

أولاً: الحال المفردة.

الرقم	الحال المفردة	الآية	رقمها
1.	قرآنا	<p>←○⊙□☆☆⊙◆⑧⊙□□✍️*⊙⊙</p> <p>♣️•⑩⊙⊙◆②◆⊙♣️⊙⊙◆⊙⊙→⊙</p> <p>♣️⊙□→⊙⊙⊙⊙→•⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙</p>	2
2.	ساجدين	<p>“⊙⊙⊙⊙⊙⊙♣️⊙◆□</p> <p>◆②⊙⊙⊙⊙⊙⊙♣️⊙◆□</p> <p>⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙</p> <p>♣️⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙</p>	4
3.	بضاعة	<p>⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙</p>	19
4.	دأبأ	<p>⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙</p>	47
5.	نجياً	<p>♣️⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙</p> <p>⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙</p> <p>♣️•⑩⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙</p>	80
6.	جميعاً	<p>⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙</p> <p>⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙</p> <p>♣️⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙</p>	83
7.	بصيراً	<p>⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙</p> <p>⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙</p> <p>⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙</p> <p>⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙</p>	93
8.	بصيراً	<p>⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙</p> <p>⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙</p> <p>⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙</p>	96
9.	آمنين	<p>⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙</p> <p>⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙</p> <p>⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙</p>	99
10.	سجداً	<p>⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙</p> <p>⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙</p>	100
11.	مسلماً	<p>⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙</p> <p>♣️◆⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙</p> <p>⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙</p> <p>♣️⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙⊙</p>	101

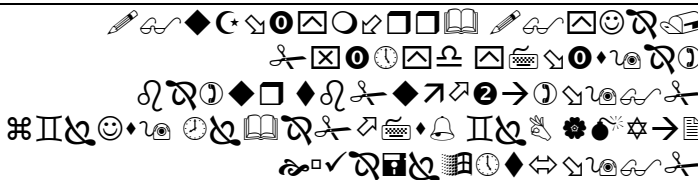






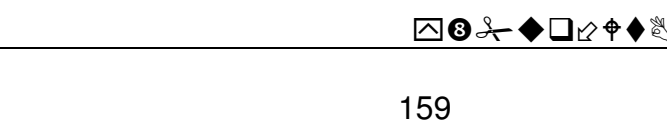
رقمها	الآية	الحال المفردة	الرقم
107		بغنة	.12

ثانيا: الحال شبه جملة.

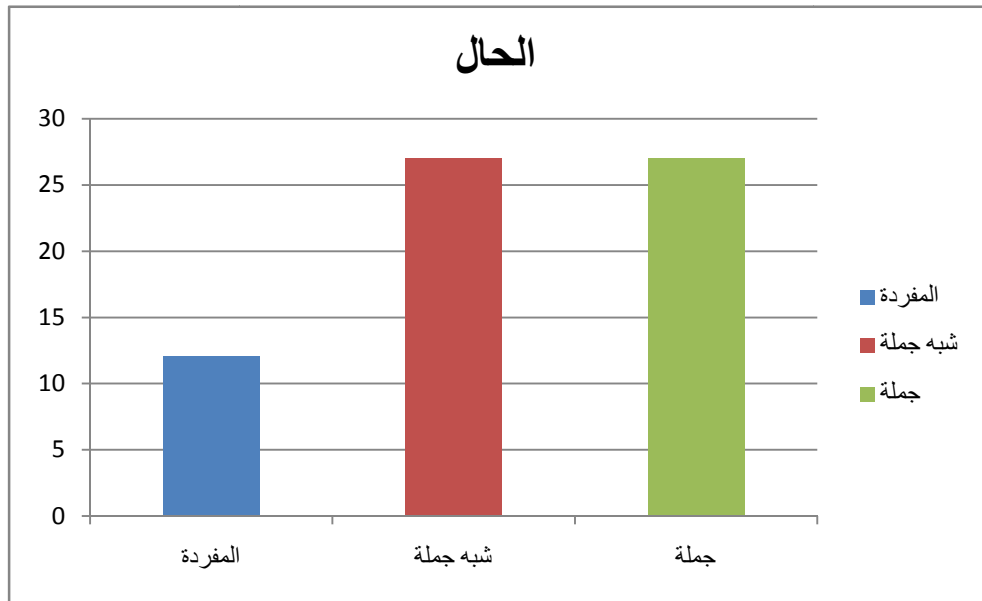
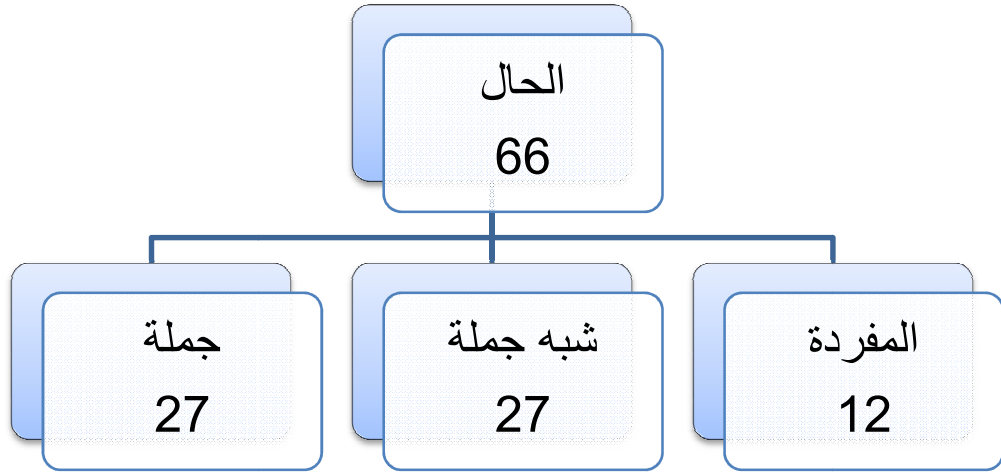
رقمها	الآية	الحال شبه جملة	الرقم
3	<p>✍️ ◊ ⬆ Ⓞ Ⓜ Ⓜ Ⓜ Ⓜ ✍️ ☹️ Ⓝ Ⓝ ✎ ☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ</p>	من قبله	1.
5	<p>☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ ☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ ☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ ☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ</p>	للإنسان	2.
6	<p>☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ ☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ ☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ ☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ</p>	على أبويك	3.
9	<p>☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ ☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ ☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ ☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ</p>	من بعده	4.
20	<p>☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ ☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ ☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ ☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ</p>	فيه	5.
21	<p>☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ ☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ ☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ ☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ</p>	من مصر	6.
25	<p>☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ ☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ ☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ ☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ</p>	من دبر	7.
31	<p>☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ ☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ ☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ ☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ</p>	عليهن	8.
31	<p>☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ ☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ ☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ ☒ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ Ⓞ</p>	الله	9.

رقمها	الآية	الحال شبه جملة	الرقم
	<p> </p>		
100	<p> </p>	من بعد	.24
101	<p> </p>	في الدنيا	.25
104	<p> </p>	عليه	.26
109	<p> </p>	من قبلك	.27

ثالثا: الحال جملة.

رقمها	الآية	الحال جملة	الرقم
3	<p>  </p>	1. وإن كنت من قبله	
8	<p>  </p>	2. ونحن عصابة	
11	<p>  </p>	3. لا تأمنا	
11	<p>  </p>	4. إنا له لناصرون	
12	<p>  </p>	5. إنا له لحافظون	
13	<p>  </p>	6. وأنتم عنه غافلون	
14	<p>  </p>	7. ونحن عصابة	
15	<p>  </p>	8. هم لا يشعرون	
16	<p>  </p>	9. يكون	
17	<p>  </p>	10. نستبق	
20	<p>  </p>	11. كانوا	
23	<p>  </p>	12. أحسن مثواي	

رقمها	الآية	الحال جملة	الر قم
105	<p> </p>	<p>وهم عنها معرضون</p>	.24
106	<p> </p>	<p>وهم مشركون</p>	.25
107	<p> </p>	<p>وهم لا يشعرون</p>	.26
109	<p> </p>	<p>ولدار الآخرة خير</p>	.27



عرّف ابن عقيل الحال بقوله: "هو الوصف، الفضلة، المنتصب للدلالة على هيئة"⁽¹⁾، وقال

الجرجاني "هي خبر في الحقيقة، من حيث إنك تثبت بها المعنى لذي الحال كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل الفاعل، لكن الفرق بين الحال والخبر هو أن الخبر جزء من الجملة لا تتم الفائدة دونه، بينما الحال ليست جزءاً من الجملة"⁽²⁾.

(1) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج1، ص286.

(2) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، ط5، علق عليه محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص173.

والأصل في الحال أن تكون متقلبة، أي وصفاً غير لازم، وقد تكون ثابتة، ويغلب فيها أن تكون وصفاً مشتقاً، ويجب فيها التكرير والتأخر عن صاحبها. ولقد وردت الحال في سورة يوسف متضمنة هذه الأوصاف، حيث وردت الحال في هذه السورة ستاً وستين مرة بأنواعها المتعددة، وكان نصيب الاسم المفرد هو الأقل نسبياً من بين الأنواع الثلاثة حيث جاءت بصيغة المفرد اثنتي عشرة مرة، أي ما نسبته 18 % من مجموعها الكلي. وهذه أهم الآيات التي جاءت فيها الحال اسماً مفرداً كقوله تعالى: "﴿سَبَّحَهُ بِمَا جَنَّاتٍ وَعَالِمِ الْآرَالِ مِثْلًا وَلَهُ عَرْشٌ عَالِمٌ﴾" (١)

﴿سَبَّحَهُ بِمَا جَنَّاتٍ وَعَالِمِ الْآرَالِ مِثْلًا وَلَهُ عَرْشٌ عَالِمٌ﴾ (١)

﴿سَبَّحَهُ بِمَا جَنَّاتٍ وَعَالِمِ الْآرَالِ مِثْلًا وَلَهُ عَرْشٌ عَالِمٌ﴾ (١)

﴿سَبَّحَهُ بِمَا جَنَّاتٍ وَعَالِمِ الْآرَالِ مِثْلًا وَلَهُ عَرْشٌ عَالِمٌ﴾ (١)

﴿سَبَّحَهُ بِمَا جَنَّاتٍ وَعَالِمِ الْآرَالِ مِثْلًا وَلَهُ عَرْشٌ عَالِمٌ﴾ (١)

﴿سَبَّحَهُ بِمَا جَنَّاتٍ وَعَالِمِ الْآرَالِ مِثْلًا وَلَهُ عَرْشٌ عَالِمٌ﴾ (١)

﴿سَبَّحَهُ بِمَا جَنَّاتٍ وَعَالِمِ الْآرَالِ مِثْلًا وَلَهُ عَرْشٌ عَالِمٌ﴾ (١)

﴿سَبَّحَهُ بِمَا جَنَّاتٍ وَعَالِمِ الْآرَالِ مِثْلًا وَلَهُ عَرْشٌ عَالِمٌ﴾ (١)

﴿سَبَّحَهُ بِمَا جَنَّاتٍ وَعَالِمِ الْآرَالِ مِثْلًا وَلَهُ عَرْشٌ عَالِمٌ﴾ (١)

ففي الآية [4] جاءت الحال بصيغة الاسم المفرد "ساجدين"، فالحال في هذه الآية اسم مشتق، حيث جاءت الحال متعددة وصاحبها متعدد أيضاً، وأخبر عن الكواكب والشمس والقمر بالياء والنون وهما لمن يعقل؛ لأنه وصفهما بالسجود، والسجود من صفات من يعقل، فلما وصفها بصفات من يعقل، أجراها مجرى من يعقل⁽¹⁾، وقد أخرج الشمس والقمر ليعطفهما على الكواكب على طريق الاختصاص بياناً لفضلهما واستبدالهما بالمزية على غيرها من الطوالع، والتأخر إنما هو من باب الترفي من الأدنى إلى الأعلى⁽²⁾.

(1) الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن، ضبطه بركات يوسف هود، دار الأرقم، ص 26.

(2) أبو حيان: البحر المحيظ، ج 5، ص 278.

أما القسم الثاني من أقسام الحال هو الحال الجملة، حيث تقع الحال جملة، ويشترط في الحال الجملة أن تكون خبرية، وأن تشتمل الجملة على ضمير يربطها بصاحبها، والرباط هو الواو أو الضمير أو هما معاً.

وردت الحال جملة في سورة يوسف بنوعها الفعلية والاسمية سبعاً وعشرين مرة، أي ما نسبته 41%، منها ثلاث عشرة مرة فعلية، وثلاث عشرة مرة اسمية، وقد غلبت الجملة الفعلية المضارعة على الجملة الفعلية الماضية وذلك لاستمرار الأحداث التي تجري في القصة، وهذه بعض الآيات التي وردت فيها إلى جملة اسمية كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا أُوذِيَ قَارُونَ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجَهُمُ الْعَنْقَابُ بِمَا كَانُوا كَاذِبِينَ﴾

﴿فَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا أُوذِيَ قَارُونَ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجَهُمُ الْعَنْقَابُ بِمَا كَانُوا كَاذِبِينَ﴾ وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا أُوذِيَ قَارُونَ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجَهُمُ الْعَنْقَابُ بِمَا كَانُوا كَاذِبِينَ﴾

﴿فَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا أُوذِيَ قَارُونَ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجَهُمُ الْعَنْقَابُ بِمَا كَانُوا كَاذِبِينَ﴾ وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا أُوذِيَ قَارُونَ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجَهُمُ الْعَنْقَابُ بِمَا كَانُوا كَاذِبِينَ﴾

﴿فَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا أُوذِيَ قَارُونَ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجَهُمُ الْعَنْقَابُ بِمَا كَانُوا كَاذِبِينَ﴾

أما الآيات التي جاءت فيها الحال جملة فعلية، هي نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا أُوذِيَ قَارُونَ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجَهُمُ الْعَنْقَابُ بِمَا كَانُوا كَاذِبِينَ﴾

﴿فَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا أُوذِيَ قَارُونَ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجَهُمُ الْعَنْقَابُ بِمَا كَانُوا كَاذِبِينَ﴾ وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا أُوذِيَ قَارُونَ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجَهُمُ الْعَنْقَابُ بِمَا كَانُوا كَاذِبِينَ﴾

﴿فَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا أُوذِيَ قَارُونَ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجَهُمُ الْعَنْقَابُ بِمَا كَانُوا كَاذِبِينَ﴾ وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا أُوذِيَ قَارُونَ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجَهُمُ الْعَنْقَابُ بِمَا كَانُوا كَاذِبِينَ﴾

﴿فَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا أُوذِيَ قَارُونَ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجَهُمُ الْعَنْقَابُ بِمَا كَانُوا كَاذِبِينَ﴾

قوله تعالى: "وَقَالَ لِيُزِيلَ اللَّهُ بُعْدًا مِمَّا أُولَىٰ لَهُمْ أَحْسَنَ مِنْهُ لِيَلْبِغُوا فِي مَا أُورَثُوا أَلَمْ يَلْبِغُوا فِي مَا أُورَثُوا لَوْلَا أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ فِي قُرْآنٍ مُبِينٍ لَشَفَعْنَا بِكُمْ أَنَّ تِلْكَ الْقُرَىٰ تَكُونُ سَكَنًا لِلَّذِينَ ظَلَمُوا وَلَا يَحْسَبُونَهَا لِيُزِيلَ اللَّهُ عَنْهَا لَعْنَةً وَأَنَّهَا كَالْآخِرَةِ الْآخِرَةِ الْبَارِئَةِ لَمَّا كَانَتْ تَكْفِيرًا لِمَن كَانَ ظَلِيمًا" (سورة النحل: 27-31).

أما القسم الثالث من أقسام الحال هو الحال شبه الجملة، حيث تأتي شبه جملة بنوعها الظرفية أو الجار والمجرور، وشبه الجملة هي متعلقة بمحذوف وجوباً، والمحذوف قد يكون اسماً أو فعلاً، والصواب هو الاسم، لأن الأصل في الحال أن تكون اسماً مفرداً، والشرط في وقوع شبه الجملة حالاً هو أن يكون صاحب الحال معرفة، غير أنه إذا تقدمت شبه الجملة الواقعة حالاً على صاحبها جاز أن يكون صاحبها نكرة، فشبه الجملة في الأصل صفة، ولكن بعد تقديمها على الموصوف أعربت حالاً، وقد وردت الحال شبه جملة في سورة يوسف سبعاً وعشرين مرة، حيث كان نصيبها الأكبر من مجموع الحال الكلي في السورة، فكانت نسبة ورودها في السورة 41 %، كان نصيب شبه الجملة من الجار والمجرور هو الأكبر، حيث وردت اثنتين وعشرين مرة، بينما شبه الجملة الظرفية وردت خمس مرات، وهذه بعض الآيات التي وردت فيها الحال شبه جملة كقوله تعالى:

"وَقَالَ لِيُزِيلَ اللَّهُ بُعْدًا مِمَّا أُولَىٰ لَهُمْ أَحْسَنَ مِنْهُ لِيَلْبِغُوا فِي مَا أُورَثُوا أَلَمْ يَلْبِغُوا فِي مَا أُورَثُوا لَوْلَا أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ فِي قُرْآنٍ مُبِينٍ لَشَفَعْنَا بِكُمْ أَنَّ تِلْكَ الْقُرَىٰ تَكُونُ سَكَنًا لِلَّذِينَ ظَلَمُوا وَلَا يَحْسَبُونَهَا لِيُزِيلَ اللَّهُ عَنْهَا لَعْنَةً وَأَنَّهَا كَالْآخِرَةِ الْآخِرَةِ الْبَارِئَةِ لَمَّا كَانَتْ تَكْفِيرًا لِمَن كَانَ ظَلِيمًا" (سورة النحل: 27-31).

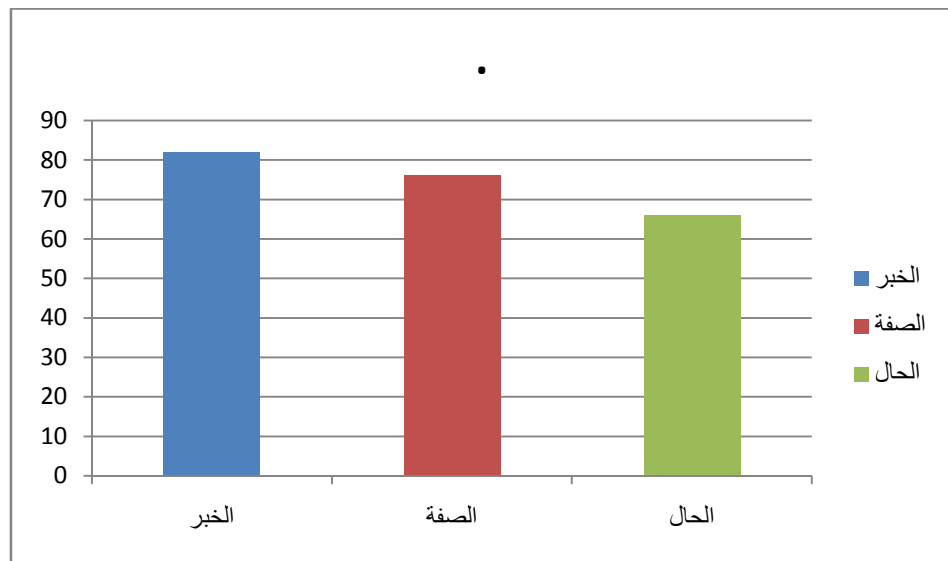
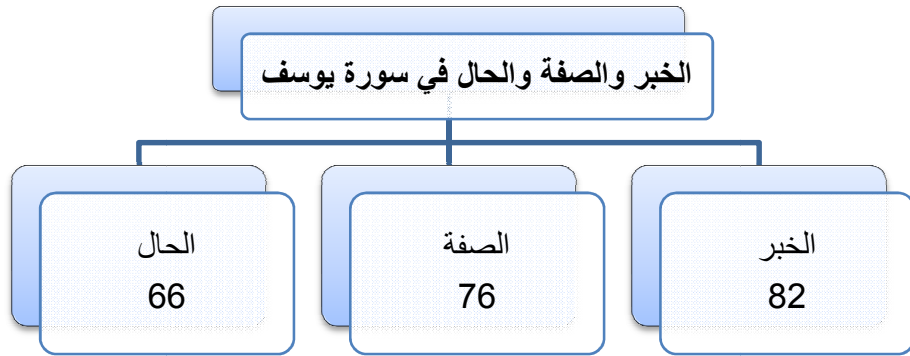
"وَقَالَ لِيُزِيلَ اللَّهُ بُعْدًا مِمَّا أُولَىٰ لَهُمْ أَحْسَنَ مِنْهُ لِيَلْبِغُوا فِي مَا أُورَثُوا أَلَمْ يَلْبِغُوا فِي مَا أُورَثُوا لَوْلَا أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ فِي قُرْآنٍ مُبِينٍ لَشَفَعْنَا بِكُمْ أَنَّ تِلْكَ الْقُرَىٰ تَكُونُ سَكَنًا لِلَّذِينَ ظَلَمُوا وَلَا يَحْسَبُونَهَا لِيُزِيلَ اللَّهُ عَنْهَا لَعْنَةً وَأَنَّهَا كَالْآخِرَةِ الْآخِرَةِ الْبَارِئَةِ لَمَّا كَانَتْ تَكْفِيرًا لِمَن كَانَ ظَلِيمًا" (سورة النحل: 27-31).

"وَقَالَ لِيُزِيلَ اللَّهُ بُعْدًا مِمَّا أُولَىٰ لَهُمْ أَحْسَنَ مِنْهُ لِيَلْبِغُوا فِي مَا أُورَثُوا أَلَمْ يَلْبِغُوا فِي مَا أُورَثُوا لَوْلَا أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ فِي قُرْآنٍ مُبِينٍ لَشَفَعْنَا بِكُمْ أَنَّ تِلْكَ الْقُرَىٰ تَكُونُ سَكَنًا لِلَّذِينَ ظَلَمُوا وَلَا يَحْسَبُونَهَا لِيُزِيلَ اللَّهُ عَنْهَا لَعْنَةً وَأَنَّهَا كَالْآخِرَةِ الْآخِرَةِ الْبَارِئَةِ لَمَّا كَانَتْ تَكْفِيرًا لِمَن كَانَ ظَلِيمًا" (سورة النحل: 27-31).

"وَقَالَ لِيُزِيلَ اللَّهُ بُعْدًا مِمَّا أُولَىٰ لَهُمْ أَحْسَنَ مِنْهُ لِيَلْبِغُوا فِي مَا أُورَثُوا أَلَمْ يَلْبِغُوا فِي مَا أُورَثُوا لَوْلَا أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ فِي قُرْآنٍ مُبِينٍ لَشَفَعْنَا بِكُمْ أَنَّ تِلْكَ الْقُرَىٰ تَكُونُ سَكَنًا لِلَّذِينَ ظَلَمُوا وَلَا يَحْسَبُونَهَا لِيُزِيلَ اللَّهُ عَنْهَا لَعْنَةً وَأَنَّهَا كَالْآخِرَةِ الْآخِرَةِ الْبَارِئَةِ لَمَّا كَانَتْ تَكْفِيرًا لِمَن كَانَ ظَلِيمًا" (سورة النحل: 27-31).

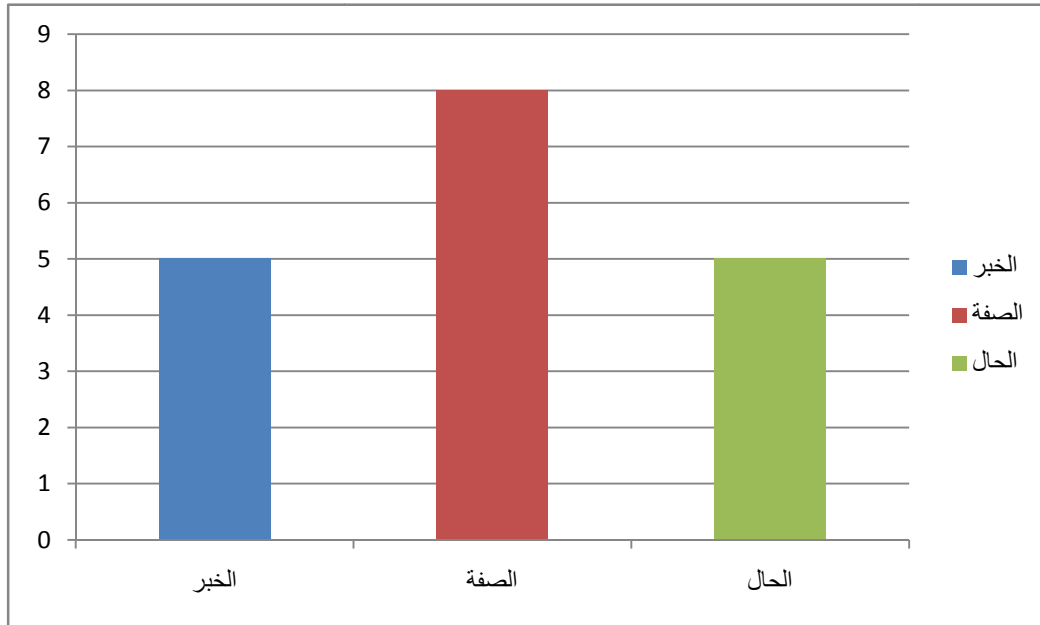
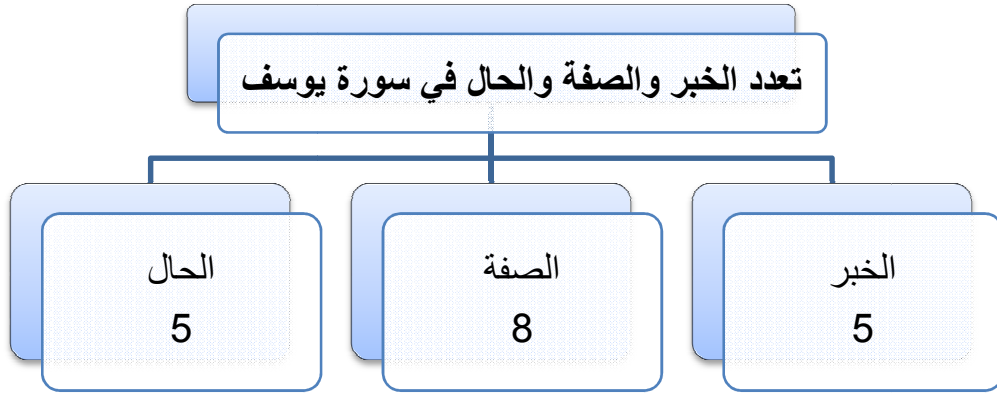
"وَقَالَ لِيُزِيلَ اللَّهُ بُعْدًا مِمَّا أُولَىٰ لَهُمْ أَحْسَنَ مِنْهُ لِيَلْبِغُوا فِي مَا أُورَثُوا أَلَمْ يَلْبِغُوا فِي مَا أُورَثُوا لَوْلَا أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ فِي قُرْآنٍ مُبِينٍ لَشَفَعْنَا بِكُمْ أَنَّ تِلْكَ الْقُرَىٰ تَكُونُ سَكَنًا لِلَّذِينَ ظَلَمُوا وَلَا يَحْسَبُونَهَا لِيُزِيلَ اللَّهُ عَنْهَا لَعْنَةً وَأَنَّهَا كَالْآخِرَةِ الْآخِرَةِ الْبَارِئَةِ لَمَّا كَانَتْ تَكْفِيرًا لِمَن كَانَ ظَلِيمًا" (سورة النحل: 27-31).

"وَقَالَ لِيُزِيلَ اللَّهُ بُعْدًا مِمَّا أُولَىٰ لَهُمْ أَحْسَنَ مِنْهُ لِيَلْبِغُوا فِي مَا أُورَثُوا أَلَمْ يَلْبِغُوا فِي مَا أُورَثُوا لَوْلَا أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ فِي قُرْآنٍ مُبِينٍ لَشَفَعْنَا بِكُمْ أَنَّ تِلْكَ الْقُرَىٰ تَكُونُ سَكَنًا لِلَّذِينَ ظَلَمُوا وَلَا يَحْسَبُونَهَا لِيُزِيلَ اللَّهُ عَنْهَا لَعْنَةً وَأَنَّهَا كَالْآخِرَةِ الْآخِرَةِ الْبَارِئَةِ لَمَّا كَانَتْ تَكْفِيرًا لِمَن كَانَ ظَلِيمًا" (سورة النحل: 27-31).



من خلال الدراسة التطبيقية في سورة يوسف وجدت أن السورة قد تضمنت موضوعات الخبر والصفة والحال، وقد كان نصيب الخبر هو الأكبر، يليه الصفة، ثم الحال. وهذا أمر طبيعي فالسورة تحكي قصة سيدنا يوسف -عليه السلام- فهي تمتاز بالسرد الخبري الذي يحتاج إلى الدقة في الوصف؛ ومن هنا نجد أن الصفات كثرت كي تتماشى مع الأخبار. والأحداث في السورة مرتبطة بالحال حيث كثرت الأحوال في سياق الأحداث التي امتدت من بداية القصة إلى نهايتها.

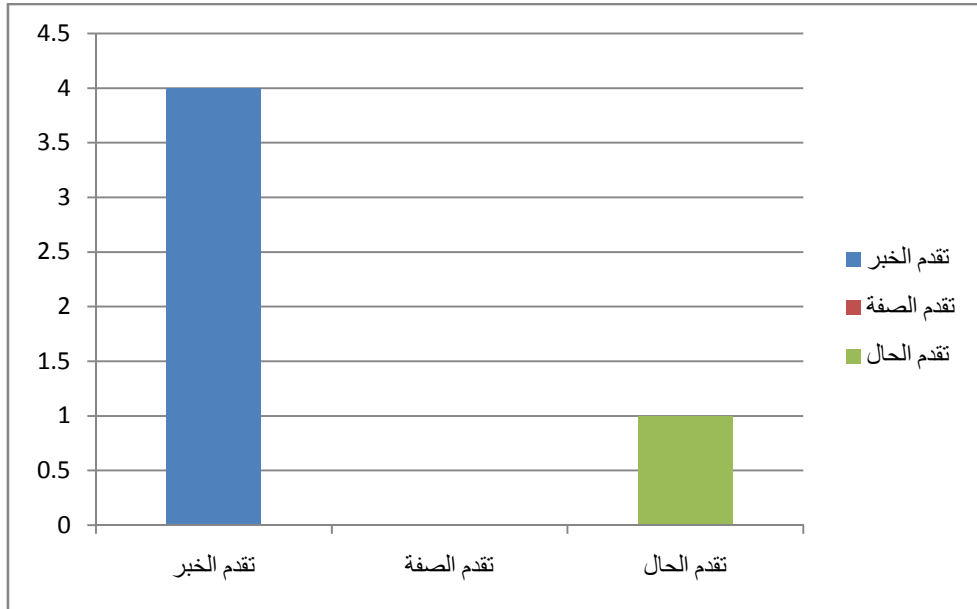
أضف إلى ذلك أن تقدّم رصيد الخبر على الصفة والحال هو أمر طبيعي كون الخبر عمدة وهو ركن أساسي في الجملة الإسنادية لا يستغنى عن ذكره إلا لدليل، أما الصفة والحال فهما فضلات تأتيان بعد تمام الكلام فيجوز ذكرهما وحذفهما.



دلّت الدراسة التطبيقية في سورة يوسف على جواز تعدد الخبر والصفة والحال، فالخبر والحال هما صفة في المعنى فكما يجوز أن يوصف الإنسان أو الشيء بأوصاف متعددة فإنه يجوز أن يخبر عنه بأكثر من خبر أو حال؛ لذلك جاءت نسبة تعدد الصفة هي الأكبر.

العلاقة بين الخبر والصفة والحال في الرتبة

من المعلوم أن الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، والأصل في الصفة أن تتأخر عن موصوفها، والحال عن صاحبها. والنظام اللغوي يحافظ على إجراء الكلام وفق الصورة الإسنادية للجملة العربية ولكن يمكن أن يتغير ترتيب الجملة الإسنادية تقدما وتأخيرا حسب السياق الكلامي.

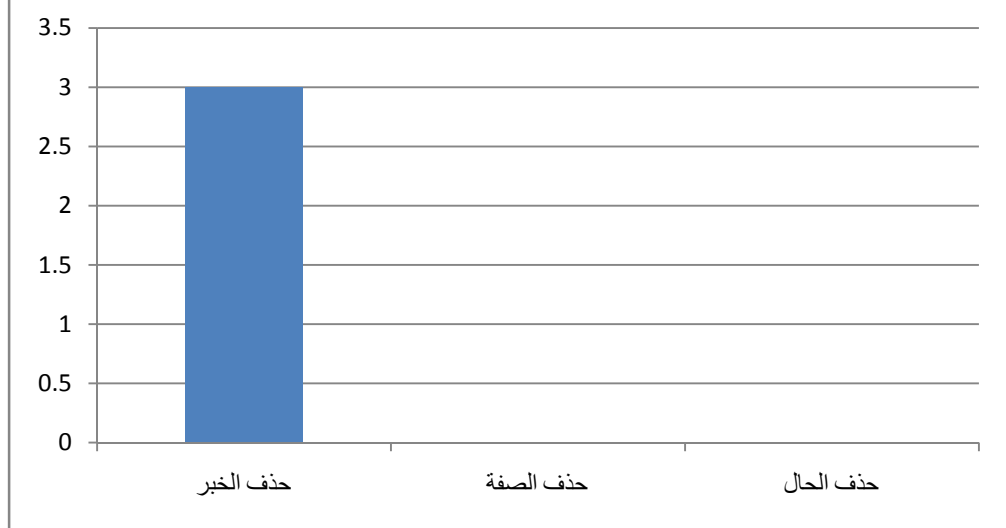
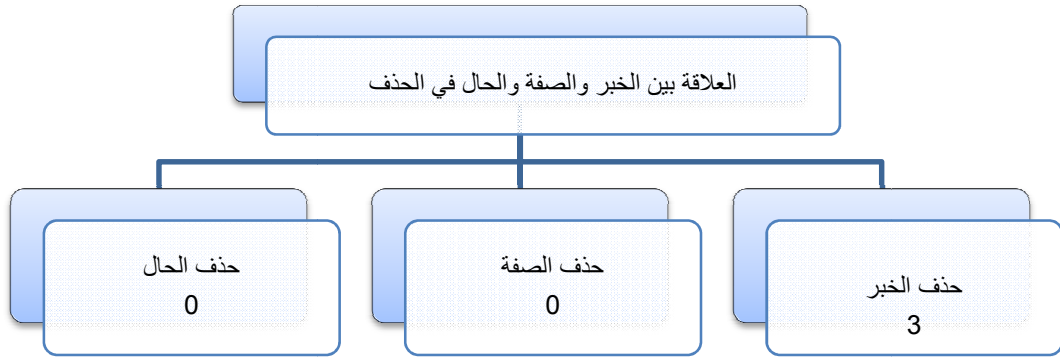


وقد وردت هذه الأحكام في سورة يوسف وفق صورتها الطبيعية وهي التأخير، إلا أنها وردت مغايرة للأصل في حالات نادرة، حيث تقدم الخبر وهو شبه جملة على المبتدأ في أربع حالات وتقدمت

الحال على صاحبها النكرة في حالة واحدة، في حين لم تتقدم الصفة على موصوفها. وتقدّم الخبر على المبتدأ في هذه الحالات وذلك للدلالة على الاختصاص والتأكيد على أهميته.

العلاقة بين الخبر والصفة والحال في الحذف

يقول ابن جني: "الحذف من شجاعة العربية"⁽¹⁾ والحذف نوع من الإيجاز الذي يقتضيه السياق ما لم يخل ذلك بالمعنى، والأصل في الكلام أن يذكر كله؛ لأن الجملة قائمة على الإسناد، والإسناد مؤسس على المسند والمسند إليه، فالأصل ذكرهما وعدم حذفهما ما لم يتم المعنى إلا بهما⁽²⁾



أظهرت الدراسة التطبيقية في سورة يوسف أن الذكر أولى من الحذف، فالذكر أظهر للمعنى من الحذف لأن سرد أحداث القصة اقتضى الذكر وذلك من أجل تصوير أحداث القصة بأدق تفاصيلها، فقد قل الحذف في السورة، حيث لم يحذف كل من الصفة والحال بل جاءت الصفة

(1) ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1952، 260/2.

(2) أبو موسى، محمد: خصائص التراكيب، مكتبة وهبة، دار التضامن، ط2، 1980، ص135.

ملازمة لموصوفها في جميع أجزاء السورة وكذا الأمر في الحال؛ لأن الحذف في الصفة والحال لا يكون إلا عند العلم وأمن الإلباس. بينما حذف الخبر في ثلاث حالات فقط والآيات التي حذف فيها الخبر هي قوله تعالى: "وَمَنْ يَعْصِ أَمْرًا مُنْهَىٰ عَنْهُ يُلَاقِهِمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ" حيث حذف الخبر فيها وتقديره: صبر جميل أمثل من غيره وحذف الخبر هنا يفيد الاختصار وذلك لضيق المقام بسبب التوجع والحسرة، وهذا الحذف يبين حال سيدنا يعقوب- عليه السلام- ويكشف عن الحزن الذي أصابه لفقدان ولده، كما يشعر بعظيم صبره. كما حذف الخبر في قوله تعالى:

﴿وَمَنْ يَعْصِ أَمْرًا مُنْهَىٰ عَنْهُ يُلَاقِهِمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾
 ﴿وَمَنْ يَعْصِ أَمْرًا مُنْهَىٰ عَنْهُ يُلَاقِهِمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾
 فالخبر يحذف عندما يقوم دليل في الكلام عليه، فيكون ذكره كاللغو، فلسنا بحاجة إلى ذلك الخبر لأن المعنى مؤدى بلفظة "لولا"، لذلك لجأ الأسلوب إلى الإيجاز والاختصار بدلاً من الإسهاب⁽¹⁾.

(1) عطية مختار : الإيجاز في كلام العرب ونص الإعجاز ، دراسة بلاغية دار المعرفة الجامعية، 1997 ، ص 318 - 319.

الخاتمة

لم تأت دراسة العلاقات النحوية بين الخبر والصفة والحال عفو الخاطر، بل جاءت بعد دراسة مستفيضة لهذه الموضوعات في ثنايا كتب النحو القديمة والحديثة، فبعد دراسة هذه الموضوعات، وجدت أن هناك علاقات نحوية تجمع فيما بينها، ومن أهم هذه العلاقات: العلاقة بينها في المعنى حيث إن لكل منها فائدة مهمة في الجملة العربية، فالخبر هو الجزء الذي تحصل به الفائدة مع المبتدأ. والصفة أيضاً لها فائدة مهمة في توضيح الموصوف وتعيينه. والحال كذلك فهي تبين ما انبهم من الهيئات. أضف إلى ذلك أن الصفة والحال تأتيان في معنى الخبر، والصفة في المعنى العام تشمل الصفة والحال، فهي كل لفظ فيه معنى الوصفية، ويدخل في هذا الباب خبر المبتدأ، كونه وصفاً للمبتدأ في المعنى، غير أن هذه الموضوعات تختلف فيما بينها من حيث كونها عمدة أو فضلة، فالخبر عمدة وهو ركن أساسي في الجملة، بينما الصفة فهي فضلة تابعة لما قبلها يجوز الاستغناء عنها في الجملة. أما الحال فهي تتوسط بين العمدة والفضلة فالأصل فيها أن تكون فضلة تأتي بعد تمام الكلام ولكنها قد تحل محل العمدة فتأخذ حكمها، كالحال التي تسد مسد الخبر. كما تتشابه هذه الموضوعات في العامل النحوي ذلك أن العامل النحوي فيها جميعاً هو العامل اللفظي، فالعامل في الخبر هو المبتدأ والعامل في الصفة والحال هو الفعل أو شبهه.

بيد أن أهم العلاقات النحوية بينها هي العلاقة في التركيب اللغوي، حيث تنقسم على: الاسم المفرد، وشبه الجملة، والجملة. أما المفرد فالأصل فيه أن يكون مشتقاً، وهو في هذه الحال متضمن للضمير، ولكن جاز وقوع الجامد خبراً وصفة وحالاً، حيث يقع المصدر خبراً وصفة وحالاً، والجامد لا يتحمل الضمير. والقسم الثاني هو شبه الجملة، حيث تقع شبه الجملة صفة وخبراً وحالاً، وهي على محذوف وجوبا تقديره "مستقر"، أو "استقر"، والأولى أن يكون التقدير اسماً لا فعلاً لأنه من قبيل المفرد. بيد أنه لا يقع ظرف الزمان خبراً عن اسم عين، ولا حالاً منه، ولا صفة لعدم الفائدة. ويشترط في شبه الجملة الواقعة صفة أن يكون موصوفها نكرة؛ لأنه لو كان معرفة تكون في موقع الحال.

والقسم الثالث من أقسامها هو الجملة، والجملة الواقعة خبراً أو صفة أو حالاً نائبة هي عن المفرد، ومؤولة به، ويشترط فيها أن تكون خبرية محتملة للصدق والكذب، وتتفرد الجملة الواقعة خبراً بجواز كونها طلبية. ويشترط أيضاً في الجملة أن تشتمل على رابط يربطها بالخبر أو بالموصوف أو صاحب الحال، وتتفرد جملة الحال بجواز ربطها بالواو بخلاف جملة الخبر والصفة التي ترتبط بالضمير فقط، والجملة الواقعة صفة يكون موصوفها نكرة بخلاف التي في موضع الحال فيجب في صاحبها أن يكون معرفة.

وتتشابه هذه الموضوعات في تعدد كل منها، فالخبر والحال وصف في المعنى، فكما جاز تعدد الصفات فإنه يجوز تعدد الخبر والحال. فقد يتعدد الخبر والمبتدأ واحد، ويتعدد الخبر لتعدد المبتدآت. وتتعدد الصفات لموصوف واحد وتتعدد لتعدد موصوفها، وكذا الأمر في الحال التي تعدد وصاحبها واحد، كما تتعدد لتعدد أصحابها. وتعدد الخبر والصفة والحال قد يكون من نوع واحد، كأن يكون اسماً مفرداً أو شبه جملة أو جملة، وقد يكون المتعدد مختلف الأنواع وهنا يجب ترتيب الأنواع المتعددة بأن يأتي المفرد أولاً فشبّه الجملة، ثم الجملة؛ وإنما قدمت شبه الجملة على الجملة لأنها من قبيل المفرد.

ومما يربط بين هذه الموضوعات هو الرتبة؛ إذ إن الأصل فيها جميعاً التأخير غير أنه يجوز في الخبر التقديم على المبتدأ وكذلك يجوز أن تتقدم الحال على صاحبها وعلى عاملها القوي بخلاف الصفة فإنها لا تتقدم على موصوفها، وإن تقدمت الصفة على الموصوف زال عنها معنى الوصفية وأعربت حالاً. وتشابه هذه الموضوعات في الإثبات والحذف إذ الأصل فيها ألا تحذف ذلك لأنه جيء بها لتحقيق فائدة مهمة في الكلام، لكن يجوز حذفها إذا دل عليها دليل، لكن حذف الصفة قليل لأنها لازمة للموصوف ولأنه جيء بها في الأصل لفائدة إزالة الاشتراك والعموم، فحذفها عكس المقصود.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ابن آجروم، أبو عبد الله محمد بن محمد الصنهاجي: شرح الأجرومية، ط1، شرح: محمد بن صالح العثيمين، مكتبة الأنصار للنشر والتوزيع، 2002م.
- الأزهرى، خالد بن عبد الله: التصريح على التوضيح، إعداد فيصل علي عبد الخالق، ط1، دار اليراع للنشر والتوزيع، 2004م.
- شرح التصريح على التوضيح، دار احياء الكتب العلمية، القاهرة، د.ت.
- الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: شرح كافية ابن الحاجب، تقديم إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
- الأشموني، نور الدين أبو الحسن بن محمد: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتب العربي، بيروت، 1955م.
- الأصبهاني، أبو الفرج: الأغاني، ط2، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1995م.
- الأفغاني، سعيد: الموجز في قواعد العربية وشواهداها، ط1، دار الفكر، 1970م.
- امرؤ القيس: ديوانه، دار صادر، بيروت، د.ت.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط1، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، 1982م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1970م.

- الأنطاكي، محمد: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ط1، دار الشروق العربي، بيروت، 1972م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب ولب لباب العرب، ط2، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م.
- التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد: شرح المفضليات، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الفجالة- القاهرة.
- الترمذي، أبو عيسى محمد بن سورة: الجامع الصحيح، ط2، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة مصطفى الحلبي، مصر، 1977م.
- ثعلب، أبو العباس: شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، الدار القومية للطباعة، القاهرة، 1944م.
- الجامي، نور الدين عبد الرحمن: شرح كافية بن الحاجب، ط1، تحقيق: أسامة الرفاعي، دار الآفاق العربية، 2003م.
- الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، ط3، علق عليه: محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1992م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1952.
- سر صناعة الإعراب، ط1، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1985م.
- اللمع في العربية، ط1، تحقيق: حسين محمد شرف، 1978م.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد: الصحاح، ط2، تحقيق: أحمد عبد الغفار عطار، دار الكتاب العربي، 1979م.
- الحاوي، إيليا: شرح ديوان جرير، ط2، الشركة العالمية للكتاب، د.ت.

- حسان بن ثابت: ديوانه، تحقيق سيد حنفي حسين، دار المعارف، د.ت.
- حسن، عباس: النحو الوافي، ط3، دار المعارف، مصر، د.ت.
- حمزة، محمد بن محمد ديب: حاشية غاية الأرب على تهذيب شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
- أبو حيان، أثير الدين أبو عبد الله بن يوسف: تفسير البحر المحيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، د.ت.
- الخرنق بنت بدر: ديوان الخرنق بنت بدر، رواية: أبو عمرو بن العلاء، تحقيق: واضح الصمد، دار صادر، بيروت، 1995م.
- الدجيلي، حسن عبد الهادي: تقنيات المنهج الأسلوبية في سورة يوسف، دار الشؤون الثقافية-بغداد.
- الدرويش، محيي الدين: إعراب القرآن الكريم، ط7، دار اليمامة، دمشق-بيروت، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، 1999م.
- رؤبة بن العجاج: ديوانه، ط1، اعتنى بتصحيحه وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة، 1979م.
- الزبيدي، محمد مرتضى: تاج العروس، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، د.ت.
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، ط1، تحقيق: فخر الدين قدارة، دار عمار، 2004م.
- السليبي، أبو عبد الله محمد بن عيسى: شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ط1، تحقيق: عبد الله البركاتي، المكتبة الفيصلية، 1986م.

- سيبيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: **الكتاب**، ط1، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، د.ت.
- السيد، أمين علي: **في علم النحو**، ط5، دار المعارف، 1994م.
- السيوطي، جلال الدين: **الأشباه والنظائر في النحو**، ط3، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، 2003م.
- المطالع السعيدة، تحقيق: طاهر سليمان حموده، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 1983م.
- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، اعتنى بتصحيحه: محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت- لبنان، د.ت.
- الشلوبين، أبو علي بن عمر الأزدي: **شرح المقدمة الجزولية**، ط2، تحقيق: تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، 1994م.
- الشنقيطي، أحمد بن الأمين: **الدرر اللوامع**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1999م.
- الصابوني، عبد الوهاب: **اللباب في النحو**، دار الشروق، بيروت- لبنان، د.ت.
- الصبان، محمد بن علي: **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، دار إحياء الكتب العلمية، د.ت.
- صفوت، أحمد زكي: **الكامل في النحو والصرف**، مطبعة العلوم، 1937م.
- طرفة بن العبد: **ديوانه**، شرح الأعلام الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب، دار الكتب، د.ت.
- الطريفي، يوسف عطا: **العصر الأموي**، الأهلية للنشر والتوزيع، 2007م.
- ابن عبد ربه، أحمد بن عبد ربه الأندلسي: **العقد الفريد**، ط1، تحقيق: عبد المجيد الترميني، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1983م.

- عبد العزيز، أمير: التفسير الشامل للقرآن الكريم، ط1، دار السلام، 2000م.
- عبد اللطيف، محمد حماسة: بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2003م.
- ابن عصفور، أبو الحسن محمد بن علي الإشبيلي: شرح جمل الزجاجي، ط1، إشراف: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1998م.
- عطية، مختار: الإيجاز في كلام العرب ونص الإعجاز، دراسة بلاغية دار المعرفة الجامعية.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط2، علق عليه: أحمد طعمة حلبي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، 2005م.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: اللباب في علل البناء والإعراب، ط1، تحقيق: غازي مختار طلبمات، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1995م.
- أبو العلاء المعري: ديوان سقط الزند، دار صادر- بيروت- لبنان، 1957م.
- علي بن أبي طالب: ديوانه، ط1، مؤسسة المختار للنشر، 2006م.
- عنتر بن شداد: ديوانه، تحقيق: فوزي عطوي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، د.ت.
- عيد، محمد: النحو المصفي، ط1، عالم الكتب، 2005م.
- الغلاييني، مصطفى: جامع الدروس العربية، ط38، راجعه: محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، 2000م.
- ابن فارس، أبو الحسين: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، 1979م.
- قيش، أحمد: الكامل في النحو والصرف والإعراب، دار الجيل، بيروت- لبنان، 1979م.

- قيس بن الملوح: **ديوان مجنون ليلى**، شرح يوسف فرحان، دار الكتاب العربي، د.ت.
- ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان: **أسرار النحو**، تحقيق: أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، د.ت.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الأندلسي: **شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ط1، تحقيق: محمد بن عبد القادر وطارق السيد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 2001م.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- مسعد، عبد المنعم فايز: **العمدة في النحو**، ط1، 2003م.
- معروف، نايف محمود: **ديوان الخوارج**، دار المسيرة، بيروت، د.ت.
- مغالسة، محمود حسني: **النحو الشافي**، ط1، دار البشير للطباعة والنشر، 1991م.
- أبو المكارم، علي: **الجملة الاسمية**، ط1، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، 2007م.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: **لسان العرب**، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1968م.
- مهنا، عبد: **معجم النساء الشاعرات في الجاهلية والإسلام**، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- أبو موسى، محمد: **خصائص التراكيب**، مكتبة وهبة، دار التضامن، ط2، 1980.
- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد: **مجمع الأمثال**، قدم له: نعيم حسن زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- النابغة الذبياني: **ديوان النابغة**، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، 1979م.

- النادري، محمد أسعد: **نحو اللغة العربية**، ط2، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، 2002م.
- ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين بن مالك: **شرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد بن سليم اللبابيدي، منشورات ناصر خسرو، بيروت-لبنان، د.ت.
- النجار، محمد عبد العزيز: **التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل**، مطبعة الفجالة- القاهرة. 1967م.
- الهاشمي، أحمد: **القواعد الأساسية للغة العربية**، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د.ت.
- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ط5، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث، بيروت-لبنان. 1966م.
- **شرح شذور الذهب ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د.ت.
- **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تقديم إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 2007م.
- الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله: **العلل في النحو**، ط1، تحقق مها مازن مبارك، دار الفكر، دمشق، 2000م.
- ابن يعيش، موفق الدين بن علي: **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المنتبي، القاهرة، د.ت.

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**The Syntactic Relations among the Predicate,
Adjective and the Adverb of Manner
–Applied Study on Yousuf’s Sura-**

**Prepared by
Allam Jamil Ahmad Shtayeh**

**Supervised by
Dr. Ahmad Hassan Hamed**

*Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of
Master of Arabic Language, Faculty of Graduate Studies at An-Najah
National University, Nablus, Palestine.*

2009

a

**The Syntactic Relations among the Predicate,
Adjective and the Adverb of Manner
–Applied Study on Yousuf’s Sura-
Prepared by:
Allam Jamil Ahmad Shtayeh.
Supervised by:
Dr. Ahmad Hassan Hamed.**

Abstract

This research deals with the syntactic relations among the predicate, adjective and the adverb of manner – applied Study on Yousuf’s Sura. This research was divided into an introduction and four chapters. Through them, I meant to deal with the most important syntactic relations that link the three subjects.

In the introduction, I discussed the various syntactic relations for the predicate, adjective and the adverb of manner.

In chapter one, I studied the syntactic relations between the predicate and the adjective in terms of similarity and difference.

In chapter two, I dealt with the syntactic relations between the predicate and the adverb of manner in terms of similarity and difference.

In chapter three, I discussed the syntactic relations between the adjective and the adverb of manner in terms of similarity and difference.

In chapter four, I dealt with these relations in Yousuf’s Sura by studying the verses in which there are the predicate, adjective and the adverb, I focused on the most important relations that appeared in Yousuf’s Sura, which are related to these subjects, I also made charts to explain these relations.

At the end of this research, I inserted the conclusion which recorded the most important results that I reached and particularly those which relevant to the relations that connect the three subjects, of course I was guided by opinion scientists.